الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي وكيفية الاستفادة منها في سورية

(دراسة مقارنة)

"بحث علميّ مُقدَّم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الماليّة والمصرفية"

إعداد الطالبة:

آية محمد عماد البلخي

إشراف الدكتور:

أكرم الحوراني

الأستاذ في قسم المصارف والتأمين جامعة دمشق

٢٠٢١

تمت مناقشة وإجازة هذه الرسالة بتاريخ 2021/03/07، من قبل السادة أعضاء لجنة الحكم (المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم /1184/ م.ب.د. بتاريخ 2021/02/1):

السادة أعضاء لجنة الحكم:	التوقيع
الأستاذ الدكتور: أكرم الحوراني (الأستاذ في قسم المصارف والتأمين-عضوا مشرفا)	
الأستاذ الدكتور: علي كنعان (الأستاذ في قسم المصارف والتأمين-عضوا)	
الدكتور: عبد الرزاق حساني (الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين-عضوا)	

إقرار

أنا الطالبة: آية محمد عماد البلخي ماجستير في قسم المصارف والتأمين أصرّح بأن هذا العمل من انجازي، ولم يسبق أن نُشِرَ من قبلي أو من قبل باحثين آخرين، وإنّ هذا البحث من نتاج عملي وجهدي.

دمشق في / / ٢٠٢١

اسم الطالبة: آية محمد عماد البلخي

توصية المدقِّق اللُّغويِّ

نُحيطكم عِلماً بأنني قُمت بتدقيق رسالة الماجستير ومراجعتها من الناحية اللُّغوية، والتي تحمل العنوان الآتي:

"مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحيق النمو الاقتصادي وكيفية الاستفادة منها في سورية (دراسة مقارنة)".

التي تقدّمت بها الطالبة: آية محمد عماد البلخي

دمشق / /٢٠٢١

المدقق اللّغوي

الأستاذ الدكتور حسين الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُواْ سُبحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ
إِنَّكَ أَنتَ الَعَليمُ
الحَكِيمُ

صدق الله العظيم

القرآن الكريم، سورة البقرة الآية ٣٢

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل الذي منّ علينا بنعمة العقل، وأرشدنا طريق العلم، وعرفاناً منّا بالجميل، نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وأخصُّ بالذكر المشرف **الأستاذ الدكتور أكرم حوراني؛** لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، ولما قدمه لي من عميق خبرته، وفيض علمه، وسعة صدره، ولم يبخل بجهد أو وقت في المتابعة المستمرة لي، وفي تقديم النصيحة، كما أقدر تواضعه العلمي، وتوجيهاته القيمة، ومعاملته الحسنة طيلة فترة التدريس والإشراف.

وأتقدم بالشكر إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، **الدكتور: عبد الرزاق حساني، والدكتور: علي كنعان،** على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما بذلوه من جهد في القراءة والمناقشة، كما أشكر السادة أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الذين زودوني بالعلم والمعرفة واتقدم بالشكر **للدكتور: ياسر مشعل.**

والشكر والتقدير لعميد كلية الاقتصاد، ورئيس قسم المصارف والتأمين على تعاونهم مع الباحثة، كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من أبدى لي رأياً، وقدَّم لي عوناً في أثناء إعداد هذه الرسالة.

والله وليّ الأمر والتوفيق

إهداء

إلى الرحمة المهداة للعالمين سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم.

إلى من علمني النجاح والصبر ومن رافقني نحو الحلم خطوة خطوة...إلى رجل الكفاح ومن زرع فينا القيم والمبادئ وأفنى زهرة شبابه في تربيتنا...إلى من اشحذ همتي على صخرته واسند رأسي على كتفه الوقور...إلى سندي وقدوتي ومن لأستطيع إيفاءه حقه مهما قدمت ولا تكفيه كلمات الشكر.

إليكَ أبي الغالي

إلى القلب النابض ورمز الحنان والحب والتضحية...إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي، وكنت اقرأ الأمل في عينيها...إلى من تنام أولى أمنياتي تحت قدميها...إليك يا شمعة حياتي وجنتي.

أمي الحبيبة

إلى من لا تفي الكلمات كي تصف كيف أحبهم وأراهم بسمتي وأرى جمال الايام فيهم...إلى من هم أقرب إلي من روحي...إلى الزهور التي تملأ طريقي بالأمل.

أخوتي الأعزاء أحمد، ملك، آلاء

إلى رفاق الطفولة والصبا...إلى من دارت فرحتي في أفلاك صداقتهم...إلى من على عتبات نبلهم يقف وفائي.

أصدقائي

إلى كل من سكنَ قلبي ولم يكتبهُ قلمي.

إلى من حملتهُ ذاكرتي ولمْ تحملهُ مذكرتي.

آية محمد عماد البلخي

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعريف بسياسة استهداف التضخم ومتطلبات تطبيق هذه السياسة ومستقبلها، وإبراز دور سياسة استهداف التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال التطرق إلى التجارب الناجحة لبعض الدول في استخدام سياسة استهداف التضخم وكيفية الاستفادة منها، والحصول على نتائج يمكن الاستفادة منها في سورية إذا ماتم تبني سياسة استهداف التضخم فيها.

تم اختيار تجربتين لإجراء الدراسة التطبيقية (تجربة تركيا) و(تجربة البرازيل) إذ تم تقسيم الدراسة إلى فترتين قبل تطبيق سياسة استهداف التضخم وبعد تطبيق هذه السياسة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمت عملية جمع البيانات بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنك الدولي، والمواقع الالكترونية للبنك المركزي التركي والبنك المركزي البرازيلي، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي spss لإنجاز الدراسة التطبيقية، وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التي تلائم متغيرات الدراسة وتخدم فرضياتها.

وقد أظهرت نتائج الدراسة نجاح الدول الأخرى في تبني سياسة استهداف التضخم، عبر تلبية متطلبات تطبيق هذه السياسة وقد تمكنت من تطبيقها بنجاح، وتقليل التقلبات في معدلات التضخم والسيطرة على الصدمات التضخمية، إضافة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة، حيث أن هناك عوامل أخرى كان لها أثر قوي في تراجع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة، كما تبين من دراسة تجارب كل من تركيا والبرازيل أن التوجه نحو تطبيق سياسة استهداف التضخم يتطلب توافر متطلبات تطبيقها من الشروط الاقتصادية والعامة والأولية لتطبيق هذه السياسة، كما يتطلب وجود أسواق نقدية ومالية وأدوات متطورة للسياسة النقدية، وهو ما لا يتوفر في الاقتصاد السوري.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المطبقة لسياسة استهداف التضخم والوقوف على مواطن القوة التي ساعدت في تحقيق نجاحها ووصولها إلى الهدف المحدد ومواطن الضعف التي عرقلت سير عملية الاستهداف، وتسببت بحصول انحرافات خطيرة عن المعدل المستهدف.

الكلمات المفتاحية: التضخم، سياسة استهداف التضخم، النمو الاقتصادي.

الفهرس

	رقم الصفحة
الإطار العام للدراسة	1
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
الدراسات السابقة	5
فرضيات الدراسة	11
متغيرات الدراسة	11
منهج الدراسة	12
حدود الدراسة	12
الفصل الأول: سياسة استهداف التضخم (الأهمية والانتقادات)	13
المبحث الأول: نظرية التضخم	15
أولاً: مفهوم التضخم	15
ثانياً: أنواع التضخم	17
ثالثاً: آثار التضخم	21
رابعاً: قياس معدل التضخم	24
خامساً: السياسات المعالجة للتضخم	28
المبحث الثاني: سياسة استهداف التضخم	33
أولاً: مفهوم سياسة استهداف التضخم	33
ثانياً: شروط ومتطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم	35
ثالثاً: أسباب التوجه نحو سياسة استهداف التضخم	39
رابعاً: تصميم سياسة استهداف التضخم	40
خامساً: تطبيق سياسة استهداف التضخم	43
سادساً: تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم وعوامل نجاحها	56
سابعاً: الانتقادات الموجهة لسياسة الاستهداف	58
خلاصة الفصل.	60
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بسياسة استهداف التضخم	61
المبحث الأول: النمو الاقتصادي	63

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي	63
ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي	64
ثالثاً: فوائد النمو الاقتصادي	66
رابعاً: نظريات النمو الاقتصادي	67
خامساً: مقاييس النمو الاقتصادي	78
سادساً: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي	83
سابعاً: اثار سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي	87
المبحث الثاني: تجارب دولية في استهداف التضخم	90
أولاً: تجربة تركيا في استهداف التضخم	91
ثانياً: تجربة البرازيل في استهداف التضخم	98
خلاصة الفصل	102
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	103
المبحث الاول: الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيق سياسة استهداف التضخم في سورية	104
أولاً–التضخم في سورية	104
ثانياً–أسباب التضخم في سورية	108
ثالثاً–سياسة استهداف التضخم في سورية	109
المبحث الثاني: تحليل النتائج	112
أولاً: عينة الدراسة	112
ثانياً: أساليب قياس المتغيرات	112
ثالثاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	113
رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة	114
النتائج والتوصيات	128
١- النتائج	128
٢- التوصيات	130
المراجع	131
١- المراجع العربية	131
٢- المراجع الإنكليزية	142
ملخص الدراسة باللغة الإنكليزية	1

قائمة الجداول

رقم الجدول		رقم الصفحة
١	الدول التي تطبق إطار استهداف التضخم (١٩٩٠-٢٠١٩)	44
٢	المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد التركي بعد سلسلة من الإصلاحات في مختلف نواحي الحياة	94
٣	المؤشرات الاقتصادية في تركيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)	95
٤	المؤشرات الاقتصادية في البرازيل خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)	100
٥	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	113
٦	اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov[a]	114
٧	اختبار mannwhitney	115
٨	اختبار mannwhitney Test Statisticsa	115
٩	اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov[a]	116
١٠	الإحصاءات الوصفية لمعدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة	117
١١	اختبار فروق معدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة	117
١٢	الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين أدوات سياسة استهداف التضخم والنمو الاقتصادي	118
١٣	الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة	119
١٤	الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر أدوات سياسة استهداف التضخم في النمو الاقتصادي	119
١٥	الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي	120
١٦	الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة	121
١٧	الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر معدل التضخم في النمو الاقتصادي	121
١٨	الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي	122
١٩	الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة	122
٢٠	الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر معدل الفائدة في النمو الاقتصادي	123
٢١	الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين العرض النقدي ومعدل النمو الاقتصادي	124
٢٢	الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة	124
٢٣	الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر العرض النقدي في النمو الاقتصادي	125
٢٤	الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي	126
٢٥	الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة	126
٢٦	الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر سعر الصرف في النمو الاقتصادي	127

قائمة المصطلحات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنكليزية
التضخم	Inflation
سياسة استهداف التضخم	Inflation targeting policy
النمو الاقتصادي	Economic growth
الاثار الاقتصادية	Economic implications
الاثار الاجتماعية	Social implications
التضخم الجامح	Hyper(Galloping)
التضخم الظاهر	Open Inflation
التضخم المكبوت	Repressed Inflation
تضخم جذب الطلب	Demand-pull Inflation
التضخم بسبب التكاليف	Cost-push Inflation
التضخم المستورد	Imported Inflation
التضخم الزاحف	Creeping Inflation
عوامل اقتصادية	Economic factors
عوامل غير اقتصادية	Non-economic factors
عوامل سياسية	Political factors

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعد السياسة النقدية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية العامة، كونها سياسة هادفة ساعية إلى تحقيق الاستقرار النقدي الذي يؤثر على المستوى العام للأسعار، وكافة الجوانب المعيشية في حياة الأفراد إضافة إلى تأثيرها في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤثر في التوازن والاستقرار الخارجي واستقرار النظام المصرفي ككل، وذلك من خلال أدواتها المتنوعة التي تتحكم بالكتلة النقدية المتداولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

ويكاد لا يخلو أي اقتصاد من الأزمات والمشاكل الاقتصادية التي تؤثر على حركة الإنتاج والمستوى المعيشي للأفراد ومعدل البطالة والاستقرار النقدي والمصرفي إذ تعد ظاهرة التضخم من أكثر المشكلات الاقتصادية التي دار حولها الكثير من النقاش والجدل، حيث عانت جميع المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية ودرجة تطورها الاقتصادي من هذه المشكلة ونتيجة للآثار السلبية المترتبة على هذه الظاهرة، وفي مقدمتها انخفاض النمو الاقتصادي الذي يعتبر احد أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة، ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية، ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، وبذلك تسعى دوماً السلطات النقدية من خلال أدواتها واستراتيجياتها للسيطرة على التضخم، وإن أحد المفاهيم الحديثة في إدارة السياسة النقدية هو تبني سياسة استهداف التضخم (استراتيجية إدارة التوقعات التضخمية) عبر الإعلان العام عن المجالات الرسمية المستهدفة، أو الأهداف الكمية لمعدل التضخم، وبإقرار صريح بأن التضخم المنخفض والمستقر هو الهدف الأساسي الطويل الأجل للسياسة النقدية.

حيث قامت العديد من الدول بتبني سياسية استهداف التضخم وذلك رغبة منها في تحقيق معدلات تضخم منخفضة من جهة و زيادة معدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى، والتي كان في مقدمتها نيوزيلندا وذلك في عام ١٩٩٠ حيث أعلنت عن تبني سياسة استهداف التضخم كهدف وحيد لسياستها النقدية، ومنذ ذلك الوقت اعتمدت هذه السياسية من قبل العديد من الدول المتقدمة والنامية، ولم يقم أي بلد بالتخلي عنها وعلى الرغم من أن الرأي العام دوماً يشير إلى الآثار الإيجابية لهذه السياسة إلا أن مساهمة سياسة استهداف التضخم في الأداء الاقتصادي العام لا تزال قيد الدراسة .

أولاً: مشكلة الدراسة

يعد استقرار المستوى العام للأسعار وبقاء معدلات التضخم ضمن المقبول أحد أهم أهداف السياسة النقدية، وذلك لأن ارتفاع معدلات التضخم تؤثر سلباً على كافة الجوانب الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتحد من النمو الاقتصادي الذي تهدف إليه السياسات الاقتصادية ويعد مؤشراً هاماً على صحة الاقتصاد لذلك تسعى السياسة النقدية للحد من التضخم باستخدام العديد من الأدوات النقدية، وباعتبار أن سياسة استهداف التضخم هي احد أهم الأساليب المتبعة للسيطرة على معدلات التضخم وتحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقية قامت الكثير من الدول بتبني هذه السياسة لكبح جماح التضخم لديها ومنها تركيا والبرازيل، والتي عانت من ارتفاع معدلات التضخم لديها، حيث استطاعت هذه الدول من حصد ثمار هذه السياسة، وتمكنت من النهوض باقتصادياتها، بشكل مخطط دون سيرها عشوائياً، وكون سورية تعاني من الارتفاع في معدلات التضخم بشكل كبير جدا، ستحاول الباحثة استعراض التجربة التركية والبرازيلية في استهداف التضخم ومحاولة استخلاص نتائج ومقترحات يمكن تطبيقها على الاقتصاد السوري للسيطرة على التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي، من هنا يمكن التعبير عن إشكالية البحث وفق التساؤل الآتي:

هل ساهم تطبيق سياسة استهداف التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي في كل من تركيا والبرازيل خلال فترة الدراسة؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

١- هل ساهم معدل التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي في كل من تركيا والبرازيل خلال فترة الدراسة؟

٢- هل ساهمت سياسة استهداف التضخم بأدواتها المتمثلة بكل من (معدل الفائدة الحقيقي، التغير بالعرض النقدي، سعر الصرف) في تحقيق النمو الاقتصادي في كل من تركيا والبرازيل خلال فترة الدراسة؟

٣- هل يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيق سياسة استهداف التضخم في سوريا؟

٤- هل تختلف درجة نجاح تطبيق سياسة استهداف التضخم بين البلدان المدروسة وهل يوجد اختلاف في معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل نتيجة تطبيق سياسة استهداف التضخم فيها؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعاً هاماً في الاقتصاد، وهو التضخم نتيجة للآثار السلبية المترتبة عليه من خلال تبني سياسة عرفت بسياسة استهداف التضخم، حيث تهدف إلى ضبط معدلات التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعرض هذه الدراسة تجربة كل من تركيا والبرازيل في استخدام سياسة استهداف التضخم، وتضع بعض المقترحات لصانعي السياسة في سورية من أجل الاستفادة من هذه التجارب في التوصل إلى تجربة ناجحة في استهداف التضخم.

ثالثاً: أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

١. البحث في نظرية التضخم والتركيز على سياسة استهداف التضخم.

٢. التعريف بمفهوم النمو الاقتصادي ونظرياته.

٣. التطرق إلى التجارب الناجحة لبعض الدول في استخدام سياسة استهداف التضخم وكيفية الاستفادة منها.

٤. الحصول على نتائج يمكن الاستفادة منها في سورية إذا ما تم تبني سياسة استهداف التضخم فيها.

٥. بيان الاختلاف في نجاح تطبيق سياسة استهداف التضخم بين البلدان المدروسة (تركيا والبرازيل).

٦. بيان الاختلاف في معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل نتيجة تطبيق سياسة استهداف التضخم فيها.

رابعاً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

١- دراسة (جباري، ٢٠١٤) بعنوان: *تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة: البرازيل، تشيلي، تركيا.*

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة استهداف التضخم والمتطلبات اللازمة لتجسيدها بنجاح والرفع من مستويات الشفافية المطلوبة فضلاً عن عرض أهم التجارب الدولية الرائدة التي تبنت السياسة بطرق جيدة، من خلال تناول (سعر الفائدة، وعرض النقود) كأداة من أدوات سياسة استهداف التضخم خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠) وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح يجب توفر جملة من الشروط المسبقة تتمثل في توفر درجة كبيرة من الاستقلالية للبنك المركزي من الضغوط أو تأثيرات السياسة المالية وتوفر الظروف التي تتيح المرونة في أسعار الفائدة ونظام سعر الصرف علاوة على وجود أسواق مالية متطورة وانخفاض الآثار والعوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وتضمن تواجد جهاز مصرفي قوي وسليم.

٢- دراسة (مسلّم، 2015) بعنوان: استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية.

هدفت الدراسة إلى تقديم مفهوم استهداف التضخم وأهم النقاط اللازمة لنجاح تطبيقه، كما تم استعراض تجربة اثنتين من الدول النامية (البرازيل وجنوب افريقيا) التي يشبه اقتصادها إلى حد ما الاقتصاد السوري في تطبيق أسلوب استهداف التضخم، للاستفادة مما يلائم اقتصادنا من هذه التجارب، لتحديد مدى إمكانية تطبيق أسلوب استهداف التضخم في الاقتصاد السوري، واستخدام سعر الصرف كأداة لتطبيق استهداف التضخم، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والمتغيرات المدروسة (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الاحتياطي الأجنبي، الدين الخارجي) لكنها ليست ذات تأثير كبير.

٣-دراسة (مرابط، 2016) بعنوان: "اختبار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية "

هدفت الدراسة إلى اختبار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية بإجراء مقارنة بين معدلات التضخم قبل وبعد تطبيق هذه السياسة باستخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي، (كندا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة، السويد، استراليا) حيث أظهرت نتائج الدراسة إن تطبيق سياسة استهداف التضخم في الدول النامية أدى إلى تخفيض معدلات التضخم بصورة واضحة، وهذا بالرغم من عدم توافر الشروط الأولية لتطبيق هذه السياسة بالقدر الكافي مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا ما يعكس أهمية سياسة استهداف التضخم في تحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل.

٤-دراسة (بن عدة، 2017) بعنوان:" واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية "

هدفت الدراسة إلى إجراء تقييم شامل لسياسة استهداف التضخم، والتي انتهجتها السلطات النقدية الجزائرية بعد إتباعها لسياسة نقدية توسعية، تزامنت مع بداية تطبيق البرامج التنموية الثلاثة في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التحكم في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تحقيق استقرار دائم لمؤشرات الاقتصاد الكلية ، وكذا استعراض مزايا التجربة الرائدة لدولة تركيا في هذا المجال والتي يمكن أن نستمد منها بعض الحلول، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : إن عدم توفر شروط تطبيق هذه السياسة في الاقتصاد الجزائري حال دون تحقيق النتائج المرجوة، لكن يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل على مراحل، على أن يسبق ذلك تذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذها، بإعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي في وضع السياسات المناسبة، مع التزامه بالشفافية في تطبيقها، و إخضاعه للمساءلة عن الأهداف المسطرة.

٥- **دراسة (جلال الدين، ٢٠١٧) بعنوان:** ***السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥.***

هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب زيادة معدلات التضخم في مصر، خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٥) ودراسة بعض التجارب لاستهداف التضخم وتحليل مدى تأهيل الاقتصاد المصري لتطبيق هذه السياسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مصر مستعدة لتطبيق سياسة استهداف التضخم.

٦- **دراسة (الموسوي وآخرون، ٢٠١٨) بعنوان:** ***قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة.***

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في (نيوزيلندا، بريطانيا، تشيلي، تركيا) والوقوف على إمكانية تطبيقها في الاقتصاد العراقي الذي شهد ارتفاعات حادة في معدلات التضخم وصلت إلى مستوى التضخم الجامح وارتفاع في حجم الإصدار النقدي وتدهور كبير في سعر صرف الدينار العراقي، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم توفر شروط تطبيق هذه السياسة في العراق حال دون تطبيقها لكن بالإمكان اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل، على أن يسبق ذلك تذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه السياسة.

٧- **دراسة (عبد الرزاق وآخرون، ٢٠١٩) بعنوان:** ***دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر (٢٠٠٦/٢٠١٨).***

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تحكم السياسة النقدية في التضخم من خلال تطبيق سياسة استهداف التضخم عبر القيام بدراسة تحليلية لمدى فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨)، وقد تم التوصل إلى أن السياسة النقدية المتبعة في الجزائر تتحكم بالتضخم نسبياً فقط، لأن أصل التضخم في الجزائر ليس نقدياً بحتاً، وإنما يتعلق أيضاً بأسباب مؤسساتية وهيكلية، كما لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم لعدم توفر الشروط الأولية لهذه السياسة، وأهمها استقلال البنك المركزي.

٨- دراسة (عينو،2015) بعنوان: "مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للأسعار"

هدفت الدراسة إلى البحث عن مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في تحقيق استقرار وقد تم عرض تجارب الدول المتقدمة وعلى رأسها" نيوزلندا "وكذلك بعض تجارب الدول النامية خاصة" تركيا"و "البرازيل " كما تطرقت لمختلف المتطلبات اللازمة لتطبيق هذه السياسة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى ان استهداف التضخم يتميز بعدة مزايا أهمها زيادة قدرة السياسة النقدية على المحافظة على استقرار الأسعار في المدى الطويل، مما يحفز على تحقيق معدلات نمو ومواجهة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد، إلى جانب تعزيز شفافية ومصداقية السياسة النقدية.

الدراسات الأجنبية:

١- دراسة (Eroglu, Cınar, Eroglu, 2017) بعنوان :

"**An evaluation of the effectiveness of an inflation targeting strategy in Turkey**"

" **تقييم لفعالية استراتيجية استهداف التضخم في تركيا** "

هدفت الدراسة إلى تحليل أداء استراتيجية استهداف التضخم باستخدام طريقة مربعة (LSM) مع نموذج الانحدار للظروف الاقتصادية في تركيا. يمكن تلخيص نتائج هذا البحث على النحو التالي: أن سياسة استهداف التضخم لها تأثير إيجابي ضعيف على أداء معدل التضخم، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام استهداف التضخم ومعدل النمو، إضافة إلى وجود علاقة إيجابية ولكن ضعيفة بين نظام استهداف التضخم وأداء سعر الصرف، وان سياسة استهداف التضخم لها تأثير إيجابي قوي على أداء سعر الفائدة الاسمي.

٢-دراسة (MOKGOLA AUBREY,2015) بعنوان:

" **THE EFFECTS OF INFLATION TARGETING ON ECONOMIC GROWTH IN SOUTH AFRICA**"

"أثر استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا"

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد آثار استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا. استخدم الباحث نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لفحص ديناميكيات المدى الطويل والقصير لتأثيرات استهداف التضخم على النمو الاقتصادي. الاستنتاج النهائي بأن استهداف التضخم ليس له آثار سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي مستمد من نتيجتين. أولاً، هناك علاقة سلبية ضئيلة بين استهداف التضخم والنمو الاقتصادي. ثانيًا، إن تأثير استهداف التضخم على العلاقة بين تأخر التضخم والنمو الاقتصادي ضئيل أيضًا. هذه النتائج لها آثار سياسية مهمة. لذلك، فإن الرأي القائل بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي يحقق تضخمًا منخفضًا نسبيًا على حساب النمو الاقتصادي المنخفض هو مفهوم خاطئ. وقد أدى ذلك إلى استنتاج مفاده أن بنك الاحتياطي الأسترالي يجب أن يحافظ على إطار سياسته النقدية لاستهداف التضخم مما ساعده على خفض التضخم.

٣-دراسة(DOTSEY,MICHAEL,2006) بعنوان:

" **A Review of Inflation Targeting in Developed Countries**"

استعراض لاستهداف التضخم في الدول المتقدمة ""

هدفت الدراسة إلى عرض تجارب خمسة بلدان استهدفت التضخم لمدة ١٠ سنوات على الأقل، وكانت معدلات التضخم لديها قبل استهداف التضخم مرتفعة جدا" ولأغراض المقارنة، فإنه قام بدراسة الأداء الاقتصادي لستة بلدان غير مستهدفة للتضخم، وقد وجدت الدراسة أن معدلات التضخم في الدول المستهدفة للتضخم كانت أقل تذبذباً وارتفاعاً من البلدان غير المستهدفة للتضخم، وكذلك فإن سياسة استهداف التضخم تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٤-دراسة (Mishkin, Frederic,2004) بعنوان :

"**Can Inflation Targeting Work in Emerging Market Countries?**

هل يمكن العمل باستهداف التضخم في دول الأسواق الناشئة"

هدفت الدراسة إلى إيجاز سبب اختلاف اقتصاديات الأسواق الناشئة عن الاقتصاديات المتقدمة ثم مناقشة أهمية تطوير السياسة المالية والنقدية لنجاح استهداف التضخم في دول الأسواق الناشئة، حيث تعرض الدراسة تجارب البلدان الناشئة (شيلي والبرازيل) توضح ما يلزم لجعل استهداف التضخم يعمل بشكل جيد وكيف يتعاملون مع تقلبات أسعار الصرف ومن ثم توضح دور صندوق النقد الدولي في تعزيز نجاح استهداف التضخم في بلدان الأسواق الناشئة، وقد توصلت الدراسة إلى أن استهداف التضخم أكثر تعقيداً في بلدان الأسواق الناشئة وبالتالي ليس دواء للمشاكل التي تتعرض لها، آلا أنه يمكن أن يكون استهداف التضخم بمثابة أداة قوية للمساعدة في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في هذه البلدان.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الهدف، في تناولها موضوع سياسة استهداف التضخم، إلا أنها تختلف عنها في الحدود الزمانية والمكانية، واختلاف البيئة حيث تمت الدراسة باستخدام تجربتين قامتا بتطبيق سياسة استهداف التضخم ومعرفة متطلبات تطبيقها ونجاحها وإسقاطها على بيئة الأعمال السورية.

حيث عرضت الباحثة دراسات اشتركت في أهمية وفاعلية استهداف التضخم كاستراتيجية تنفيذية تحقق الاستقرار في الأسعار، وعلى حسب علم الباحثة فإنها من أوائل الدراسات التي تناولت العلاقة بين سياسة استهداف التضخم والنمو الاقتصادي تجربة تركيا والبرازيل وإمكانية الاستفادة منها في سورية.

خامساً: فرضيات الدراسة

يمكن صياغة فرضيات الدراسة وفق الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة نجاح سياسة استهداف التضخم في (البلدان المدروسة) تركيا والبرازيل.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل، تعزى إلى تطبيق سياسة استهداف التضخم.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل خلال الفترة المدروسة.

ويشتق منها الفرضيات التالية:

١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة.
٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل الفائدة الحقيقي كأداة من ادوات استهداف التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة.
٣- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العرض النقدي كأداة من ادوات استهداف التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة
٤- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف كأداة من ادوات استهداف التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة.

سادساً: متغيرات الدراسة

ضمت الدراسة نوعين من المتغيرات:

المتغير المستقل: سياسة استهداف التضخم مقاسة بـ:

- معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)
- معدل الفائدة الحقيقي

- عرض النقد
- سعر الصرف

المتغير التابع: وهو النمو الاقتصادي مقاساً بـ (التغير بالناتج المحلي الإجمالي)

سابعاً: منهج الدراسة

انسجاما مع أهداف وفرضيات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي:

أ- المنهج الوصفي للتطرق لمجمل المفاهيم النظرية المتعلق بالتضخم وأسبابه وآثاره ومؤشراته، وكذلك سياسة استهداف التضخم، بما تشمله من أدوات ومتطلبات وعرض لمفهوم النمو الاقتصادي ونظرياته.

ب-المنهج التحليلي تم جمع البيانات الخاصة بالدول محل الدراسة خلال فترة الدراسة، ومن ثم معالجة البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS لاختبار فرضيات الدراسة ومساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثامناً: حدود الدراسة

الحدود المكانية: تم إجراء دراسة حالة لكل من البرازيل وتركيا

الحدود الزمانية: امتدت فترة الدراسة من عام ١٩٩٠ لعام ٢٠١٩

وقد اختلفت فترة الدراسة باختلاف تطبيق الدولة لسياسة استهداف التضخم

بالنسبة لتركيا شملت الدراسة الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٥ الفترة قبل تطبيق سياسة استهداف التضخم، ومن العام ٢٠٠٦ حتى العام ٢٠١٩ هي الفترة التي أعلن فيها المصرف المركزي في تركيا تبنيه لاستراتيجية استهداف التضخم استهدافاً تاماً، بالنسبة للبرازيل شملت الدراسة الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٨ الفترة قبل تطبيق سياسة استهداف التضخم، ومن العام ١٩٩٩ حتى العام ٢٠١٩ هي الفترة التي أعلن فيها المصرف المركزي في البرازيل تبنيه لاستراتيجية استهداف التضخم.

الفصل الأول

سياسة استهداف التضخم (الأهمية والانتقادات)

تمهيد

تعد مشكلة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة إلا أن هناك جدلاً كبيراً حول أنواعها ومسبباتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على النظام الاقتصادي، والسعي لتطبيق أفضل السياسات لتقليل الأضرار الناجمة عن هذه الظاهرة، الأمر الذي أدى إلى ظهور استراتيجية استهداف التضخم كأحد الاستراتيجيات الحديثة في علاج التضخم، باعتبارها إطاراً لتحقيق الهدف النهائي من السياسة النقدية، إذ تطمح هذه السياسة إلى السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة، بما يسهم بتوفير بيئة اقتصادية مستقرة، يكون لها أثر إيجابي بالغ في الارتقاء بمستوى المعيشة، وتعزيز النمو الاقتصادي.

يتناول الفصل المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: التضخم (الأنواع والآثار وطرق العلاج)

المبحث الثاني: سياسة استهداف التضخم نشأتها وتطورها

المبحث الأول

نظرية التضخم

تمهيد

يعد التضخم من بين الظواهر الأكثر شيوعاً في وقتنا الحالي، حيث لاقت اهتمام العديد من الاقتصاديين لما لها من آثار عديدة على الاقتصاد، جذبت الاقتصاديين إلى دراسة هذه الظاهرة من حيث مفهومها وأنواعها، وطرق قياسها، إضافة إلى آثارها على المجتمع.

أولاً: مفهوم التضخم

تعددت التعاريف حول التضخم واختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف موحد له حيث يتمثل المظهر العام للتضخم بالارتفاع المستمر للأسعار دون مقابل في الإنتاج، أو بسبب قوة تضخمية اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيرها، إذ يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات[١].

يشمل التضخم مصطلحات متعددة منها: التضخم في الأسعار: عندما ترتفع الأسعار ارتفاعاً غير عادي وغير مألوف، التضخم في الدخل: عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعاً غير عادي وغير مألوف ومنها التضخم في الأجور والأرباح، التضخم في العملة: ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق، التضخم في التكاليف: ويشمل الارتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات[٢].

يعرف التضخم بأنه ارتفاع متواصل في الأسعار ناتج عن زيادة الطلب الكلي للسلع عن عرضها الكلي، وهو مرض اقتصادي، تعاني منه جميع الاقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد سواء، ولكن تختلف نسب هذا التضخم من طرف لآخر[٣]، قد يكون سبب التضخم هو التوسع في إصدار النقود لتغطي

---

[١] عبيد، حسان (٢٠١٨) دور السياسة النقدية في معالجة التضخم- دراسة لحالة الجزائر ١٩٩٠/٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٧٠

[٢] القاضي، حسين، حمدان، مأمون (٢٠٠٩) نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية. ص٧٥

[3] Benlialper, Ahmet and Hasan Cömert. (2016)"Implicit asymmetric exchange rate peg under inflation targeting regimes: the case of Turkey." Cambridge Journal of Economics 40, no. 6, 1553-1580, p1558

بها جانباً من نفقاتها العامة حيث لم تكف الموارد العادية لتغطيتها، ويعني ذلك أن الموازنة العامة تحقق عجزاً بسبب عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتغطية النفقات العامة[١].

كما تم تعريفه على أنه "كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار[٢].

يعرف التضخم على أنه: الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، عادةً ما يؤدي إلى حدوث مشاكل واضطرابات في الاقتصاد خاصة في سوق العمل، حيث إن القيمة الحقيقية للأرباح تتآكل بسبب ارتفاع معدلات التضخم، مما يؤدي لفقدان بعض العمال لوظائفهم[٣].

كما عرف على أنه: ظاهرة نقدية متمثلة في الارتفاع العام لمستوى الأسعار، نتيجة إصدار كمية من النقود تفوق الحاجة الحقيقية للاقتصاد أو زيادة الطلب الكلي او انخفاض العرض الكلي، وتكون النتيجة الأساسية لهذه الظاهرة انخفاض القوة الشرائية للنقود وعجزها عن قيامها بوظائفها الأساسية (على اعتبار النقود مقياساً للقيم ومخزن للثروة)[٤].

وبالتالي تعرف الباحثة التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي أي حدوث تحركات تصاعدية مستمرة في المستوى العام للأسعار ناجمة عن حدوث فائض في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها.

---

[١] الجفال، ثامر (٢٠١٦) دور النفط في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في سورية (٢٠١٠-٢٠١٠) رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية. ص٢٧

[٢] فخر، نواف، الرضا، عقبة، المصري، تيسير (٢٠١١) المشكلات المحاسبية المعاصرة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية. ص٩٥

[٣] أحمد، زينب عبد الواحد (٢٠١٨) أثر التضخم على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان (١٩٩٠-٢٠١٥)، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد ١٢، العدد ٤٦، السودان، ص ٣٢

[٤] عرموش، لارا (٢٠١٤) تأثير معدل التضخم في عوائد الأسهم – دراسة تطبيقية على أسواق الأوراق المالية في بعض الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص ٤

ثانياً: أنواع التضخم:

أدى ظهور مفاهيم متعددة للتضخم إلى وجود أنواع متعددة حسب النظريات المفسرة له، تشترك بمظاهر وسمات خاصة، تجعلها شديدة الصلة ببعضها بوجود روابط وعلاقات فيما بينها، حيث يتخذ التضخم أشكالاً متعددة تختلف وفقاً لاختلاف أنواعه واختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها ومن هذه المعايير (تدخل الدولة في الأسعار، مصدر الضغط التضخمي، حدة التضخم)' ومن أهم هذه الأنواع ما يلي:

أ- التضخم المفتوح (الظاهر): Open Inflation

يتمثل هذا النوع في الارتفاع المستمر في الأسعار لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من قبل الحكومة ويسمى بالتضخم الصريح أو الطليق[١]، يتحقق هذا النوع عندما يكون هناك زيادة في الطلب الكلي دون حدوث زيادة في الإنتاج لذا فإن أثره ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار[٢].

ب-التضخم الحبيس (المكبوت): Repressed Inflation

يعرف بأنه تضخم مستمر غير واضح ناتج عن تدخل الحكومة في المستوى العام للأسعار، عن طريق إصدارها تشريعات وضوابط إدارية تقيد الأسعار، مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها[٣]، تهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار[٤]، وسمي بالتضخم الحبيس، حيث إنه لا يظهر ارتفاعاً ملموساً ومن بين الإجراءات التي تقوم بها الدولة تجميد الأسعار ومنعها من ارتفاع السلع بالرقابة على الصرف، وتحقيق فائض في الميزانية[٥].

---

[١] السيد، ليلى علي القشاط (٢٠١٥) قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٢) رسالة ماجستير، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، ص ٤٤

[٢] دحان، كنزة، وسلوكي، كريمة (٢٠١٧) فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٠

[٣] العجمي، هيل (٢٠٠٩) النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ص ٢٧٧

[4] Faraji kasidi, Kenani Mwakanemela, Impact of Inflation on Econonmic Ggowth: A Case Study of Tanzania, Asian Journal of Empirical Research, 3(4):363-380.

[٥] دحماني، رابح (٢٠١٩) أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧) رسالة ماجستير، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٣٤

يؤثر التضخم المكبوت على القيمة الحقيقية للنقد فتظهر وحدة النقد بقيمة مرتفعة تشتري أكثر من قيمتها الحقيقية، وقد يستمر الأمر طويلاً لكن سرعان ما يظهر عندا يضعف دور الدولة[١].

ت-التضخم الكامن (الخفي):

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذاً للإنفاق، فيبقى التضخم كامناً وخفياً لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية الغذائية والاستثمارية، وغالباً ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية[٢].

حيث تقوم الدولة بقمع الأسعار من خلال المراقبة التموينية فتبدأ الأسعار بالانخفاض وما أن تزول الرقابة حتى تتضاعف الأسعار.

ث-تضخم جذب الطلب: Demand-pull Inflation

يكون الطلب على السلع والخدمات أكبر من المعروض، مما يدفع بالأسعار إلى الزيادة وذلك بسبب زيادة الإنفاق الكلي بأقسامه الثلاث: الاستهلاكي، والاستثماري والحكومي، ويرجع الكلاسيكيون هذا التضخم إلى ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية ضئيلة من السلع[٣]، وقد اعتبرت النظرية الكمية في النقود بأن التضخم يعبر عن نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة) [٤]، فعند الوصول إلى حالة التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع [٥]، كما يحدث عندما يتزايد الطلب الكلي للسلع والخدمات بسرعة أكبر من زيادة العرض الكلي وهذا يدفع المستوى العام للأسعار للارتفاع، وما يحفّز هذا النوع من التضخم الإنفاق الحكومي أو تخفيضات ضريبية متتالية أو زيادة في عرض النقود، فكلها تؤدي إلى خلل في معادلة العرض والطلب الكليين بالنسبة للقدرات الإنتاجية للاقتصاد[٦].

---

[١] كنعان، علي (٢٠١٢) النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الدار الجامعية، بيروت، ص ٢٥٥

[٢] عبيد، حسان (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

[٣] الرفاتي، علاء الدين عادل (٢٠٠٨) ظاهرة التضخم تحد كبير للمحاسبة في الاقتصاد الفلسطيني قطاع غزة، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٨٩، العراق، ص ١٩٠.

[٤] كنعان، علي (٢٠٠٠) النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا، دمشق، سورية، ص٢٢٧

[٥] عيسى، نزار (٢٠٠٦) الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، ص ٢٦٧

[6] Mokgola Aubrey (2015) The Effects of Inflation Targeting on Economic Growth in South Africa, Master of Commerce in Economics, University of Limpopo.

ج- التضخم بسبب التكاليف: Cost-push Inflation

التضخم الذي يتحقق نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار السلع الاستهلاكية والصناعية الناتج عن ارتفاع نفقات الانتاج، وبشكل خاص أسعار عناصر الانتاج[1] ، تأتي هذه الزيادة من مصدرين رئيسيين: زيادة الأجور، ارتفاع أسعار المواد الأولية، كما يحدث بسبب صدمات العرض السلبية أو ضغط العمال للحصول على أجور مرتفعة، ويقصد بصدمات العرض إما الصدمات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار مثل ارتفاع أسعار النفط والوقود، أو الصدمات التي تصيب الناتج الأمثل، مثل حصول كوارث طبيعية قد تؤدي إلى تدمير جزء من القدرة الإنتاجية للاقتصاد، كما يحدث بفعل أعمال احتكارية لأصحاب العمل حين يرفعون الأسعار دون زيادة في الطلب، وقد يحدث أيضاً بسبب ضغوط نقابية لزيادة الأجور النقدية للعمال، ما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية في الشركات[2]، وذلك عندما يكون معدل الزيادة في الأجور أعلى من معدل الزيادة في الإنتاجية.

ح- التضخم المستورد: Imported Inflation

ينتج هذا التضخم بسبب تأثر المستوى العام للأسعار المحلية بالعوامل الخارجية (ارتفاع أسعار المستوردات المختلفة كالوقود) ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى[3]، وينتج عن طريق السلع والخدمات المستوردة، خاصة عندما تكون الدولة معتمدة بشكل كبير على الاستيراد، وعندما تكون الدولة المصدرة تعاني أصلاً من التضخم[4].

كما يظهر التضخم المستورد نتيجة وجود خلل في ميزان المدفوعات ويتم التمييز بين الاحتمالين الآتيين: وجود فائض في ميزان المدفوعات عندما تقوم الدولة بزيادة الإصدار النقدي المحلي لمواجهة الزيادة في النقد الأجنبي الأمر الذي يؤدي لارتفاع في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة الكتلة النقدية، وارتفاع

---

[1] هارون، عمر (٢٠١٢) النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، الجزائر، ص ٩.

[2] شعيب، يمنى(٢٠٠٩) دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية. ص٩٥

[3] أبو رمضان، مصطفى (٢٠١٦) العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية –غزة، فلسطين، ص ١٩

[4] الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها، كلية الزراعة وكلية الاقتصاد والمحاسبة، ٢٠١٦، ص ٤٥.

أسعار المستوردات من السلع الأساسية الداخلة في الإنتاج، مما يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية[١].

وقد أصبح الركود مستورد والتضخم مستورد ولا تمتلك أية دولة إمكانية وقف استيراد او تصدير الأزمات[٢].

ي-التضخم الجامح: Hyper(Galloping) Inflation

يعد التضخم الجامح من أكثر أنواع التضخم ضرراً على الاقتصاد الوطني ويمكن أن يسمى أيضاً بالتضخم المرتفع جداً Hyper Inflation وهو الارتفاع المستمر والكبير في المستوى العام للأسعار حيث ترتفع بصوة سريعة ومتوالية دون توقف، بنسبة متزايدة شهرياً، ويتجاوز المعدل السنوي ثلاث مراتب 115% مثلاً، كما يحدث في بعض الدول النامية كدول أمريكا اللاتينية، حيث يصل معدل التضخم إلى معدلات مرتفعة تتجاوز 500% سنوياً[٣].

و- التضخم الزاحف: Creeping Inflation

يعبر التضخم الزاحف عن ارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة تدريجية بطيئة ولكنها مستمرة، وهذا النوع من التضخم لا يشعر الأفراد بخطورته إلا بعد فترة زمنية، رغم وجوده بصورة دائمة، وعادةً ما تكون الزيادة في المستوى العام للأسعار بنسب تتراوح بين (2-3%)[٤]، حيث ترتفع معدلات التضخم لمعظم المجاميع السلعية، وزيادة المعروض النقدي، وزيادة الاستهلاك الحكومي، وعدم استغلال الأيدي العاملة المعطلة في سد الطلب المتزايد على السلع والخدمات[٥].

[١] سرور، أحمد (٢٠١٢) دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين سورية والسعودية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية. ص٨٩

[٢] كنعان، علي (٢٠١٢) النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الدار الجامعية، بيروت، ص ٢٥٧

[٣] الحوراني، أكرم، وحساني، عبد الرزاق (٢٠١١) النقود والمصارف،جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص ١٤

[٤] عطية ناصف، إيمان (٢٠٠٦) مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص٢٣٧

[٥] بشير، سعد زغلول (٢٠١٢) التضخم في الاقتصاد العراقي، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، وزارة التخطيط، العراق، ص ٢

ثالثاً: آثار التضخم:

يعد التضخم نقطة جدل وموضوع اهتمام كبير من قبل الكثير من المنظمات والهيئات المختصة، إذ تعتبر من المشاكل التي تواجهها أغلب اقتصادات البلدان في العالم[١]، حيث تؤدي ظاهرة التضخم إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، والتي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي، وتلعب التوقعات التضخمية دوراً حاسماً في التأثير على الاتجاهات التضخمية، حيث يمكن القول: إن معدل التضخم الفعلي يتحقق جزئياً عن طريق توقعات التضخم[٢]، التي تنجم عن التغير في قيمة النقود وتختلف درجة تأثير التضخم على أفراد المجتمع حيث إن شريحة كبيرة في المجتمع متمثلة بمحدودي الدخل، وأصحاب الدخول الثابتة، والمعاشات التقاعدية تزداد معاناتهم جراء حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، نظراً للانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وحساسية تأثرها بالتضخم[٣]، مخلفة ورائها آثاراً عديدة منها ما يؤثر على الوضع المعيشي لأفراد المجتمع، ومنها ما يؤثر على النشاط الاقتصادي، وقد صنفت آثار التضخم إلى آثار اقتصادية (إعادة توزيع الثروة بين الأفراد، تراجع معدلات نمو الإنتاج الحقيقي، تآكل الاموال السائلة، تراجع القيمة الحقيقية للأجور) وآثار اجتماعية (انهيار الوضع الاجتماعي للمثقفين، ظهور الاستهلاك الترفي، تراجع أهمية العمل المنتج، انتشار الرشوة والفساد)[٤].

١- الآثار الاقتصادية للتضخم

تظهر الآثار الاقتصادية للتضخم من خلال قنوات التأثير المباشر وغير المباشر التي تحدثها، إذ إن التأثير المباشر يكون من خلال ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة التي تؤثر مباشرةً على أسعار الاستهلاك بالارتفاع، ومن جهة أخرى تتأثر المدخلات المستوردة بالارتفاع نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، أما التأثير غير المباشر يكون من خلال زيادة الطلب المحلي على السلع البديلة وارتفاع الطلب على

[١] مطر، سراب عبد الكريم، وبتال، أحمد حسين (٢٠١٧) أثر التضخم على عوائد أسهم قطاعات سوق العراق للأوراق المالية: تحليل نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد ٢٥، العدد ٢، العراق، ص ٩٧.

[٢] شعيب، يمنى (٢٠٠٩) مرجع سبق ذكره، ص١٢٠

[٣] أحمد، زينب عبد الواحد (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص ٣٩

[٤] كنعان، علي (٢٠١٢) النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الدار الجامعية، بيروت، ص ٢٦٣

الصادرات، والتي تعمل على رفع أسعار السلع البديلة والمصدرة، مما ينعكس على أسعار الاستهلاك بالارتفاع[1]، تقسم الآثار الاقتصادية للتضخم إلى:

أ- تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:

كان هناك اختلاف حول تأثير التضخم على النمو الاقتصادي، إذ يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم يولد حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار، وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقة، بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي، حيث إن ارتفاع الأسعار لفترة، يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة[2] وتبقى صحة أي من الرأيين محكومة بنوع وحدّة التضخم، ومستوى التطور في الاقتصاد وطبيعته والمرحلة التي تمر فيها الدورة الاقتصادية.

كما يؤثر التضخم بشكل سلبي على ميزان المدفوعات على المدى الطويل، فالدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف مع منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً، وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها، مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري [3].

- تأثير التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه قسم من رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى كالفروع الإنتاجية المخصصة للاستهلاك خاصة السلع الترفيهية، أما القسم الآخر منها يوجه إلى تجارة الاستيراد والمضاربة على أسعار الأراضي الزراعية وبناء المنازل الفاخرة، كما يظهر أثر التضخم على الجهاز الانتاجي من خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب حدوث اختناقات في مركز الجهاز الانتاجي، تنعكس على كافة القطاعات الاقتصادية[4].

[1] زناقي، سيد أحمد، وحسناوي، مريم (٢٠١٨) انعكاس سعر الصرف على التضخم في الاقتصاديات الناشئة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السابع، الجزائر، ص ٢٢٠

[2] حداد، أكرم، ومشهور، هذلول (٢٠٠٨) النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، ص ٢٠٧

[3] خلف، فليح حسن (٢٠٠٧) الاقتصاد الكلي، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ص ٣١٧

[4] سرور، أحمد (٢٠١٢) مرجع سبق ذكره. ص١٥٨

- **تأثير التضخم في هيكل التسويق والتوزيع:**

يؤدي التضخم إلى تفعيل الدورة التجارية والمضاربة، وبالتالي ازدهار القطاع التجاري وتزايد قنوات التسويق، مما يترتب عليه زيادة الربح التجاري عن الربح الصناعي وتعدد الوسطاء، مما يزيد من تضخم الأسعار بمعنى أن التضخم قد ولد في الاقتصاد قطاعا تجاريا طفيليا مكلفا، لا يضيف قيمة حقيقية لحجم السلع، ولكنه يعمل على رفع أسعار هذه الأخيرة[١].

- **تأثير التضخم في الادخار وسوق الاقراض:**

يترتب على التضخم اضعاف ثقة الأفراد في العملة واضعاف الحافز على الادخار فاستمرار التدهور في قيمة النقود يؤدي إلى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، وعليه يزيد ميل الأفراد للإنفاق على الاستهلاك، وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لهم من أرصدة نقدية يحولونها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة وكذلك شراء سلع معمرة وعقارات[٢]. يتأثر سوق الإقراض من خلال علاوة التضخم التي تضمنها البنوك في سعر فائدة الإقراض، وهذا يعني أن سعر الفائدة في السوق سيكون أعلى أو أقل مما يجب أن يكون عليه في حال كان معدل التضخم الفعلي أكبر أو أقل من المتوقع، وهذا يعني بدوره خسارة أحد الأطراف (المقرضين أو المقترضين) على حساب الآخر في السوق[٣].

٢- الآثار الاجتماعية للتضخم:

تظهر الآثار الاجتماعية السلبية للتضخم بشكل بارز في تعميق اختلال التوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع وذلك لانخفاض القوة الشرائية لأصحاب الدخول المحدودة والأجور الثابتة وارتفاعها لفئات اخرى، كما يعرضهم لضغوط نفسية تجعلهم في وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن فرص أخرى للكسب المشروع وغير المشروع، مما يؤدي إلى تدني إنتاجية العمال بسبب إحساسهم بعدم العدالة، وسيتبع ذلك ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية كالفساد بأشكاله المتنوعة[٤].

---

[١] الفرا، مرام، (٢٠١٢)، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (١٩٩٥-٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. ص٥٢

[٢] المفتي، نسرين (٢٠١١) المصارف الإسلامية وأثرها في نمو الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية. ص١٢٢

[٣] الشريف، رزان (٢٠٠٧) السياسة النقدية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية. ص١١٣.

[٤] ياس، أسماء خضر (٢٠١٣) تحليل معدلات التضخم في العراق ٢٠٠٠-٢٠١٠، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق، ص ١٣

أ- تفشي الرشوة والفساد الإداري:

يؤدي تدهور القوة الشرائية للنقود وعجز نظام الأجور عن مواكبة نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة، وعادةً ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي[١].

إعادة توزيع الثروة القومية بين طبقات المجتمع وبطريقة عشوائية، فالمدخرون غالباً ما يتعرضون لخسائر كبيرة أما من يجسد مدخراته في أشكال عينية فهو المنتفع من ارتفاع الأسعار[٢].

ب-تأثير التضخم على الدخل:

غالباً ما يتجلى أثر التضخم على الدخل بالضرر على بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الآخر، فأصحاب الدخول المحدودة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الأسعار، بينما يستفيد أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح من رجال أعمال وغيرهم (الذين ترتفع دخولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار) من وجود التضخم [٣]، كعوائد الأسهم، والسندات، عوائد الايداعات المصرفية، العائد من أنشطة المضاربة.

رابعاً: قياس معدل التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، إضافة إلى تحديد مصدر ارتفاع الأسعار والأسباب التي أدت إلى ارتفاعها، وقد لجأ معظم الاقتصاديين إلى قياس التضخم عبر الأرقام القياسية للأسعار إضافة إلى قياس الفجوة التضخمية.

[١] موقاري، حورية (٢٠١٥) دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٦٩

[٢] الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها، كلية الزراعة وكلية الاقتصاد والمحاسبة، ٢٠١٦، ص ٤٥.

[٣] حداد، أكرم، ومشهور، هذلول (٢٠٠٨) النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، ص ٢٠٧

١ – الأرقام القياسية للأسعار:

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، وتعد لمختلف أنواع السلع أو لمجموعها معبرة عنها بوحدات نقدية لقياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والقطاعات المختلفة[١].

ويعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود وتستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين، ويهتم بأسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات أي بأسعار التجزئة ويتم أخذ المنتجات الاستهلاكية بواسطة معاملات الترجيح حسب ثقل السلعة في سلة المستهلك[٢].

يتم تطبيق الأسلوب الإحصائي الرياضي المناسب لاحتساب الأرقام القياسية وهي:

أ- المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي:

يحسب بالطريقة التالية:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} * 100$$

إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من ١٠٠ مما يعني أن الأسعار قد ارتفعت، أما إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أصغر من ١٠٠ مما يعني أن الأسعار قد انخفضت، بينما إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي ١٠٠ مما يعني أن الأسعار لم تتغير[٣]. ويعتبر المخفض الضمني للناتج من المؤشرات الهامة على المستوى الكلي ويشمل جميع الجوانب الاقتصادية ولا تشوبه عيوب المتوسطات أو الأخطاء المرتبطة بالعينات المختارة لحساب التضخم حسب الارقام القياسية للمستهلك أو لقطاعات معينة.

ب-الرقم القياسي البسيط (الطريقة التجميعية البسيطة):

عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في السنة السابقة وتسمى سنة الأساس، وتحتسب وفق المعادلة الآتية:

---

[١] مسعودة، علو، ومرزوق، يوسف (٢٠١٦) أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٥٠

[٢] عبورة، حسام الدين (٢٠٠٩) سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٣

[٣] عينو، فلة شايب (٢٠١٥) مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للأسعار- تجارب دولية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١١

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} * 100$$

وقد تم انتقاده بأنه لا يأخذ بالاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك، لهذا السبب يفضل استخدام الرقم القياسي المرجح لأسعار المستهلك بدلاً من الرقم القياسي البسيط[1].

ت-الرقم القياسي المرجح (الطريقة التجميعية المرجحة بالأوزان):

يمكن ترجيح أسعار السلع بأوزان محددة قد تكون عبارة عن كمية أو حجم السلعة المباعة أو المستهلكة، وذلك في سنة الأساس، أو سنة المقارنة، وهذا الترجيح يبرز الأهمية النسبية لسلعة من السلع المختلفة المعتبرة ضمن الرقم القياسي للأسعار[2]، وتوجد ثلاث طرق لحساب الرقم القياسي بالطريقة التجميعية المرجحة، وهي:

- **الرقم القياسي للأسعار بطريقة لاسبير (طريقة سنة الأساس)**

يتم الترجيح بالكميات المباعة أو المستهلكة في سنة الأساس، حيث إن اختيار سنة الأساس يجب أن يقع على سنة طبيعية، بعيدة عن التضخم والكساد. وفق الصيغة التالية:

$$P_I(L) = \frac{\sum P_n q_0}{\sum p_0 q_0}$$

حيث:

$\sum P_n q_0$: مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة

$\sum p_0 q_0$: مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس.

[1] مرابط، ساعد (٢٠١٦) اختبار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العشرون، الجزائر، ص ٤٨

[2] Izzet Tasara, Tayfur Bayat (2015) Inflation Targeting for Turkey, Emerging Markets Queries in Finance and Business, Procedia Economics and Finance 32, 861 – 869.

- **الرقم القياسي للأسعار بطريقة باش (طريقة سنة المقارنة)**

يتم الترجيح بالكميات المباعة أو المستهلكة في سنة المقارنة وفق الصيغة التالية:

$$P_I(L) = \frac{\sum P_n q_n}{\sum p_0 q_n}$$

حيث:

$\sum P_n q_0$: مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة

$\sum p_0 q_0$: مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس.

- **الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر (طريقة الرقم القياسي الأمثل)**

يمثل حساب الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر على أنه يمثل الوسط الهندسي لكل من الرقم القياسي بطريقة لاسبير، وطريقة باش وفق المعادلة التالية:

$$P_I(f) = \sqrt{\frac{\sum P_n q_0 \ * p_n q_n}{\sum p_0 q_0 * p_0 q_n}}$$

٢- الفجوة التضخمية:

ظهر مصطلح الفجوة التضخمية كنتيجة لتطور التحليل الخاص بالتضخم عقب بداية الحرب العالمية الثانية[١]، وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي، وتقوم على أساس تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتاحة في أيدي المستهلكين، وتعالج هذه الفروق من خلال

[١] دحان، كنزة، وسلوكي، كريمة (٢٠١٧) فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٣

علاقات الطلب الكلي أو الإنفاق، وتتمثل بالفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي أو الإنفاق القومي مقدراً بالأسعار الجارية وبين حجم الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة[١].

لعل وجود تباين في النظريات المفسرة لظهور الفجوة التضخمية جعل هناك معايير مختلفة لحسابها منها، معيار فائض الطلب، ومعيار الاستقرار النقدي، ومعيار الإفراط النقدي[٢].

خامساً: السياسات المعالجة للتضخم

يختلف علاج التضخم باختلاف مسبباته، وفي معظم حالات التضخم تستخدم الحكومة ما يسمى بالسياستين المالية والنقدية في سبيل علاج التضخم بشكل رئيسي إضافة لسياسات أخرى تتوقف على اسباب التضخم.

أ- علاج التضخم عن طريق السياسة النقدية:

كان الكلاسيكيون يؤمنون بتلقائية السياسة النقدية حيث كانت قاعدة الذهب هي السائدة ومع الكساد الكبير وعجز السياسة النقدية عن علاج ذلك برزت النظرية الكينزية لتقدم الحل.

لقد أجمع العديد من الباحثين على أن علاج التضخم يتم من خلال اتباع سياسة نقدية تضبط كمية النقود المصدرة، من خلال المراقبة الصحيحة على عرض النقود وتنظيم الطلب عليها باستعمال أدوات السياسة النقدية[٣]، حيث تحتل السياسة النقدية مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي انطلاقاً من كونها الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية في أي بلد من البلدان، كما تعد إحدى أهم السياسات الاقتصادية التي يعتمدها صناع القرار التنموي لتحقيق أغراض اقتصادية متعددة[٤]، ويقصد بالسياسة النقدية مجموعة من

[١] آل زيارة، كمال عبد حامد، والدباغ، حكمت عبد الرزاق (٢٠١٨) ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة جامعة أهل البيت، العدد الثاني عشر، العراق، ص ٣٢.

[٢] مسعودة، علو، ومرزوق، يوسف (٢٠١٦) أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٥٢

[٣] عبيد، حسان (٢٠١٨) دور السياسة النقدية في معالجة التضخم- دراسة لحالة الجزائر ١٩٩٠/٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٧٨

[4] Mokgola Aubrey (2015) The Effects of Inflation Targeting on Economic Growth in South Africa, Master of Commerce in Economics, University of Limpopo.

الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالمصرف المركزي في سبيل التحكم بالعرض النقدي عن طريق مجموعة من الأدوات وذلك للتأثير على النشاط الاقتصادي[١].

تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون للسياسة النقدية، فقد عرفها الاقتصادي Kent على أنها: مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي كهدف الاستخدام الكامل[٢].

كما تعرف هذه السياسة على أنها قدرة البنك المركزي على استخدام أدوات نقدية معينة مثل سعر الخصم والاحتياطي النقدي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة من أجل التأثير في الأهداف النقدية الوسيطة في الاقتصاد، ومن ثم التأثير في الأهداف النهائية للدولة مثل النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة[٣].

وقد تغير مفهوم السياسة النقدية من المفهوم التقليدي إلى المفهوم غير التقليدي، حيث أصبحت تعرف بأنها: سياسة نقدية تستخدم زمن الأزمات يتم من خلالها تنفيذ دعماً ائتمانياً معززاً، وتسهيلات ائتمانية، وتدخلات سوق الصرف، وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، بهدف دعم سير عمل القطاع المالي وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية[٤].

تعد السياسة النقدية أداة مهمة، يمكن أن تؤثر في مسار الاقتصاد الحقيقي إذا ما تمت إدارتها بنجاح ولتحقيق ذلك يجب أن تكون السلطات النقدية على دراية كافية وتقدير دقيق لتوقيت تأثير هذه السياسة في المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، ومن هنا تتضح أهمية الفهم الكامل للقنوات التي ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية، سعر الفائدة، سعر الصرف، أسعار الأصول، الائتمان، بالإضافة لقناة التوقعات

[١] إسماعيل، مجد علي (٢٠١٦) دور السياسة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص x

[٢] طاوس، صالحي (٢٠١٥) مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة حالة ٢٠٠٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص٣٥

[٣] سندس، موسى (٢٠٠٩) البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ص ١٥.

[٤] صاري، علي (٢٠١٣) السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد ٤، الجزائر، ص ٦٠

وتختلف فعالية هذه القنوات من اقتصاد لآخر بحسب كفاءة النظم المالية ومدى الاعتماد على النقود في المعاملات الاقتصادية[1].

كما أن الوظائف العديدة للسياسة النقدية لا بد أن تعود بالنفع على الاقتصاد وعلى وتيرة نموه[2]، حيث إن السياسة النقدية تعتبر أفضل السياسات لمحاربة التضخم حيث تقوم بمعالجة التضخم من خلال **التأثير على مجالات الاستهلاك والاستثمار:** إذ يقوم المصرف المركزي برفع معدل العائد على القروض الموجهة للاستهلاك، وتخفيضه على القروض الموجهة للاستثمار، **والتأثير على أنواع القروض:** حيث يسمح المصرف المركزي للبنوك التجارية بمنح قروض طويلة ومتوسطة الأجل على حساب القروض القصيرة الأجل عن طريق سعر الفائدة التفضيلي، **التأثير على القروض القطاعية:** حيث يقوم المصرف المركزي بتخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات التي تود تشجيعها ورفعه على القروض الموجهة للقطاعات التي ترغب بالحد أو التقليص من نشاطها[3]، وهو ما يعرف ب: **السياسة النقدية الانكماشية:** التي تركز على تخفيض كمية النقد المتداول في الاقتصاد بهدف محاربة التضخم، بما يحمله من آثار مؤذية للاقتصاد الوطني، ويتم ذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة وتقليص الائتمان، حيث تقوم السلطات النقدية ممثلة بالمصرف المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية بالتحكم بالمعروض النقدي، فمثلاً عندما يعاني الاقتصاد من ضغوط تضخمية وارتفاع مستوى الأسعار نتيجة ازدياد الكتلة النقدية والمعروض النقدي يقوم المصرف المركزي باتخاذ إجراءات تسمى سياسات انكماشية، هدفها تقليص حجم الكتلة النقدية وتخفيض مستوى الأسعار لإعادة استقرار الاقتصاد[4].

ولا بد من ملاحظة أن السلطات النقدية لا تستطيع استخدام سياسة نقدية انكماشية إذا كان الاقتصاد يحقق معدلات نمو مع وجود تضخم لذلك تبدأ السياسة النقدية برفع سعر الفائدة تدريجياً، وتخفيض عرض النقود

[1] إسماعيل، مجد علي (٢٠١٦) دور السياسة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص ٥٩

[2] عوض، طالب، والمحادين، مالك ياسين (٢٠١١) أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٨، العدد ٢، الأردن، ص ٥٠٦

[3] عبيد، حسان (٢٠١٨) دور السياسة النقدية في معالجة التضخم- دراسة لحالة الجزائر ١٩٩٠/٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٧٩

[4] آغا، ندى (٢٠١٦) دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي – دراسة تحليلية مقارنة: البنك المركزي السوري والبنك المركزي الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص ٢٣.

وسحبها عن طريق السندات، وطرح السندات لصالح المصرف المركزي، ويتم جمع المبالغ فيما بعد وعدم إنفاقها.

ب-علاج التضخم عن طريق السياسة المالية:

تضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال والموازنة العامة وتفعيل الآثار الإيجابية للإنفاق العام، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب الكليين، وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي. [1]

تعرف السياسة المالية (من الناحية الفنية): بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

كما تعرف السياسة المالية أيضاُ بانها "تحريك أدوات الموازنة من نفقات وإيرادات للتأثير على الاستثمار وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة".

وفي إطار السياسة المالية يتم زيادة الضرائب وخاصة الضرائب غير المباشرة لأن الضرائب المباشرة ليس من السهل زيادتها، وكذلك تخفيض حجم الإنفاق العام، وإصدار سندات الدين العام، ومن ثم عدم صرف هذه المبالغ لذلك تنخفض السيولة نقدياً ومالياً معاً.

ومن أدوات السياسة المالية التي تستخدم في علاج التضخم وتحقيق التوازن الاقتصادي ما يلي:

١. الضرائب والرسوم: تنقسم الضرائب إلى قسمين: القسم الأول ضرائب مباشرة، وهي التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل أو رأس المال) فتفرض ضريبة الدخل بمناسبة تحقق هذا الدخل، وتفرض ضريبة رأس المال بمناسبة وجود رأس المال، والقسم الآخر هو الضرائب غير المباشرة وتفرض على

[1] غدير، هيفاء (٢٠١٠) "السياسة المالية والنقدية ودورها في الاقتصاد السوري" منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ص ١١

المال عند انفاقه كالضريبة على المبيعات والضريبة على القيمة المضافة وضريبة الإنتاج، وتعتبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة من أهم الأدوات المالية، وذلك لأنها[1]:

أ. توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات، ويمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية، إذ يمكن مثلاً إعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها، كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشطة وتخفيضها على القطاعات المتعثرة، والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص.

ب. تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيض الضرائب غير المباشرة، واستخدام الضرائب التصاعدية التي تقيم علاقة موجبة مباشرة مع الدخل، وتعبر أكثر عن مقدرة المكلف.

وفي كل مرحلة يمكن للدولة زيادة أو تخفيض الضرائب استناداً للهدف الذي تريد التوصل إليه، فقد تقوم الدولة بزيادة الضرائب لمواجهة فجوة تضخمية، وذلك في حال كون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، كما تقوم بتخفيض الضرائب لمواجهة فجوة انكماشية في حال كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي.

٢. القروض العامة: كذلك القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية، لكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للاقتراض، ولا تلجأ الدول إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة، أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها، أو استخدام القرض لتغطية النفقات المتزايدة في فترات الكساد أو لامتصاص القوة الشرائية للنقد.

٣. الإنفاق العام: يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها.

[1] غدير، هيفاء (٢٠١٠) سبق ذكره ص١٤

المبحث الثاني

سياسة استهداف التضخم

تمهيد

كان الاعتقاد السائد أن التأثير الفعال على التضخم يكون عن طريق السياسة النقدية التي تؤثر في الأسعار بشكل غير مباشر معتمدة على الاستهدافات الوسيطة كالكتلة النقدية وسعر الصرف وأسعار الفائدة، إلا أنه مع بداية التسعينات ومع انتشار العولمة، وما رافقها من ضغوط تضخمية على الاقتصاد، تراجعت الكثير من الدول المتقدمة والنامية عن هذا الاعتقاد، حيث انتقلت من التركيز على تلك الاستهدافات إلى التركيز على معدلات التضخم في حد ذاتها، وهو ما يعرف بسياسة استهداف التضخم التي تسارعت الدول في تطبيقها، فمنهم من طبقها بصيغتها الكاملة دفعة واحدة، ومنهم من طبقها بالتدريج.

أولاً: مفهوم سياسة استهداف التضخم:

توصف سياسة استهداف التضخم بأنها إطار لانتهاج سياسة نقدية في ظل ظروف مقيدة، وهي بذلك تعتمد على القواعد، إذ يتطلب تبني أهداف صريحة والتزام البنك المركزي باتباع سياسة متسقة وثابتة، وفي الوقت نفسه يترك للبنك المركزي حرية اتخاذ القرار حول كيفية استخدام أدواته، الأمر الذي يسمح له ببعض المرونة في التصدي للصدمات المحلية والخارجية غير المتوقعة، ومن الناحية العملية يقرر البنك المركزي المسار المقبل للسياسة النقدية بعد تقديم المعلومات التي يتم الحصول عليها من عدة مؤشرات مثل توقعات التضخم التي تهيئها له نماذج الاقتصاد الكلي، عمليات المسح القائمة على أساس توقعات التضخم، تطور المتغيرات المالية والنقدية الرئيسية مثل النقود، والائتمان، والهيكل الزمني لأسعار الفائدة، وأسعار الأصول وظروف سوق العمل، وفي حالة انحراف معدلات التضخم عن المعدل المستهدف فإن ذلك يشير إلى تعديل السياسة، بمعنى انتهاج سياسة نقدية تقييدية إذا كان المعدل المتوقع للتضخم يتجاوز

المعدل المستهدف، او إنتهاج سياسة نقدية توسعية إذا كان المعدل المتوقع للتضخم يقل عن المعدل المستهدف[١].

مع النجاح الكبير الذي حققته الدول التي تبنت هذا الأسلوب في ضبط معدلات التضخم ابتداءً من نيوزيلندا، وفرنسا وألمانيا وتركيا، أخذت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في اتباعه كحل لمشكلة التضخم التي أعيت الاقتصاديين من أجل تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة[٢].

تعد هذه السياسة من أحدث السياسات التي ظهرت على الساحة الدولية، حيث تبنتها عدد متزايد من الدول منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، جاء ذلك التوجه مواكباً للأزمات التي نتجت عن تطبيق الاستراتيجيات البديلة، مثل استهداف سعر الصرف، كما أتى تبني هذه السياسة كجزء من الدعم الفني أو مشروطية الاستدانة من قبل صندوق النقد الدولي[٣].

كما تعد هذه السياسة أسلوباً جديداً وحديثاً لإدارة المصرف المركزي لسياسته النقدية مركزاً على معدل التضخم مباشرةً كاستهداف وسيط للسياسة النقدية أما الهدف النهائي له هو تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل[٤].

تعرف سياسة استهداف التضخم بأنها: النظام النقدي الذي يستهدف معدل التضخم بشكل مباشر، إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع ثلاث خطوات: تتمثل الخطوة الأولى بتحديد السياسة النقدية الكفيلة بمعدل التضخم المستهدف، تتمثل الخطوة الثانية: بقيام المصرف المركزي بالتنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل، أما الخطوة الثالثة: تتم مقارنة المعدل المستهدف بالمعدل المتوقع، فإذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية والعكس[٥].

---

[١] الحوراني، أكرم محمود، وصندوق، عفيف عبد الكريم، وحساني، عبد الرزاق حسن (٢٠١٧) الاقتصاد النقدي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص ١١٧

[٢] مسلم، ميس توفيق (٢٠١٥) استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية، ص أ

[٣] السياسة النقدية تحت إطار استراتيجية استهداف التضخم (٢٠١٨) ورقة عمل مشروع حلول للسياسات البديلة، مصر، ص ٨

[٤] بندر، رجاء عزيز، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، ص ٣

[٥] بشيشي، وليد (٢٠١٥) متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٠٦

يعرف استهداف التضخم بأنه: نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الإعلان الظاهر بأن تحقيق واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية[١].

كما تعرف بأنها: سياسة كلية تهدف إلى تحقيق مستوى منخفض من التضخم مع المحافظة على تحقيق مستوى مرتفع من النمو الحقيقي، وبطالة منخفضة، واستقرار مالي والمحافظة على نسبة عجز معقولة وليست مفرطة[٢].

كما عرفت بأنها: نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة، أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم هو الهدف الأولي للسياسة النقدية[٣].

كما تم تقديم تعريف لسياسة استهداف التضخم من خلال أربع ركائز أساسية: استهداف التضخم يقوم على أساس تعريف معدل التضخم المستهدف بشكل معلن وصريح، بيان واضح لا لبس فيه حول طبيعة الأهداف الرئيسية التي تؤدي إلى استقرار معدلات التضخم، منهجية التنبؤ بالتضخم تتمثل في استخدام أي من المعلومات المتوافرة حول التضخم المستقبلي، تنفيذ الإجراءات الاستشرافية بهدف تسيير الأدوات القيادية التي تعتمد على تقييم المعدلات المتوقعة مقارنةً بالهدف المرسوم مسبقاً[٤].

مما سبق يمكن تعريف سياسة استهداف التضخم بأنها: نهج جديد من مهام المصرف المركزي ووزارة المالية والاقتصاد معاً، يتضمن الالتزام الصريح بالسيطرة على التضخم كهدف أولي للسياسات والتركيز على شفافية السياسات والمساءلة، عبر تفويض صريح للمصرف المركزي لمراقبة استقرار الأسعار ودرجة عالية من الاستقلال قائمة على تقييم استشرافي للضغوط التضخمية، وكذلك السيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

---

[١] الحوراني، أكرم محمود، وصندوق، عفيف عبد الكريم، وحساني، عبد الرزاق حسن (٢٠١٧) الاقتصاد النقدي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص ١١٧

[٢] الموسوي، صفاء عبد الجبار، ونجم الدين، عدنان كريم، وحسين، آلاء نوري (٢٠١٨) قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، العراق، ص ٣١

[٣] وجدي، جميلة (٢٠١٦) السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٩٤

[٤] جباري، شوقي، والعوادي، حمزة (٢٠١٤) سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي، وتركيا، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٧٦

ثانياً: شروط ومتطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم:

لتطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح هناك إجماع بين الاقتصاديين على توفر العديد من الشروط والمتطلبات التي يجب توافرها لتطبيق سياسة استهداف التضخم، تتمثل في توفر درجة كبيرة من الاستقلالية للمصرف المركزي من الضغوط أو تأثيرات السياسة المالية، التي قد تؤدي إلى التضارب مع اهداف التضخم، وتوفر الظروف التي تتيح المرونة في أسعار الفائدة ونظام سعر الصرف، والتحرير الكامل للأسعار، علاوةً على وجود أسواق مالية متطورة، وانخفاض الآثار والعوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والتي تضمن التحول الفعال للسياسة النقدية وسلامة النظام المصرفي[1]، وقد أشارت بعض الدراسات إلى حصر الشروط والمتطلبات وفق التقسيمات التالية:

أ- الشروط والمتطلبات الاقتصادية لاستهداف التضخم:

حيث تؤثر الضغوط السياسية المالية وضيق الأسواق المالية، وضعف النظام المصرفي على استقلالية المصرف المركزي وبالتالي في إصدار وإدارة السياسة النقدية والنجاح في تطبيق سياسة استهداف التضخم، مما يتطلب التنسيق الكامل بين السياسات المالية والنقدية، لكسب الثقة بالعملة الوطنية، واستقرار الطلب على النقود، وذلك لتمكين المصرف المركزي من القيام بدوره وتحقيق أهداف التضخم وتفادي الآثار السلبية التي قد تؤدي إلى الانكماش الاقتصادي وإلى الأزمات المالية والمصرفية[2].

ب-الشروط والمتطلبات العامة لاستهداف التضخم:

يقصد بها المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن القول إنها تستهدف التضخم، وهي[3]:

- الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط حيث تلتزم السلطة النقدية التزاماً صريحاً بتحقيق معدل تضخم محدد خلال فترة زمنية محددة.
- التزام مؤسساتي لاستقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف المسطر.

[1] ادريس، يوسف عثمان (٢٠١٨) نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية المتطلبات وتجارب التطبيق، إدارة البحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد التاسع والأربعون، السودان، ص ١٨

[2] بشيشي، وليد (٢٠١٥) متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٠٧

[3] مسعودة، علو، ومرزوق، يوسف (٢٠١٦) أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٥٠

- زيادة شفافية السياسة النقدية ومصداقيتها للاتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية، وتبادل المعلومات معها.
- استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات (تتعلق بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم)، حيث يجب أن تتوفر لدى المصرف المركزي آليات متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.
- التزام المصرف المركزي بغية إنجاز الهدف النهائي من خلال إخضاعه للمساءلة.

ت-الشروط الأولية الأساسية لاستهداف التضخم:

تتمثل الشروط الأساسية في تلك المعايير التي يجب أن تتوفر في اقتصاد ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقها، حيث توجد ثلاثة شروط أولية لفعالية سياسة استهداف التضخم وهي:

١- استقلالية المصرف المركزي: وهو من أهم الشروط الأولية التي تساعد المصرف المركزي للوصول إلى الهدف النهائي من استخدام سياسته النقدية وذلك بإعطائه قدراً أكبر من الحرية في استخدام سياسته النقدية وتوجيه أدواتها بشكل فعال لبلوغ أهدافها[١]، وتشير ضمنياً إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي وفي نفس الوقت عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة أو الإبقاء على سعر صرف اسمي معين ويجب ألا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل، كما يجب ألا يكون هناك تمويل مباشر للقطاع العام من قبل البنك المركزي، كما لا يجب إعطاء وزن نسبي كبير للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي بل يجب أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية[٢].

٢- امتلاك هدف محدد: استهداف معدل محدد للتضخم لمدة زمنية محددة، أي تخلي المصرف المركزي عن أي استهدافات اسمية أخرى مثل الأجور أو مستوى التشغيل، أو سعر الصرف الاسمي، لأنها

[١] الموسوي، صفاء عبد الجبار، ونجم الدين، عدنان كريم، وحسين، آلاء نوري (٢٠١٨) قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، العراق، ص ٣٣

[٢] الحوراني، أكرم محمود، وصندوق، عفيف عبد الكريم، وحساني، عبد الرزاق حسن (٢٠١٧) الاقتصاد النقدي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص ١٢٥

يمكن أن تتعارض مع تحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى الطويل[١]، فعندما تختار الدولة نظاماً لسعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ معدل مستهدف للتضخم وسعر الصرف الثابت في الوقت نفسه، كذلك إذا كان الاقتصاد يتميز بوجود حركة كبيرة لانتقال رؤوس الأموال فتحقيق هدف استقرار سعر الصرف يكون على حساب تحقيق معدل منخفض للتضخم مما يؤثر على مصداقية السياسة النقدية، فإذا حدث تضارب في الأهداف يصعب على صانعي السياسة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين وتوضيحها للجمهور بطريقة موثوقة ولتفادي هذا التضارب يتطلب تبني نظام سعر صرف مرن إلى الحد الذي يكون فيه التضخم له الأولوية في حالة حدوث أي تعارض، لذا فإن الطريق الأكثر أماناً لتفادي تلك المشاكل ألا تكون أية متغيرات اسمية مستهدفة مع النظر إلى هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الوحيد والأساسي للسياسة النقدية[٢].

٣- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم: يجب أن يكون هناك علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم يمكن التنبؤ بها، كما يتوجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على التنبؤ بالتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه، وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة، وذلك من خلال بناء نموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد والإيعاز للسياسة النقدية لاستخدام أدواتها المتاحة بفاعلية من أجل إعادته إلى مستواه المحدد[٣]، ولا بد أيضاً أن تكون هناك أسواق مالية لرأس المال متطورة للاستخدام الأنجح لتلك الأدوات لتنتقل آثارها على النشاط الاقتصادي، إذا حدثت انحرافات التضخم المستهدف، ويمكن تصحيحها في الوقت المناسب[٤].

[١] الموسوي، صفاء عبد الجبار، ونجم الدين، عدنان كريم، وحسين، آلاء نوري (٢٠١٨) قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، العراق، ص ٣٣

[٢] الحوراني، أكرم محمود، وصندوق، عفيف عبد الكريم، وحساني، عبد الرزاق حسن (٢٠١٧) الاقتصاد النقدي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص ١٢٦

[٣] الموسوي، صفاء عبد الجبار، ونجم الدين، عدنان كريم، وحسين، آلاء نوري (٢٠١٨) قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، العراق، ص ٣٣

[٤] الحوراني، أكرم محمود، وصندوق، عفيف عبد الكريم، وحساني، عبد الرزاق حسن (٢٠١٧) مرجع سبق ذكره، ص ١٢٦

ثالثاً: أسباب التوجه نحو سياسة استهداف التضخم:

ولدت سياسة استهداف التضخم في نيوزيلندا، حيث أصدر المصرف المركزي الاحتياطي قانوناً عام ١٩٨٩، قدم من خلاله تعريفاً ينظر إليه على أنه وصفة استراتيجية لإدارة التضخم ترتكز على الإطار المؤسسي المتكون أساساً من عمليات المساءلة والشفافية والاتصال، ومنذ ذلك التاريخ توالى إقبال الدول على تبني هذه السياسة حتى بلغ عددها خلال عام ٢٠١٠ سبعاً وعشرين دولة منها إحدى عشرة دولة أوروبية كما أصبحت هذه السياسة تمثل نظاماً رسمياً لصندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٦[١]، هناك عدة عوامل ساعدت على التوجه نحو سياسة استهداف التضخم لعل أبرزها ما يلي:

١- ارتفاع التضخم في سنوات الثمانينات قد أثر سلباً على النمو الاقتصادي، لذا وجب التحكم في معدل التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل[٢].

٢- هناك مشاكل في التحديد الإحصائي الدقيق للمجمعات النقدية كاستهدافات وسيطة، وإن إيجاد حل لهذه المشكلة أصبح مستعصياً، في محيط يتميز باتساع الابتكارات المالية المستحدثة في الأسواق المالية إلى جانب عدم الاتفاق حول المجموع الأكثر دلالة وارتباطاً بالتضخم[٣].

٣- يحدد المصرف المركزي معدل أو مجال التضخم في فترة محدودة حتى يتفادى مشكلة تضارب الاستهدافات (كاستهداف سعر الصرف، أو المجاميع النقدية) إن تحديد هذه المعدلات من شأنها أن تضع قيود أمام السلطة النقدية في إدارة السياسة النقدية[٤].

٤- الاندماج الكبير لأسواق المنتجات والأسواق المالية على المستوى العالمي تسبب في تغيرات على مستوى السياسة النقدية واضطرار عدد من الدول لتبني نظام الصرف المرن بدلاً من نظام الصرف الثابت لتقليص أثر الصدمات الخارجية والرفع من أداء الاقتصاد الوطني، مما جعل استهداف التضخم من أنسب السياسات في ظل هذه المتغيرات[٥].

---

[١] جباري، شوقي، والعوادي، حمزة (٢٠١٤) سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي، وتركيا، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٧٦

[٢] مسعودة، علو، ومرزوق، يوسف (٢٠١٦) أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٥٧

[٣] مسعودة، علو، ومرزوق، يوسف (٢٠١٦) أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٥٧

[٤] بندر، رجاء عزيز، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، ص ٣

[٥] عينو، فلة شايب (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٣٦

٥- تنامي الإبداعات والابتكارات المالية وتحرير حساب رأس المال، الأمر الذي انعكس سلبياً على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، وهو ما تكون نتيجته تكرار حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية[١].

٦- إن تأثير الاستهداف النقدي على معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادةً خلال فترات زمنية متأخرة تكون غير محدودة، نتيجة لعدم استقرار الاستهدافات الوسيطة للسياسة النقدية وذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الطلب الكلي والعرض الكلي في النشاط، لذا تضعف قدرة السياسة النقدية في بلوغ اهدافها، مما ينتج عنه انحرافات في معدلات التضخم، يستدعي من السلطة النقدية إيجاد آلية لتحديد معدل التضخم عند مستوى معين، فالانحراف في معدل التضخم المحقق عن المعدل المستهدف يتطلب ضرورة تدخل السلطة النقدية، لإزالة هذا الانحراف من خلال أدوات السياسة النقدية المناسبة، مما يمكنها من التحكم في تقلبات معدل التضخم والناتج عند المستوى المستهدف[٢].

٧- نجاح تجارب استهداف التضخم في الدول الصناعية بعد تخفيض معدلات التضخم ورفع معدلات النمو وزيادة القدرة عل التصدي للصدمات الاقتصادية، جعل هذه السياسة ذات مصداقية ومرونة متميزة[٣].

رابعاً: تصميم سياسة استهداف التضخم:

لتطبيق سياسة استهداف التضخم لا بد من استيفاء كل المتطلبات المؤسسية والاقتصادية مثل توفير عدد من الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة المصداقية والشفافية، إضافة إلى توافر القدرة لدى المصرف المركزي على متابعة البيانات وعمل التنبؤات اللازمة لمعرفة اتجاهات معدلات التضخم من خلال التدريب وتقوية القدرات التحليلية والتقنية والعملية لموظفي البنك المركزي ومواصلة الجهود من أجل تحسين كافة العناصر التي تدخل في عملية اتخاذ قرارات السياسة النقدية[٤].

---

[١] جباري، شوقي، والعوادي، حمزة (٢٠١٤) سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي، وتركيا، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٧٦

[٢] عرقوب، علي، وبظاهر، بختة (٢٠١٥) رؤية واضحة لسياسة استهداف التضخم من خلال تجارب بعض الدول، السياسة النقدية المستهدفة للتضخم في الدول النامية، الملتقى الدولي العاشر حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية تجارب الماضي وتحديات المستقبل، جامعة شلف، الجزائر، ص٧

[٣] عينو، فلة شايب (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٣٧

[٤] ادريس، يوسف عثمان (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره ص ٢١

حيث يقوم إطار استهداف التضخم على ربط توقعات الأفراد عن التضخم بمعدل تضخم رقمي مستهدف معلن للجمهور بحيث يصبح ذلك المعدل المستهدف هو المرتكز الاسمي للسياسة النقدية، وكذلك يعمل ككابح أو قيد على ممارسات السلطة النقدية، بحيث يصبح استقرار الأسعار هو المهيمن على السياسة النقدية، والذي يلحق به أية أهداف أخرى[١].

يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية، المتاحة لضمان تحقيق المعدل المستهدف في حالة استخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية فإن قاعدة تايلور يمكن أن تبين كيفية استهداف التضخم، حيث تقوم هذه القاعدة على فكرة تعديل ومواءمة سعر الفائدة قصير الأجل لاستهداف التضخم المرغوب، كما تشير هذه القاعدة إلى أنه: عندما يكون الاقتصاد في حالة توازن بمعنى أن التضخم الحالي قريب من المستوى المستهدف ومستوى الناتج قريب من المستوى الأمثل فإن سعر الفائدة الحقيقي قصير الأجل يجب أن يساوي سعر الفائدة التوازني، وبالتالي سيكون كل من فجوة التضخم والناتج مساوياً للصفر، وفي حالة ما إذا كان معدل التضخم أعلى من المعدل المستهدف ومستوى التشغيل يفوق المستوى الأمثل فعندها سيدخل الاقتصاد في ضغوط تضخمية، وهذا يتطلب من البنك المركزي رفع سعر الفائدة الحقيقي قصير الأجل إلى مستوى أعلى من المستوى التوازني[٢].

وبذلك تقوم السلطة النقدية بدراسة عدد كبير من البدائل واتخاذ القرارات بشأنها لغرض تقييم سياسة استهداف التضخم ويشمل الآتي[٣]:

١- تحديد المقياس المناسب للتضخم: كمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك إذ إنه مألوف من الجمهور، وعادةً ما يتوفر وفق أسس شهرية وفي وقت مناسب.

٢- الاختيار بين استهداف كل التحركات والتقلبات في معدل التضخم والاكتفاء بالتقلبات قصيرة الأجل التي يمكن عدها خارجية وطارئة يجب استبعادها، ويركز معظم موجهي التضخم جهودهم على التضخم الاساسي، وهذا المعيار يستبعد من مؤشر أسعار المستهلكين التغيرات غير الطبيعية في

[١] السياسة النقدية تحت إطار استراتيجية استهداف التضخم (٢٠١٨) ورقة عمل مشروع حلول للسياسات البديلة، مصر، ص ٨

[٢] الحوراني، أكرم محمود، وصندوق، عفيف عبد الكريم، وحساني، عبد الرزاق حسن (٢٠١٧) الاقتصاد النقدي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص ١١٩

[٣] الموسوي، صفاء عبد الجبار، ونجم الدين، عدنان كريم، وحسين، آلاء نوري (٢٠١٨) قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، العراق، ص ٣١

الأسعار الناجمة عن صدمات العرض المتعلقة ببعض البنود كالطاقة والأغذية لأنها تتأثر بالأسعار العالمية أو بالتقلبات الموسمية

٣- إقرار المستوى المستهدف للتضخم على أن يكون معتدلاً ومقبولاً من ناحيتي العرض الكلي والطلب الكلي، كما يكون مقبولاً بالمقارنة مع معدل التضخم وقت البدء بتطبيق سياسة الاستهداف، وقد اختارت معظم الدول الصناعية ذات المعدل المنخفض للتضخم أهدافاً للتضخم من (١-٣)%.

٤- الاختيار بين استهداف معدل محدد لمعدل التضخم أو استهداف مدى معين بحد أقصى أو أدنى، ونظراً للصعوبات في عملية التنبؤ بالتضخم، وكذلك عدم اليقين الذي يحيط بالتوقيت الدقيق لحدوث التأثير النقدي، فإن الأمر الأكثر احتمالاً هو عدم تحقيق النقطة المستهدفة، وما يتبع ذلك من تأثير على المصداقية، كما أن النقطة المستهدفة تتطلب دقة أكبر في السياسة النقدية للتقليل من احتمال عدم التوصل إليها.

٥- تحديد توقعات التضخم: إن طبيعة نظام استهداف التضخم الذي يعتمد على التوقعات بصفة آلية في تحديد المعدل المستهدف يقتضي إجراء تغيرات دورية في أدوات السياسة النقدية لتحديد معدلات التضخم المتوقعة والمستهدفة، وفي حالة الاختلاف بين المعدلين تتخذ السلطة النقدية إجراءات وقائية لإزالة الفجوة بينهما[١]، إن نجاح النظرة المستقبلية في تحقيق الهدف المعلن في المدى الطويل يجعل السياسة النقدية، تبحث عن الأدوات الممكن استخدامها بتحديدها وكيفية استخدامها وبقدر وتوقيت مناسبين ويتطلب هذا النجاح توافر معدل التضخم المتنبأ به من خلال نموذج اقتصادي آلي يعتمد على توصيف العلاقات الهيكلية الأساسية للاقتصاد القومي، تنبؤات عن معدل التضخم من خلال نموذج إحصائي مثل نماذج متجه الانحدار الذاتي والمسح الميداني لتوقعات التضخم من جانب الوحدات الاقتصادية في السوق النقدي والمالي، ودراسة اتجاهات تطور التغيرات الأساسية المالية والنقدية مثل التسهيلات الائتمانية الممنوحة والطلب على النقود وأسعار الأسهم والسندات وحالة سوق العمل[٢].

[1] HakanKara(2017) TurkishExperiencewithInflationTargeting Central Bank of Turkey, International Financial Congress, July 12–14, 2017St. Petersburg

[2] Hoinaru, Răzvan, Buda, Daniel, Borlea, Sorin Nicolae, Văidean, Viorela Ligia, Achim, Monica Violeta (2020) The Impact of Corruption and Shadow Economy on the Economic and Sustainable Development. Do They “Sand the Wheels” or “Grease the Wheels”? Sustainability 2020, 12, 481; doi:10.3390/su12020481, p 12.

٦- قياس مدى تحقيق الهدف: حيث يشترط أن يكون لدى المصرف المركزي معلومات كافية عن مدى اقتراب المعدل المتنبأ به (المتوقع) عن المعدل المستهدف، حتى يتمكن من معرفة مدى اتساع الفجوة بينهما، وبالتالي تفعيل أدوات السياسة النقدية لردم الفجوة وتحقيق المعدل المستهدف.

٧- الشفافية والمصداقية: تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية عندما تعلن للجمهور التغيرات الحاصلة والأسباب المؤدية إلى تلك التغيرات في سياستها، فعندما يتفهم كافة العملاء في السوق أهدافها وشكل واتجاه العلاقة بين الأدوات المستخدمة وتلك الأهداف تصبح نسبة نجاح سياسة استهداف التضخم كبيرة، فالشفافية تقع في صميم استهداف معدل التضخم لأنها مفتاح تسهيل المساءلة وتشكيل توقعات التضخم، وتساعد المساءلة على توضيح فيما إذا كانت الانحرافات عن المعدل المستهدف ناتجة عن خطأ المصرف المركزي أو أن الانحرافات كانت متوقعة في أثناء تطبيق السياسة النقدية[١].

٨- يتم التفرقة بين استهداف التضخم الصارم، واستهداف التضخم المرن، حيث إنه في حالة استهداف التضخم المرن لا تستهدف السلطة النقدية تحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال التركيز على الوصول بمعدل التضخم للمعدل المستهدف فحسب، ولكنها تعمل أيضاً على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الحقيقي من خلال أخذ متغيرات أخرى مثل فجوة الناتج، ومعدل الاحتياطي وعمليات السوق المفتوحة[٢].

خامساً: تطبيق سياسة استهداف التضخم

أكدت عدة دول متقدمة بأن سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث في إدارة السياسة النقدية لها جدواها ابتداءً من نيوزلندا عام ١٩٩٠، كندا ١٩٩١ والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الكبرى، كما شجعت النتائج المرضية والجيدة التي تحققت في تلك الدول الكبرى في تحقيق معدل تضخم منخفض عدة دول نامية على استخدام هذه السياسة مثل البرازيل وتشيلي عام ١٩٩٩ وجنوب افريقيا ٢٠٠٠ وتركيا ٢٠٠١.

[1] Mokgola Aubrey (2015) The Effects of Inflation Targeting on Economic Growth in South Africa, Master of Commerce in Economics, University of Limpopo.

[٢] السياسة النقدية تحت إطار استراتيجية استهداف التضخم (٢٠١٨) ورقة عمل مشروع حلول للسياسات البديلة، مصر، ص ٨

وقد كان أول تطبيق لإطار الاستهداف الكامل للتضخم في نيوزيلندا عام ١٩٩٠ أعقبها كل من كندا وبريطانيا بين عامي ١٩٩١–١٩٩٢ ومنذ ذلك الوقت تحرص العديد من البنوك المركزية على تطبيقه إلى أن بلغ من ذلك الوقت وحتى عام ٢٠٠٤ نحو ٢٠ بلداً تستخدم استراتيجية استهداف التضخم وتثبت مؤشر أسعار المستهلكين، باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية، وهي (نيوزيلندا، كندا، المملكة المتحدة، السويد، استراليا، الجمهورية التشيكية، بولندا، إسرائيل، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، جنوب أفريقيا، تايلند، كوريا، المكسيك، ايسلندا، النرويج، هنغاريا، بيرو، الفلبين)[١]، كما بلغ عدد الدول المطبقة لهذه السياسة حتى عام ٢٠١٩ نحو ٤٠ دولة، وتتنوع هذه الدول ما بين دول صناعية متقدمة ودول أخرى ناشئة أو نامية[٢].

كما طبقتها كل من فنلندا واسبانيا وسلوفاكيا، ثم عدلت عنها بعد أن تبنت اليورو كعملة محلية، كما تبنت أرمينا والتشيك وبولندا وهنغاريا استهداف التضخم في الوقت الذي كانت تمر بمرحلة انتقالية من اقتصاديات السوق المخطط إلى اللامركزية[٣].

الجدول رقم (١) الدول التي تطبق إطار استهداف التضخم (١٩٩٠–٢٠١٩)

الدولة	سنة التطبيق	الدولة	سنة التطبيق
نيوزيلندا	١٩٩٠	جواتيمالايا	٢٠٠٥
كندا	١٩٩١	اندونيسيا	٢٠٠٥
المملكة المتحدة	١٩٩٢	رومانيا	٢٠٠٥
استراليا	١٩٩٣	صربيا	٢٠٠٦
السويد	١٩٩٣	تركيا	٢٠٠٦
جمهورية التشيك	١٩٩٧	أرمينيا	٢٠٠٦
بولندا	١٩٩٨	غانا	٢٠٠٧
البرازيل	١٩٩٩	اوروجواي	٢٠٠٧

[1] Bean, Charles, 2004, "Asset Prices, Financial Instability, and Monetary Policy," American Economic Review, Vol. 94, No. 2, pp. 14–18.
[2] Jahan S.(2019), "Inflation Targeting: Holding the Line Central banks use interest rates to steer price increases toward a publicly announced goal", IMF, F&D Magazine, p 17.
[3] Fisher, P. (2019). "Why do most central banks target inflation?", The University of Warwick, May.

تشيلي	١٩٩٩	البانيا	٢٠٠٩
كولومبيا	١٩٩٩	جورجيا	٢٠٠٩
جنوب افريقيا	٢٠٠٠	باراجواي	٢٠١١
تايلاند	٢٠٠٠	اوغندا	٢٠١١
هنغاريا	٢٠٠١	جمهورية الدومينيك	٢٠١٢
المكسيك	٢٠٠١	اليابان	٢٠١٣
ايسلندا	٢٠٠١	مولودوفا	٢٠١٣
كوريا الجنوبية	٢٠٠١	الهند	٢٠١٥
النرويج	٢٠٠١	كازاخستان	٢٠١٥
بيرو	٢٠٠٢	روسيا	٢٠١٥
الفلبين	٢٠٠٢	الارجنتين	٢٠١٦
		مصر	٢٠١٩

المصدر: عبد المنعم، هبة، والوليد، طلحة (٢٠٢٠) استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، صندوق النقد العربي، ص ٢٨

خلال العقود السابقة بدأت العديد من الدول استخدام سياسة استهداف التضخم كإطار رئيسي للسياسة النقدية من خلال محاولة التحكم في التوقعات التضخمية لتأثيرها الكبير على أسعار السلع وتحريك مسارها إلى الحدود المستهدفة أو قريباً منها، وتختلف دول العالم فيما بينها حول الطرق المتبعة لاستهداف التضخم وكذلك المؤشرات الاقتصادية المصاحبة لعملية الاستهداف، حيث تحرص حكومة المملكة المتحدة على استهداف معدل تضخم بحدود ٢ في المئة من خلال التركيز على هدف الاستقرار السعري، وذلك على أساس استهداف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الذي يعلن كل عام في بيان الموازنة العامة، وفي نيوزيلندا يتم التفاوض على المعدل المستهدف للتضخم بين الحكومة والبنك المركزي فيما يسمى باتفاق أهداف السياسة العامة، وفي تايلاند يتم الاعتماد على مؤشر التضخم الأساسي بعد استبعاد أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، كذلك تتباين الإجراءات المرتبطة بالمساءلة في حالة الانحراف عن تحقيق التضخم المستهدف من بلد لآخر، ففي المملكة المتحدة والفلبين تتم المساءلة بصورة مباشرة لمحافظ البنك المركزي الذي يتوجب عليه توضيح الأسباب الموضوعية لانحراف

التضخم عن المستهدف صعوداً أو هبوطاً، أما في تايلاند تشترط الحكومة على البنك المركزي شرح التدابير التي يتعين اتخاذها فضلاً عن الفترة الزمنية المطلوبة لإعادة التضخم إلى النطاق السموح به[١].

يختلف اختيار هدف التضخم من بلد لآخر وقد اختارت بعض البلدان نطاقات مستهدفة في تحديد أهدافها المتعلقة بالتضخم مثل (استراليا، نيوزيلندا، تايلاند)، في حين تفضل بلدان أخرى هدفاً محدداً للتضخم مثل (اليابان، النرويج، السويد، تركيا، المملكة المتحدة) أو هدفاً محدداً للتضخم مقترناً بنطاق وهوامش للتقلبات حول هذا الهدف كما هو الحال في (أرمينيا، البرازيل، كندا، غانا، جواتيمالايا، ايسلندا، اندونيسيا، المكسيك، بيرو، الفلبين، بولندا، رومانيا، صربيا، كوريا الجنوبية) [٢]، وفيما يلي بعض التجارب الدولية في استهداف التضخم:

١ – اليابان:

تعد اليابان من أهم الدول التي عانت من تراجع المستوى العام للأسعار لفترة طويلة من الزمن، حيث شهدت معدلات الاسعار منذ عام ٢٠٠٠ تقلبات حادة، كان يغلب عليها الطابع السلبي، حتى أن مستوى الاسعار سجل أدنى مستوى له في عام ٢٠٠٩، ليبلغ الانكماش ١,٣%، بالإضافة لذلك يواجه اليابان مشكلة الشيخوخة السكانية، حيث يشهد عدد السكان المتقاعدين نمواً مضطرداً مع عجز ملحوظ في قوة العمل، وهو ما يؤدي إلى الضغط على مستويات الأسعار لتتجه نحو الانخفاض، لذا تبنت الحكومة اليابانية برنامجاً للتحفيز الاقتصادي يركز على ثلاثة محاور رئيسية تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي الشامل من خلال سياسات نقدية ومالية تقييدية، أعلن خلالها اليابان عن إطار جديد للسياسة النقدية باستهداف معدل تضخم في حدود ٢% مقاساً بمعدل التغير السنوي للرقم القياسي للمستهلك، وذلك بهدف انتشال الاقتصاد الياباني من الانكماش[٣].

يمثل هدف الاستقرار السعري في اليابان أن يكون معدل التضخم المستهدف متسقاً تماماً مع مستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، وعلى الرغم من ذلك هناك انتقادات واسعة بناءً على دراسات تطبيقية

[١] عبد المنعم، هبة، والوليد، طلحة (٢٠٢٠) استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، صندوق النقد العربي، ص ١٩
[٢] عبد المنعم، هبة، والوليد، طلحة (٢٠٢٠) مرجع سبق ذكره، ص ١٩
[3] Yoshino, and others (2014), “Three Arrows of "Abenomics" and the Structural Reform of Japan: Inflation Targeting Policy of the Central Bank, Fiscal Consolidation, and Growth Strategy”, Asian Development Bank

ونظرية قللت من احتمالية قدرة البنك المركزي الياباني على تحقيق التضخم المستهدف خصوصاً بعد اتخاذ الحكومة سياسات مالية لتحجيم الاستهلاك، وسعي الحكومة اليابانية إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة ضرائب الاستهلاك في أعقاب زيادة الانفاق العام لإصلاح ما دمره إعصار تسونامي عام ٢٠١١[1].

٢- تشيلي:

شهدت تشيلي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تقلبات على صعيد المستوى العام للأسعار وسعر الصرف نتيجة لعدم التناغم والتنسيق في السياسات سياسات الاقتصاد الكلي، إلا أن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم كان أكثر المشاكل الاقتصادية التي تؤرق الحكومة التشيلية لعقود الزمان، خصوصاً عندما بلغ التضخم معدلات مرتفعة في منتصف السبعينات نتيجة التمويل التضخمي "التضخم المفرط لعجز الموازنة، بدأت الحكومة في تقييد سياستها النقدية والمالية مصحوبة بالانضباط في التنفيذ في ظل برنامج إصلاحي طويل الأجل، إلا أن النتيجة كانت غير مرضية في التنفيذ نتيجة لعدد من الأسباب من ضمنها الصدمات الخارجية، صياغة التوقعات التضخمية بطريقة غير ممنهجة بالإضافة إلى الهيمنة المالية.

كخطوة أولى لتحقيق معدلات تضخم منخفضة، نال البنك المركزي التشيلي الاستقلالية في عام ١٩٨٩. أعقب ذلك حدوث تقدم خلال الفترة التي أعقبت استقلالية البنك المركزي حيث صُممت عدد من البرامج الاقتصادية لمكافحة التضخم، فضلاً عن تركيز هدف البنك المركزي على تحقيق استقرار الأسعار المحلية، حيث تبنى البنك المركزي تدريجياً استهداف التضخم في عام ١٩٩٩ من خلال معدل تضخم مستهدف ٣ في المائة بهامش تقلب بحدود ١ في المائة. أدى ذلك إلى تراجع معدل التضخم من ٢٠ في المائة في بداية المرحلة إلى ٣ في المائة بنهايتها، كما ارتفع معدل نمو الناتج بشكل ملحوظ ليصل إلى أعلى من ٨ في المائة سنوياً خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٧، ليماثل معدل النمو المسجل في دول النمور الآسيوية خلال تلك المرحلة، وذلك قبل أن يتراجع في عام ١٩٩٨ إلى ٣,٤ في المائة ويسجل انكماشاً بنحو ٢,٩ في المائة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩.

[1] IMF Paper (2019), Rahul Anand, Gee Hee Hong and Yaroslav Hul, Achieving the Bank of Japan's Inflation Target.

اعتمدت السلطات النقدية على تنفيذ عدد من الإجراءات في إطار التبني الفعلي لسياسة استهداف التضخم، يكمن أبرزها في تعويم سعر الصرف، وتعميق أسواق مشتقات الصرف الأجنبي، وتحرير الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات. أدت هذه الإجراءات إلى توفير المناخ الملائم لاستهداف التضخم، مما مكن السلطات النقدية من الحد من ارتفاع معدلات التضخم والحفاظ على استقراره. ما يجدر ذكره، أن دول أمريكا اللاتينية بالأخص البرازيل وتشيلي قد تمكنتا من السيطرة على معدلات التضخم إلى حد بعيد نتيجة لعدد من العوامل منها[1]:

- التناغم والانسجام التام بين القيادة السياسية والنقدية بشأن ضرورة تطبيق سياسة استهداف التضخم بغرض تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.
- تزايد درجة الوعي لدى السلطات السياسية والنقدية بأهمية تحقيق الاستقرار السعري بعد التكاليف الباهظة التي تكبدتها هذه الدول نتيجة ممارستها سياسة التمويل التضخمي.
- انتهاج هذه الدول إصلاحات اقتصادية قادتها إلى التحول نحو اقتصاد السوق، وبالتالي التأثير إيجاباً في أداء الاقتصاد الكلي وتخفيض معدلات التضخم.

تشير تجربة شيلي إلى أن استراتيجية استهداف التضخم مكنت البنك المركزي وعبر فترات زمنية متدرجة وعبر التجربة والخطأ في تنفيذ السياسة من خفض التضخم عندما يصل لمستويات مرتفعة تفوق ٢٠ في المائة. ساهم عدم وجود عجز مالي ضخم في أعقاب تلك الفترة ووجود إطار تشريعي مواتي داعم لاستقلالية البنك المركزي في نجاح تنفيذ استراتيجية استهداف التضخم. حيث حازت النتائج الجيدة التي حققها بنك تشيلي المركزي إبان تبنيه سياسة استهداف التضخم على إعجاب المؤسسات الدولية والباحثين حيث تمكن البنك المركزي من النزول بمعدلات التضخم السنوي من ٣٠ في المائة عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٣ في المائة في نهاية عام ١٩٩٩.

٣- أندونيسيا

شهد الاقتصاد الاندونيسي معدلات منخفضة ومستقرة نسبياً من التضخم بعد اتباع البنك المركزي سياسة استهداف التضخم في يوليو ٢٠٠٥ مع حرصه على كسب ثقة المتعاملين في السوق من القطاع

[1] عبد المنعم، هبة، والوليد، طلحة (٢٠٢٠) مرجع سبق ذكره، ص ٢٣

الخاص والأفراد، إلا أن التحديات التي واجهت البنك المركزي في هذا الشأن بعد الأزمة المالية العالمية خضعت إلى نقاشات مستفيضة من جانب صناع السياسات النقدية بهدف ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تبنى البنك المركزي استهداف التضخم كإطار عام للسياسة النقدية بناءً على مقتضيات قانون البنك المركزي الاندونيسي ووفقاً لاتفاقية التفاهم بين البنك المركزي والسلطات السياسية، عملياً وقبل إصدار قانون البنك المركزي رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ كانت السلطات النقدية تستهدف معدلات محددة للتضخم، إلا أن عملية الاستهداف أصبحت رسمية بعد صدور القانون الذي ضمن للبنك المركزي الاستقلالية الكاملة بما يعزز مصداقية البنك المركزي. كما يحرص البنك المركزي على نشر معدلات الفائدة المستهدفة في الموقع الالكتروني للبنك بالإضافة إلى المواقع الالكترونية الأخرى للسلطات الحكومية ذات الصلة مثل وزارة المالية.

تم اعتماد ثلاث سنوات كأفق زمني لتطبيق سياسة التضخم المستهدف بحيث يتم استهداف تضخم في حدود ٤ في المائة لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، و٣,٥ في المائة لعام ٢٠١٨ مع حدود مسموح بها (+/- ١ في المائة). هذه المعدلات تم اعتمادها من البنك المركزي كسقف متوقع من قبل قطاع الأعمال والأسر لبناء توقعاتهم المستقبلية وفقاً لهذه المعدلات للمساهمة في تخفيض معدلات التضخم للحدود المسموح بها. التزم كل من البنك المركزي والحكومة الاندونيسية بتحقيق المعدل المستهدف من خلال أدوات السياسة النقدية وبدعم من السياسة المالية[١].

٤- مصر

عانت مصر ويلات التضخم وقد شهدت الفترة ما بين ١٩٩١ و ٢٠٠١ اتجاهاً تنازلياً من معدل يبلغ ١٩,٧% إلى ٢,٣%، وذلك بعد برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر، وتطبيق حزمة من السياسات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية والتشوهات السعرية، حيث ألغت الحكومة جميع القيود المفروضة على المتعاملين بالنقد الأجنبي بغرض تحرير سوق الصرف، وحدث عندها استقرار في سعر

[١] عبد المنعم، هبة، والوليد، طلحة (٢٠٢٠) مرجع سبق ذكره، ص ١٩

الصرف بمتوسط حوالي ٣,٣٩ جنيه لكل دولار، ونتيجة نقص المعروض من الدولار مع استمرار زيادة الطلب عليه، وتزايد عمليات المضاربة على النقد الأجنبي بدأت قيمة الجنيه بالتدهور [١].

عمل البنك المركزي المصري منذ عام ٢٠٠٣ على توفير المتطلبات الأساسية لنجاح سياسة استهداف التضخم وتهيئة الإطار التشغيلي للسياسة النقدية عبر تبني نظام إطار أسعار الفائدة، بما يشمل سعرين للعائد لليلة واحدة أحداهما للإيداع والآخر للإقراض، وعلى الرغم من السعي لتوفير متطلبات التطبيق إلا أنه ما زال هناك بعض المعوقات التي لا تزال تمثل تحدياً أمام صناع السياسة النقدية، تتمثل في انخفاض الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي المصري بسبب هيمنة الحكومة على لجنة السياسة النقدية والخاصة بصناعة تلك السياسة بالإضافة إلى انخفاض الملاءة المالية للحكومة[٢].

وقد أعلن البنك المركزي المصري في عام ٢٠٠٥ سعيه لتطبيق استراتيجية استهداف التضخم كنظام رسمي للسياسة النقدية[٣].

ومنذ الإعلان الرسمي لتبني سياسة استهداف التضخم واجه الاقتصاد المصري مجموعة من الصدمات والتحديات الداخلية والخارجية التي حالت دون نجاح هذه السياسة كان من بينها حدوث الأزمة المالية العالمية والأوضاع التي شهدها الاقتصاد المصري في أعقاب أزمة ٢٠١١، وتمثلت بالضغوطات التي شهدتها الموازنة العامة، وما نتج عنها من ارتفاع في مستوى العجز في الموازنة العامة للدولة والدين العام علاوة على الضغوط على قيمة العملة المحلية لتتجه نحو الانخفاض[٤].

وفي عام ٢٠١٧ قرر البنك المركزي استهدافه معدل تضخم سنوي ١٣% (+/−) في الربع الأخير من عام ٢٠١٨.[٥]

---

[١] الخربوطلي، ماجد محمد يسرى (٢٠١٩) *ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم*، **المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة**، جامعة عين شمس، مصر، ص ٥٩٧

[٢] بسيوني محسن، بهاء جمال (٢٠١٥) استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية في مصر: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة بنها، كلية التجارة، مصر، ص د

[٣] جلال الدين، لبنى أحمد، (٢٠١٧) *السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥* ، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، ص ٢١٢

[٤] عبد المنعم، هبة، والوليد، طلحة (٢٠٢٠) مرجع سبق ذكره، ص ٣٤

[٥] جلال الدين، لبنى أحمد، (٢٠١٧) *السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥* ، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، ص ٢١٢

منذ عام ٢٠١٧ واستهداف معدل تضخم سنوي ١٣% (+/−) في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ تمكن البنك المركزي المصري فعلياً من بلوغه في الوقت المحدد مع تراجع معدل التضخم إلى ١٤,٤%عام ٢٠١٨ مقابل نحو ٣٠% عام ٢٠١٧، وكذلك يستهدف البنك المركزي مواصلة خفض معدل التضخم إلى ٩% (+/− ٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، حيث اتسمت أهداف السياسة النقدية بالتعدد كما تعارضت في مضمونها حيث يهدف البنك المركزي إلى ضخ السيولة وتحقيق معدل منخفض من التضخم، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وصولاً إلى استقرار سعر الصرف، بينما كان للسياسة النقدية دور محدود حيث تم إصدار سندات خزينة لامتصاص السيولة من السوق فضلاً عن امتناع البنك المركزي عن تمويل عجز الميزانية بالإصدار النقدي وبالتالي نجحت السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار وتخفيض معدل التضخم[١].

٥- غانا

تُعتبر غانا ثاني دولة أفريقية بعد جنوب أفريقيا، تتبنى سياسة استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية، والتي أعلنها مصرف غانا المركزي رسمياً في عام ٢٠٠٧. تم في إطار هذه السياسة استهداف معدل للتضخم يبلغ ٨,٥ % مع هامش للتقلبات في حدود ٢ % صعوداً وهبوطاً.

يحرص البنك المركزي على أن يكون ضمان الاستقرار السعري هو هدفه الرئيسي مدعوماً بالأهداف الأخرى للسياسة النقدية كالنمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة. في هذا السياق، يقوم البنك المركزي بتنقيح التضخم المستهدف سنوياً وتضمينه في بيان الموازنة العامة لكل سنة مالية، ما يشير إلى التنسيق المشترك بين السلطات النقدية والمالية في استهداف معدل التضخم في الأجل القصير.

على الرغم من أن البنك المركزي غير ملزم بموجب القانون بشرح التطورات لوزارة المالية أو البرلمان في حال وجود انحراف ملحوظ في تحقيق المستهدف، يجوز استدعاء محافظ البنك المركزي لشرح الأسباب الموضوعية لهذا الانحراف. يعتبر الانحراف عن المستهدف وارداً في كل الأحوال في ظل عدم اليقينية والصدمات التي يمكن أن يتعرض لها جانبي العرض والطلب في الاقتصاد، بالتالي تتحمل السلطات

[١] الخربوطلي، ماجد محمد يسرى (٢٠١٩) *ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم*، **المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة**، جامعة عين شمس، مصر، ص ٥٩٩

النقدية (لجنة السياسة النقدية) مسؤولية التحكم في أسعار الفائدة الاسمية بما يضمن إعادة معدلات التضخم إلى المسار الصحيح في غضون فترة زمنية معقولة دون الإخلال بالاستقرار الكلي. ومن جانب آخر يتمتع مصرف غانا المركزي بدرجة عالية من الشفافية، حيث يعقب اجتماعات لجنة السياسة النقدية التي تجتمع كل شهرين مؤتمراً صحفياً لإعلان التضخم المستهدف، وتتاح مجموعة واسعة من التقارير الاقتصادية على الموقع الالكتروني في غضون أسبوعين من الإعلان عن قرار سعر الفائدة. [١]

٦- تجربة المملكة المتحدة

تعد المملكة المتحدة إحدى الدول الكبرى في العالم صناعياً وتجارياً، ويعود هذا إلى تنوع مواردها، إضافة إلى الخبرة الفنية الكبيرة التي تتمتع بها، وتوافر أسواق عديدة لتصريف منتجاتها، حيث تعد الصناعة أساس الحياة الاقتصادية فيها، نتيجة مساهمتها نحو ٣٥% من إجمالي الناتج الوطني، حيث كانت بريطانيا مهد الثورة الصناعية التي قامت في القرن الثامن عشر[٢].

كان ينظر إلى السياسة النقدية التي سبقت اعتماد سياسة استهداف التضخم على أنها الأداة الأساسية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، حيث تبنت أسعار فائدة منخفضة لتشجيع الاستثمار وضوابط الائتمان المستخدمة لكبح جماح الاقتراض الاستهلاكي، إذ أظهرت ضغوط الطلب الزائدة تضخم أعلى وتدهور ميزان المدفوعات، ولم تكن السياسة النقدية هي الأداة الناجحة للسيطرة على تلك الضغوط. إذ تبين أنه من الأفضل اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة من أجل استعادة القدرة التنافسية، وقد تسارع التضخم في عام ١٩٧٤ وفشلت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، وفي عام ١٩٧٩ أصبحت استراتيجية الاقتصاد الكلي محور حكومة السيدة تاتشر، وقد تم إجراء سلسلة من الإصلاحات الموجهة نحو السوق وخاصة أسواق العمل، بعد أن أثبتت الأهداف النقدية أنها دليل غير موثوق به[٣].

وقبل اعتماد سياسة استهداف التضخم، كانت قرارات سعر الفائدة، غالباً ما يتم اتخاذها رداً على أزمة من خلال عقد اجتماع شهري دوري بين رئيس الجامعة ومحافظ بنك إنجلترا وفرقهم الاستشارية، بينما كان

[١] عبد المنعم، هبة، والوليد، طلحة (٢٠٢٠) مرجع سبق ذكره، ص ١٩

[2] Magda & others (2019), "*Three decades of inflation targeting*", NBP Working Paper No. 314, p ٢٢

[3] Charles Bean (2003) *Inflation Targeting: The UK Experience, the German* **Economic Association**, Zurich, p 3

هناك فرصة أكبر في أن تتخذ هذه القرارات السياسية نظرة استشرافية بدلاً من طريقة رد الفعل البحتة[١]، كما تبنت بريطانيا خمسة أنظمة نقدية بما في ذلك نظام استهداف التضخم وهي (سعر الصرف الثابت، سعر الصرف المرن، المستهدفات النقدية، سعر الصرف المستهدف، استهداف التضخم (قبل استقلالية البنك المركزي)، استهداف التضخم (بعد استقلالية البنك المركزي) [٢] .

وقد كان الإجراء الأول للمستشار جوردون براون هو تسليم المسؤولية عن تحقيق استهداف التضخم لبنك إنجلترا وبالتحديد لجنة السياسات (MPC) التي تتألف من خمسة مسؤولين بالبنك وأربعة خبراء خارجيين، على عكس بعض البنوك المركزية الأخرى، فإن المسؤولية عن تحديد هدف التضخم من اختصاص المستشار، وبذلك انخفضت توقعات التضخم على المدى الطويل بأكثر من نصف نقطة مئوية وقد تبنى بنك إنجلترا استهداف التضخم في نهاية عام ١٩٩٧ بمعدل تضخم مستهدف ٢,٥%، وفي عام ٢٠٠٣ أعلن المستشار دخول اليورو الذي سيتم تغيير الإجراء المستهدف إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك[٣].

فيما تم في عام ١٩٩٧ تحديث الإطار العام للسياسة النقدية مع وضوح أهداف البنك المركزي وتعزز استقلاليته، ويستهدف البنك المركزي منذ ذلك الحين وحتى عام ٢٠٠٣ الرقم القياسي لأسعار التجزئة لقياس معدل التضخم، وفي أعقاب ذلك تحول البنك المركزي إلى استخدام الرقم القياسي للمستهلك، مما دعا السلطات النقدية إلى تخفيض المعدل المستهدف إلى ٢ في المئة، وظل معدل التضخم منحرفاً فوق المستهدف لفترة ٦ سنوات والتي نفذ خلالها البنك المركزي سياسات نقدية توسعية وتخفيض أسعار الفائدة لتستقر قريباً من الصفر [٤] .

[1] Magda & others (2019), "*Three decades of inflation targeting*", NBP Working Paper No. 314, p ٢٢

[٢] عبد المنعم، هبة، والوليد، طلحة (٢٠٢٠) مرجع سبق ذكره، ص ٢١

[3] Charles Bean (2003) *Inflation Targeting: The UK Experience, the German* **Economic Association**, Zurich, p 3

[4] Magda & others (2019), "*Three decades of inflation targeting*", NBP Working Paper No. 314, p 25

نتائج ومتطلبات سياسة استهداف التضخم المستخلصة من تجارب الدول الأخرى:

من خلال دراسة تجارب الدول الأخرى في استهداف التضخم يتم استخلاص النتائج التالية[1]:

أ- ساهم التطبيق الناجح لسياسة استهداف التضخم في السيطرة على التضخم وخفض تكلفة مكافحة التضخم لمستويات لا تضر بدالة الرفاهية المجتمعية، في إطار يسمح بمراقبة التطورات في سعر الصرف، ومعالجة الصدمات المختلفة التي يتعرض لها الاقتصاد وتجاوزها دون رفع مستويات التضخم أو المساس بمستويات استقرار الأسعار.

ب-استلزم تبني إطار استهداف التضخم الكامل التزام البنك المركزي صراحة بالوفاء بمعدل تضخم محدد، أو التزامه بتحريك معدل التضخم في حدود معينة خلال فترة زمنية محددة، والإعلان الدوري عن مستهدفات التضخم للجمهور، ووجود ترتيبات مؤسسية لضمان مساءلة البنك المركزي عن تحقيق هذا الهدف.

ت-ركزت البنوك المركزية على تحقيق استهداف التضخم في المدى المتوسط -على مدى عامين إلى ثلاثة أعوام-وهو ما يتيح للبنك المركزي القدرة على تبني أدوات تساعده على تحقيق الأهداف الأخرى للسياسة النقدية مع سلطة تقديرية للبنك المركزي للاستجابة للصدمات قصيرة الأجل، بالتالي يصبح البنك المركزي غير مضطر إلى القيام بكل ما يلزم لتحقيق الأهداف على أساس كل فترة على حدة.

ث-احتاج نجاح سياسة استهداف التضخم إلى وجود أسواق نقدية ومالية متطورة، كي يتم من خلالها تمرير توجهات السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي، ويستلزم تبني هذه السياسة تطور أدوات السياسة النقدية وكفاءة قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي.

ج- عزز إطار استهداف التضخم من استقلالية البنك المركزي واستقلالية السياسة النقدية، حيث تحقق الدول التي تتمتع بنوكها المركزية باستقلالية أكبر نجاحاً في تطبيق أطر استهداف أهداف التضخم. وفي بعض الأحيان تفرض استراتيجية استهداف التضخم حصول البنك المركزي على استقلالية معلنة في تحقيق الأهداف وتنفيذ السياسات النقدية ذات الصلة.

[1] عبد المنعم، هبة، والوليد، طلحة (٢٠٢٠) مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

ح- عمق التنفيذ المتدرج لهذا الإطار من مستويات مصداقية البنك المركزي عن طريق تأكيده على أهمية التواصل الدوري ما بين البنك المركزي والفاعلين الاقتصاديين لتحقيق هدف واحد يهم المجتمع بأكمله وخلق قنوات اتصال فعَّالة، وذلك بخلاف النماذج الأخرى للسياسة النقدية التي قد لا تتطلب توافر ذلك القدر من التفاعل بين البنك المركزي والفاعلين الاقتصاديين.

خ- واجهت أطر استهداف التضخم التي تتعامل مع مستويات مرتفعة للغاية من التضخم الكثير من التحديات بالنسبة لصانعي السياسات، ويكون من الصعب فيها وضع وإعلان مستويات وأهداف سنوية للتضخم، يمكن تحقيقها على ضوء ارتفاع معدلات التضخم المتوقعة، وتراجع مستويات الثقة في السياسات، ذلك بخلاف أطر استهداف التضخم التي تلجأ إليها غالباً الدول التي تتميز بمستويات منخفضة من التضخم بهدف التحول لمستويات أكثر استقراراً للتضخم.

د- استخدمت العديد من البنوك المركزية الرقم القياسي لأسعار المستهلكين غير المتضمن لأسعار المواد الغذائية والطاقة التي تتأثر سريعاً بصدمات العرض، أو ما يُعرف بالتضخم الأساسي كأساس لاستهداف التضخم، وهو ما يُمكن البنك المركزي من التحديد الدقيق لمكونات التضخم التي يسهل على البنك المركزي التأثير عليها من خلال سياسته النقدية، ومن أبرزها مكون التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب.

ذ- اثرت التغييرات في أسعار الصرف بشكل كبير على أطر استهداف التضخم المتبعة من قبل البنك المركزي خاصة في حالات الاقتصادات الصغيرة نسبياً المفتوحة على العالم الخارجي، فتخفيض سعر الصرف يولد ضغوطاً تضخمية متزايدة على الاقتصاد نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع أسعار السلع المحلية نتيجة زيادة الطلب على الصادرات، وهو ما يضع المزيد من الأعباء على عاتق صانعي السياسات بالبنك المركزي، وقد يحول دون تنفيذ أطر استهداف التضخم بنجاح إذا لم تتوفر الآليات الملائمة لتخفيف الضغوط على سوق الصرف الأجنبي.

ر- ضرورة اجراء اصلاحات على الصعيد الاقتصادي قبل الشروع في عملية الاستهداف، واتخاذ اجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم من خلال تفعيل جانب العرض الكلي والإسراع في تطبيق برامج الاصلاحات الاقتصادية.

ز- اعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية والجهة التي ستقع عليها مسؤولية الاعلان عن سياسات استهداف التضخم لغرض ضمان حق مساءلتها عن الهدف الذي تم رسمه.

س- البحث عن نماذج قياسية تربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية حتى تتمكن من توفير الشروط التي تتطلبها سياسة استهداف التضخم الممكن تطبيقها في الاقتصاد، إلى جانب اعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل، للتمكن من توفير بيئة مستقرة تساعد على دفع النمو الاقتصادي.

ش- إن معظم الدول التي تبنت سياسة استهداف التضخم، هي الدول التي اعتمدت على أسعار الصرف المرنة.

ص- تمتعت البنوك المركزية التي تبنت سياسة استهداف التضخم بالاستقلالية الكاملة في إدارة السياسة النقدية، مما يعزز من قدرتها على تحقيق أهدافها.

ض- قامت العديد من الدول باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة التضخم وتخفيض معدلاتها ومنع تسرب العملة إلى الخارج، وكذلك اتباع برامج الإصلاح الاقتصادي المثمر.

سادساً: تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم وعوامل نجاحها:

تعتبر مشكلة التضخم من المشاكل التي عانت منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، لذلك كان هدف كل سياسة نقدية هو استقرار الأسعار كهدف نهائي تسعى لتحقيقه دون الأهداف الأخرى، ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف إلا من خلال وسائل يمكن التأثير عليها بواسطة المصرف المركزي المخول له إدارة السياسة النقدية داخل الاقتصاد، إلا أن فعالية السياسة النقدية تراجعت كثيراً في العشرينات الأخيرة من القرن الماضي التي تزامنت مع حركة شديدة لرؤوس الأموال واتباع أنظمة سعر صرف مرنة، مع هيمنة أفكار المدرسة النقدية المعاصرة والاهتمام أكثر باستقلالية المصرف المركزي، حتى تتمكن من أداء أفضل لسياستها النقدية المرتكزة أساساً على محاربة التضخم باعتباره ظاهرة نقدية بحتة[1].

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود مزايا عديدة لسياسة استهداف التضخم، لعل أبرزها ما يلي[2]:

[1] مسعودة، علو، ومرزوق، يوسف (٢٠١٦) أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٥٨

[2] عينو، فلة شايب (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٤٧

- إمكانية الوصول والإبقاء على نسب منخفضة ومستقرة من التضخم في المدى الطويل، مما يؤدي لإحداث تأثيرات مهمة على النمو الاقتصادي.
- الحفاظ على استقرار الأسعار في المدى الطويل، مما يساعد على دعم النمو الاقتصادي والعمالة، بشكل ملحوظ مقارنةً بعدم تطبيق هذه السياسة، فبالرغم من انخفاض معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير نتيجة تبني سياسة نقدية انكماشية إلا أن هذا المعدل يرتفع في المدى الطويل، كما يزيد من إمكانية زيادة الدخل الوطني وتخفيض معدلات البطالة أكثر من استهداف معدل واحد.
- تساعد سياسة استهداف التضخم على تفادي التقلبات الكبيرة في الدخل القومي نتيجة لتزايد الثقة في توقعات الجمهور وعملاء السوق لمعدل التضخم في المستقبل، لذا يمكن اعتبار استهداف التضخم ذا منفعة للاقتصاد الحقيقي، بحيث يحفز على النمو، ويقلل من التقلبات في الدخل.
- يعتبر استهداف التضخم الإطار المحفز على إحداث تغير مؤسساتي بإعطاء المصرف المركزي قدر أكبر من الاستقلالية من خلال تخفيض الضغوط السياسية عليه، مما يمكنه من تحقيق هدف استقرار الأسعار بالتركيز على معدل أو مدى واضح للتضخم، مما يؤدي إلى وضوح واستقلال وعدم تداخل مهام السلطة التنفيذية والسلطة النقدية.

حيث توجد عدة عوامل تكون سبباً في نجاح سياسة استهداف التضخم هي:

١- وجود نظام مالي متطور ووضع مالي متين مدعوم باستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، إضافة إلى وجود آليات واضحة تؤمن تأثير إجراءات السياسة النقدية على التضخم، ووجود منهجية سليمة للتنبؤ بمعدلات التضخم، وشفافية السياسة النقدية، بما يكفل ترسيخ الثقة والمصداقية[١].

٢- بناء قاعدة بيانات اقتصادية محكمة وشاملة للحصول على الإحصاءات والبيانات المطلوبة لإدارة السياسة النقدية، وإجراء دراسات تحليلية كافية للآثار الإيجابية والسلبية التي يتوقع حدوثها من تطبيق إطار استهداف التضخم، علاوةً على الاستعانة والاستفادة من المساعدات الفنية والمالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمنظمات الأخرى ذات الصلة خاصة في جوانب التدريب والاستشارات الفنية[٢].

[١] بندر، رجاء عزيز، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، ص ٣

[٢] ادريس، يوسف عثمان (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره ص ٢١

سابعاً: الانتقادات الموجهة لسياسة الاستهداف:

رغم نجاح سياسة استهداف التضخم في تخفيض معدلات التضخم والحفاظ على ثباتها لفترة طويلة نسبياً في كثير من الدول الصناعية والنامية على السواء التي تبنتها، إلا أن بعض الاقتصاديين يعزون جانباً من ذلك النجاح إلى التطورات الدولية المواتية على صعيد تحرير التجارة والاندماج الاقتصادي وثورة الاتصالات، ويرون أن سياسة الاستهداف لم تخضع بعد لتجربة كافية للحكم عليها[١].

كما أن هناك بعض الأوضاع في القطاع المالي للدولة قد تشكل تحدياً لنجاح سياسة استهداف التضخم، من أهمها ارتفاع العجز في الموازنة العامة ومديونية الحكومة، بالإضافة إلى عدم كفاءة وشمولية ومصداقية الإحصاءات والبيانات الصادرة التي يعتمد عليها في إعداد السياسات، وحساب مؤشر التضخم ومراقبته، مما قد يساهم في عدم اتخاذ القرارات والسياسات الصحيحة والتخطيط الاقتصادي السليم، وعدم الشفافية في الأسواق المالية[٢].

وقد قدمت العديد من الدراسات الأسباب التي تحول دون التطبيق الجيد لسياسة استهداف التضخم كأسلوب لإدارة السياسة النقدية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١- عدم استقلالية المصرف المركزي في إدارة السياسية النقدية حيث يوجد عدة عوامل تعيق استقلالية المصرف المركزي وهي: الهيمنة المالية من قبل الحكومة لتمويل عجز الموازنة بإصدار نقدي بسبب عدم استقرار الإيرادات الضريبية وضعف إجراءات التحصيل الضريبي وعدم الاستقرار السياسي، ضعف كفاءة أسواق رأس المال وتظهر الهيمنة على السياسية النقدية من خلال عدة أشكال كرفع الاحتياطي الإلزامي، وضع سقوف لأسعار الفائدة، تمويل القطاعات الاقتصادية وخدمة الدين العام، وضعف النظام المصرفي[٣].

٢- عدم قدرة المصرف المركزي على التدخل لتحقيق إصلاحات جوهرية في الصناعة والزراعة بهدف دعم الإنتاج وزيادة الصادرات، لأنها أنشطة حكومية لكنها ضرورية لدعم سياسة استهداف التضخم.

---

١ (2009) "The Monetary Transmission Mechanism in Egypt," IMF Rania Al-Mashat and Andreas Billmeier Working Paper no. 285,. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07285.pdf

٢ ادريس، يوسف عثمان (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره ص ٢١

٣ بندر، رجاء عزيز، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، ص ٣

٣- أن أحد المتطلبات لتوجيه التضخم هو عدم الالتزام بأي هدف رسمي آخر، ونظراً لأن العديد من الدول لها نصيب وافر من الأصول والخصوم مقومة بعملات أجنبية، فإن التحركات الكثيرة في سعر الصرف تكون لها آثار سلبية خطيرة على التضخم[١].

٤- ضعف ومحدودية نظم المعلومات المتواجدة التي تمثل الركيزة الأساسية في عملية استهداف التضخم، فهي تعتبر المدخلات الأساسية في بناء النماذج القياسية التي من شأنها التنبؤ بمعدل التضخم[٢].

٥- ينصب اهتمام المصرف المركزي ضمن إطار سياسة استهداف التضخم على ارتفاع الأسعار بشكل جوهري، ويتجاهل كل التقلبات الطارئة والمؤقتة في الأسعار، مما يجعل جني الآثار الإيجابية للسياسة على المستوى الجزئي بعيد المنال[٣].

٦- ارتفاع درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على العملة المحلية، حيث تجد السلطة النقدية مجبرة على انتهاج سياسة تثبيت للتخفيف من حدة هذه التغيرات، لأنها تؤدي إلى ارتفاع التوقعات المستقبلية للتضخم[٤].

٧- على الرغم من النجاحات التي حققتها سياسة استهداف التضخم في التخفيض المستمر لمعدلات التضخم، فإن الأسواق لا تزال تشكك في مدى إمكانية المحافظة على هذه الإنجازات في المستقبل[٥].

٨- تعاني الدول الناشئة من عدم فعالية الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بسبب صغر حجم وعدم عمق السوق المالية والنقدية، وكذلك محدودية الترابط والتنسيق بين السوقين والتدخل المباشر من قبل الدولة في مجال منح الائتمان[٦].

مما سبق فإن سياسة استهداف التضخم إطار حديث نسبياً، يتم من خلاله التركيز على هدف تخفيض معدلات التضخم في المدى القصير وتحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى الطويل، بحيث يتم وضع معدلات كمية أو مدى محدد كاستهداف وسيط للسياسة النقدية.

---

[١] بندر، رجاء عزيز، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، ص ٣

[٢] عينو، فلة شايب (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٥٢

[٣] جباري، شوقي، والعوادي، حمزة (٢٠١٤) سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي، وتركيا، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٧٦

[٤] عينو، فلة شايب (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٥٢

[٥] جباري، شوقي، والعوادي، حمزة (٢٠١٤) سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي، وتركيا، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٧٦

[٦] عينو، فلة شايب (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٥٢

خلاصة الفصل

إن مشكلة التضخم ليست وليدة العصر فقد عرفتها الأنظمة الاقتصادية كافة في مختلف العصور وأصبحت من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، ونتيجة تزايد الاهتمام بهذه الظاهرة، والتوجه نحو مكافحة آثارها السلبية التي تفتك بالاقتصاد وتعمل على تدميره، ظهرت إلى الوجود سياسة استهداف التضخم كأحد السياسات الحديثة التي تسعى إلى علاج التضخم وتخفضيه إلى مستويات مقبولة، في المدى القصير والمحافظة على استقرار الأسعار في الأجل الطويل، طامحة بذلك إلى السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة، بما يعزز النمو الاقتصادي، ويوفر بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية.

ومن استقراء واقع الدول التي تبنت هذه السياسة نجد أن الدول الناشئة هي أكثر الدول إقبالاً على تبني هذه السياسة، نظراً لمعدلات التضخم المرتفعة التي تعانيها، والتي أصبحت تمثل بالنسبة لها العقبة الأساسية أمام تحقيق النمو، حيث أن تبني هذه السياسة كان له أثراً إيجابياً متمثلاً بالنجاح الكبير التي أحرزته في السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة التي عصفت باقتصادياتها.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي وعلاقته بسياسة استهداف التضخم

تمهيد

يعد النمو الاقتصادي الحقيقي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه كافة الدول في العالم، وقد احتل حيزاً مهماً في الدراسات الاقتصادية، وقد تطورت البحوث بشأنه بدءاً من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب وصولاً إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلاً للمشكلات التنموية، وتكمن أهميته نظراً لكونه من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، إذ إنّ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسين المستوى المعيشي، والذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي، الاستهلاك، الاستثمار، التشغيل والتضخم، وتعد السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، والتي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: تجارب دولية في استهداف التضخم

المبحث الأول

النمو الاقتصادي

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، أي أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل القومي، بل لا بد من حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني، وأن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية بل لا بد أن تكون زيادة حقيقية بمعنى لا بد من أخذ معدل التضخم بعين الاعتبار[١].

عرف النمو الاقتصادي بأنه: حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، كما عرف على أنه: الزيادة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية [٢].

كما يعرف النمو بأنه الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية)[٣].

كما يعرف بأنه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي وفي نصيب الفرد المتحقق منه في مدة من الزمن[٤].

---

[١] الغرباوي، شادي جمال (٢٠١٥) أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، كلية التجارة، فلسطين، ص ٢٣.

[٢] محمد، قريشي، ومصطفى، نعيمي (٢٠١٧) أثر التعليم على النمو الاقتصادي دراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص٣٠.

[٣] حواس، أمين (٢٠١٦) محاضرات في النمو الاقتصادي، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.، ص ٢٢

[٤] الدوري، مؤيد عبد الرحمن (٢٠١٨) الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية على المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات (١٩٩٥-٢٠١٥)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد ٢١، العدد ٢، الأردن، ص ٢٨.

يقصد به أيضاً حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، والذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا التعريف يوضح بأن النمو الاقتصادي يرتبط بثلاثة عناصر أساسية تتمثل في الآتي[1]:

١- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.
٢- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، أي ضبط معدل التضخم من الزيادة النقدية في دخل الفرد.
٣- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، لا تحدث بسبب عوامل طرفية تزول بزوال مسبباتها كحصول الدولة على إعانات من الخارج لفترة معينة وغيرها من الأسباب.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن عملية تتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات لدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي بشكل عام زيادة الدخل لدولة معينة[2].

ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي:

تهدف نظريات النمو الاقتصادي إلى معرفة كيفية حصول عملية النمو الاقتصادي، أي معرفة مصادر النمو الاقتصادي، والذي يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية لازمة لتحقيقه: وتتمثل في دالة الانتاج

١- العمل: الذي يتمثل في مجموع القدرات البشرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وترتبط إنتاجية عنصر العمل برأس المال البشري الذي يمثل

[1] بية، إيمان، ووداك، سارة (٢٠١٨) الابتكار والنمو الاقتصادي في الدول العربية (٢٠٠٧-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص٣.
[2] زريقات، زياد محمد (٢٠١٥) تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٨٠-٢٠٠٩) المجلة العربية للإدارة، المجلد ٣٥، العدد الاول، الأردن، ص ٦

مخزون المعارف والمؤهلات التي تساعد على رفع الإنتاج في ظل ثبات حجم رأس المال المادي[1] ويعتبر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج، وهو عبارة عن القدرات الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان الجاهزين للعمل والقادرين عليه وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل، وتساهم الزيادة في عدد السكان في ارتفاع حجم العمالة في الدولة، ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم[2].

٢- رأس المال: يعد عنصر رأس المال عنصراً تراكمياً، يتألف من آلات ومباني وأراضي وأصول مادية وغيرها، التي تدخل في العملية الإنتاجية، ويتم تمويل رأس المال من خلال الإدخار الذي يذهب للاستثمار، وإن زيادة الإدخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل، مما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، كما يمكن أن يمول رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الدولية[3].

٣- التطور التكنولوجي: عبارة عن التقنيات الحديثة والنظم المتطورة التي تستخدم في العملية الإنتاجية، والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر وبوقت أقل وجودة أكثر، من خلال نفس الكمية من المدخلات أو أقل، أي الاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج ويتولد التطور التكنولوجي والتقني من خلال الاكتشافات العلمية الجديدة والاختراعات الحديثة والابتكارات والبحث العلمي[4]. كما يعد تنظيماً جديداً للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة، والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها، وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي[5].

---

[1] شنافة، جهرة (٢٠١٨) أثر سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي – دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٩٧

[2] الغرباوي، شادي جمال (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

[3] حواس، أمين (٢٠١٦) محاضرات في النمو الاقتصادي، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.، ص ٢٢

[4] الغرباوي، شادي جمال (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

[5] محمد، قريشي، ومصطفى، نعيمي (٢٠١٧) مرجع سبق ذكره، ص٣٣.

ثالثاً: فوائد النمو الاقتصادي

وقد شكل النمو الاقتصادي هدفاً تسعى غالبية اقتصادات الدول النامية والمتقدمة إليه، وذلك لانعكاساته الإيجابية على مستوى الدخل الفردي وبالتالي مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، من هنا شرعت دول عديدة في تطبيق سياسات وبرنامج تصحيح اقتصادية، تهدف إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي بهدف الوصول إلى التنمية المستدامة التي تساهم في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية كالفقر والبطالة وتذبذب ومستويات الأسعار، وقد ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي بالتطور المالي لأثر ذلك في كفاءة وفعالية استغلال مصادر التمويل المتاحة وتوجيهها عبر قنوات الاستثمار المختلفة، بما يتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية [١].

يمكن تلخيص أهم فوائد النمو الاقتصادي بما يلي[٢]:

١- تحسين مستوى المعيشة: يعتبر تحسين مستويات المعيشة من الفوائد الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث إن الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي سوف تتيح للسكان الحصول على مزيد من هذه السلع والخدمات. ومن ناحية أخرى فإن تحسين مستوى الدخل يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر من أجل تملك السلع المعمرة مقابل تخصيص حصة أقل للسلع الاستهلاكية الضرورية.
٢- زيادة فرص العمل من خلال زيادة حجم الاستثمار وتشغيل العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل للشباب، إضافة إلى تحقيق معدلات نمو مستدامة والوصول إلى المرونة الاقتصادية الكافية لمواجهة الأزمات[٣].
٣- زيادة الاستثمار وإقامة مشاريع زراعية وصناعية تؤدي لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات.
٤- زيادة العمر المتوقع للسكان: إن تقديم الرعاية الصحية وتحسين بيئة العمل ستمكن السكان من العيش لفترة أطول.

[١] زريقات، زياد محمد (٢٠١٥) تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٨٠-٢٠٠٩) المجلة العربية للإدارة، المجلد ٣٥، العدد الاول، الأردن، ص ٦
[٢] حكيم، ضامن (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص٣٩.
[٣] أبرز ما جاء في خطة تحفيز النمو الاقتصادي للسنوات الخمس القادمة (٢٠١٨-٢٠٢٢) غرفة تجارة عمان، ٢٠١٨

٥- مكافحة الفقر: حيث يساعد النمو الاقتصادي الحكومة على اتخاذ الإجراءات المختلفة من أجل مكافحة الفقر، فزيادة الأرباح سوف تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، وبالتالي فإنه يمكن تخصيص جزء من موازنة الدولة من أجل زيادة فرص العمل ودعم قطاعات الصحة المجانية، التي تستهدف المجتمعات الفقيرة والمعوزة، بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم وتقديم إعانات للفقراء.

٦- تحسين مستوى الخدمات العامة: إن زيادة الحصيلة الضريبية، الناتجة عن زيادة مستوى الدخل، وكنتيجة للنمو الاقتصادي من الممكن استخدامها من أجل تحسين المستوى الكمي والنوعي للخدمات العامة التي تقدمها الدولة، مثل الخدمات الصحية والتعليم، وكل ذلك سوف يؤدي إلى تحسين إنتاجية قوة العمل (رأس المال البشري)، مما يساهم في تعزيز إجراءات الإنماء الاقتصادي.

٧- مكافحة التلوث: يمكن أن تستخدم بعض موارد الموازنة من أجل تنظيف البيئة، ومن الممكن إذ زادت القدرة الإنتاجية أن يؤدي ذلك إلى تحسين البيئة المحلية، من دون أن يتم تخفيض السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد كماً ونوعاً، وفي الواقع فإن هذه النتيجة تعتمد على كيفية إنجاز النمو الاقتصادي.

رابعاً: نظريات النمو الاقتصادي:

تسمى النظريات التي تهتم بالطريقة التي توضح كيفية رفع معدل النمو في الدخل القومي بنظريات النمو، أما النظريات التي تركز على أهم العوامل التي تحدث التغيير البنيوي في الاقتصاد والمجتمع فهي نظريات التنمية.

١- النظرية الكلاسيكية:

من أبرز الكلاسيكيين الذين تطرقوا إلى النمو الاقتصادي آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وروبرت مالتوس وكارل ماركس.

تعتبر هذه النظرية أن مصدر النمو هو تقسيم العمل، وتراكم رأس المال وإعادة استثمار الفائض، وأن من خصائص النمو أنه محدد بسبب قانون تزايد السكان، وبسبب تناقص على الأرض، واتجاه معدل الربح إلى الانخفاض[١].

[١] ساطور، رشيد (٢٠١٧) أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، جامعة البليدة، الجزائر، ص ٩

أ- النمو الاقتصادي عند آدم سميث: (١٧٢٣-١٧٩٠)

أتى آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنياً بمشكلة النمو الاقتصادي، وكان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث هذا النمو، وماهية العوامل والسياسات التي تعوقه.

يرى سميث أن النمو الاقتصادي للمجتمع (الصعود التراكمي للمجتمع) لن يستمر طويلاً بسبب بطء التقدم الفني الذي يعتمد على تراكم رأس المال بسبب انخفاض الأرباح الناجم عن ارتفاع الأجور نتيجة لمحدودية الموارد، وبالتالي يبدأ الاتجاه نحو الهبوط، ولا يعتبر هذا الهبوط تخلفاً عند سميث بل حالة سكون سرعان ما يخرج منها المجتمع مع تغير الموارد والتقدم الفني، حيث يستأنف المجتمع نموه من جديد وهكذا[١].

ركز أدم سميث في نظريته على العناصر التالية[٢]:

- القانون الطبيعي: إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، ومن ثم فإنه يعد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه، أي أنه أفضل من يحكم على مصالحه، وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد، وترشد آلية السوق، فإن كل فرد إذا ما ترك حراً فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا فإن آدم سميث نادى بحرية السوق، وكان ضد تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية.
- تقسيم العمل: تعتبر نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي عند آدم سميث، حيث يعتبره الأساس لرفع الإنتاجية، وبذلك أشار سميث إلى دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، لأن تقسيم العمل له فوائد تعود على المهارات والتدريب والخبرة.
- عناصر النمو: وفقاً لآدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

[١] بدر شحدة سعيد، حمدان (٢٠١٢) تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٥-٢٠١٠) رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، فلسطين، ص ١٩

[٢] الغرباوي، شادي جمال (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

ووفقاً لـ "Adam Smith" يعتبر العمل وتقسيمه سبباً لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا لِما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وَفْرَات خارجية وتحسُناً في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية، وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها، ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة[١].

ب-النمو الاقتصادي عند ديفيد ريكاردو: (١٧٧٢-١٨٣٣)

يعتبر ديفيد ريكاردو من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، وقد اقترن اسمه بالعديد من الأفكار منها الري والأجور والتجارة الخارجية، ويرى أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان [٢].

أسس ريكاردو نظريته في توزيع الدخل على مجموعة من الفرضيات المترابطة، فهو يعتبر أن كمية العمل هي المحدد الوحيدة لقيمة البضائع والسلع (قانون القيمة في العمل)، وأن عملية توزيع النتائج تخضع لحركة عناصر الإنتاج التي يحكمها قانون تناقص الغلة، بحيث أن مقدار التراكم يرتبط بمقدار الربح، وأن هناك علاقة بين الأجر والنمو السكاني (قانون Malthus)، والذي ينص على أن إجمالي الأجر الحقيقي يتزايد نسبياً بتزايد السكان[٣].

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات اقتصادية، هي[٤]:

أ- ملاك الأراضي: وهم الطبقة غير المنتجة الذين ينفقون كل دخلهم على الترفيه.

---

[١] محمد، قريشي، ومصطفى، نعيمي (٢٠١٧) مرجع سبق ذكره، ص٣٥.
[٢] ضيف، أحمد (٢٠١٥) أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (١٩٨٩- ٢٠١٢) أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
[٣] حكيم، ضامن (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص٥٠.
[٤] الغرباوي، شادي جمال (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

ب-العمال: الذين يتم الاستعانة بهم في الإنتاج مقابل الأجور، وينفقون كل دخلهم على الضروريات. تعتمد هذه الطبقة في عيشها على الأجور المدفوعة من الرأسماليين مقابل العمل الذي يبذلونه في العملية الإنتاجية، وتنفق طبقة العمال كل دخلهم على الضروريات، ويرتبط عدد العمال بمستوى الأجور، فعند زيادة الأجور فوق أجر الكفاف فإن هذا سيؤدي لزيادة السكان وزيادة عرض العمل، مما يؤدي لانخفاض الأجور لمستوى أجر الكفاف، وعند انخفاض مستوى الأجور دون مستوى الكفاف يؤدي ذلك لانخفاض السكان وقلة عرض العمل، مما يؤدي لارتفاع الأجور وصولاً لمستوى الأجر الكفاف[1].

ت-الرأسماليون: الطبقة المنتجة التي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي، لأنها تستهلك جزءاً قليلاً من دخلها الذي حصلت عليه من الأرباح، وتدخر الباقي وتوجهه للاستثمار (التراكم الرأسمالي) [2].

ث-النمو الاقتصادي عند مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤)

ركزت أفكار مالتوس على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو لطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو الاقتصادي[3].

يرى مالتوس أن طبقة العمال لا تدخر، وأنها تنفق كل دخلها على الاستهلاك، بينما الطبقة الرأسمالية هي التي تدخر، وتوزع دخلها بين الادخار والاستهلاك، ولكن معظم دخلها يتجه الادخار، ويتحقق التوازن عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار وبين مالتوس أن الادخار يعني عدم الاستهلاك، مما يؤدي لانخفاض الطلب، وبالتالي انخفاض الأرباح ومن ثم قلة في الاستثمار، ومن هنا نادي مالتوس بما يسمى الميل الأمثل للادخار، أي أن هناك حداً معيناً من الادخار، يحتاج إليه المجتمع لتمويل الاستثمارات التي تحقق ارباحاً للمستثمرين، وإذا ارتفع الادخار عن هذا الحد، فإن الطلب الفعال سيتأثر، مما يؤدي للتأثير سلبياً على الاستثمار واعتقد مالتوس بأن التقدم الفني والتراكم الرأسمالي يؤديان للتقدم الاقتصادي، وعند

[1] بدر شحدة سعيد، حمدان (٢٠١٢) مرجع سبق ذكره، ص ١٩

[2] الغرباوي، شادي جمال (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

[3] معلالة، نادية، ودرويش، مليكة (٢٠١٥) أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) دراسة تحليلية قياسية، رسالة ماجستير، جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٢٨.

تراجع معدل التقدم الفني يظهر قانون تناقض الغلة، مما يؤدي لارتفاع أجور الكفاف ونقص الأرباح وارتفاع تكاليف المعيشة، الامر الذي يؤدي لوصول الاقتصاد لحالة السكون أو الركود[1].

ت-النمو الاقتصادي عند كارل ماركس

اختلف الاقتصاديون الكلاسيكيون حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد "Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد "Ricardo" أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصي الأجور والريع، وبالنسبة لـ "Marx " فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حسب "Marx " تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتُخَفّض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تُحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية، وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية[2].

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

وجهت للنظرية الكلاسيكية العديد من الانتقادات، كان أبرزها تجاهل الكلاسيك الطبقة الوسطى، حيث تفرض نظريتهم وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين بما فيهم العمال وملاك الأراضي، كما تستند النظرية الكلاسيكية إلى نظرية تناقص الغلة والتي ألغاها التقدم التكنولوجي تماماً، غير أنهم اعترفوا بأهمية التقدم التكنولوجي إلا أنهم اعتبروه مرحلياً، وفي النهاية تكون السيادة لقانون تناقص الغلة، كما اتسمت آراء الكلاسيك بجملة من الأخطاء العلمية نتيجة لتمسكهم بكل من قانون تناقص الغلة والنظرية المالتوسية للسكان، حيث ترتب عليها دوران المجتمعات حول حالة التوازن، بينما أثبت أن النمو الرأسمالي يتم عبر

[1] بدر شحدة سعيد، حمدان (٢٠١٢) مرجع سبق ذكره، ص ٢١

[2] Bryan, Jon L. (2013). The Impact of Government Policy on Economic Growth. In Management Faculty Publications. Paper 23. Available at: http://vc.bridgew.edu/management_fac/23, p 148

دورات من الانتعاش والانكماش، إضافة إلى أن القوانين غير حقيقية: حيث تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو ومالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد، وأخيراً خطأ النظرة للأجور والأرباح: حيث لم تؤول الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم[١].

١- النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي (١٨٨٣-١٩٤٦)

تعد النظرية الكينزية أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي، تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي[٢]، حيث قدم جون مينارد كينز نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية، ويرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، ويعتمد مستوى الاستثمار في نموذج كينز على تحديد الدخل القومي، اعتبر كينز أن الادخار دالة في الدخل وأن البطالة تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دوراً أكبر في الاقتصاد القومي، وركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي[٣]، ومن خصائص النمو عند الكينزيين أنه غير مستقر[٤].

ارتكزت نظرية جون مينارد كينز على المبادئ التالية[٥]:

- اعتبر كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند مستوى الاستخدام الكامل، كما اعتبر كينز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، أما المستوى التوازني للدخل فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.
- لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل.

---

[١] عادل، مقلاتي (٢٠١٥) دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من سنة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٢، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص١٨.

[٢] بن هارون، عبد الرزاق (٢٠١٣) استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر- القطاع الزراعي- حالة التمور الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة قاصد مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص٤

[3] Bryan, Jon L. (2013). The Impact of Government Policy on Economic Growth. In Management Faculty Publications. Paper 23. Available at: http://vc.bridgew.edu/management_fac/23, p 144

[4] Longa He et Vanbove , " économie général ", Dunod, paris , Année 2001, PP54-58.

[٥] نجاة، بكراوي، ومبروكة ،ناني (٢٠١٩) أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧، رسالة ماجستير، جامعة احمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص١١.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:

وجهت للنظرية الكينزية العديد من الانتقادات تبرز بالآتي[1]:

يمكن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة، بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة، وذلك لسببين رئيسين هما:

أ- إن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.

ب-اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن، والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي.

٢- النظرية النيوالكلاسيكية:

قدمت النظرية النيوكلاسيكية بناءها حول عمل آليات السوق، والذي يتمثل في مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج والمستهلك الفرد، وقدمت تصوراً للرفاهية الاجتماعية مبنياً على القوانين الجزئية، وترى هذه النظرية أن في سعي المنتجين لتحقيق أعلى ربح ممكن وسعي المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود الإمكانيات المتاحة غير أن تطبيق آليات السوق في الدول العربية له عوامل خاصة[2]، ويعتبر solow المؤسس لهذه النظرية.

[1] عادل، مقلاتي (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص٢١.

[2] Suggested Citation: Popa, Ana-Maria (2012) : The impact of social factors on economic growth: Empirical evidence for Romania and European Union countries, Romanian Journal of Fiscal Policy (RJFP), ISSN 2069-0983, Editura ASE, Bucharest, Vol. 3, Iss. 2, pp. 1-16, p16.

أ- نظرية روبرت سولو:

من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا إلى دراسة النمو الاقتصادي روبرت سولو حيث قام الباحث النيوكلاسيكي سولو، بنشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي، وقام بطرح نموذج على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين الدول حيث افترض في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما: رأس المال، والعمالة[١].

وقد كان نموذج سولو نموذجاً جديداً للنمو الاقتصادي، والذي كان بمثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج هارود دومار على بينة من المشاكل التي تطرحها وظيفة نموذج الإنتاج جامدة لنموذج هارود دومار، سولو رد بالتخلي عن دالة الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية، التي سمحت بدرجة كبيرة من المرونة وإحلال بين عناصر الإنتاج، في نموذج سولو معامل رأس المال والعمل ليس ثابتين بل متغيرين، وتعتمد على الهبات النسبية لرأس المال والعمل في الاقتصاد فضلاً عن عملية الإنتاج مثل نموذج هارود دومار، إن نموذج سولو وضع لتحليل الاقتصادات الصناعية، ولكن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية[٢].

٣- النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي:

أ- نظريات النمو الداخلي

تفترض نظرية النمو الحديثة التي يعد pual romer رائدها أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها، ومن أهم دوافع هذه النظرية عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني[٣].

---

[١] عدة، أسماء (٢٠١٦) أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران ٢ محمد بن احمد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص٨٢.

[2] Dabrowski, Marek (2019) Factors determining Russia's long-term growth rate, Russian Journal of Economics 5 (2019) 328–353,p 335

[٣] نصر، ربيع (٢٠١٠) رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سورية، ص ٨

ترى النظرية الحديثة للنمو أن قدرة العمال على زيادة الإنتاج يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في المورد البشري، وذلك بإكسابهم المزيد من المهارات والخبرات وذلك من خلال عمليات التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضاً، ومن ثم فإن هذه النظرية ترى أنه يمكن التغلب على مشكلة قانون تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة، ورأس المال بشكل متوازي، ولذلك فإن هذه النظرية لا تستخدم لفظ العمالة، ولكنها تستخدم مصطلح رأس المال البشري، على اعتبار أن القوى العاملة تحتاج لاستثمارات، وأنها تزداد في قيمتها مثلها مثل رأس المال، أي أنها بمثابة ثروة الأمم، طالما تم الاستثمار فيها من خلال زيادة القدرات ومهارات وخبرات أفرادها[١].

هناك عدة مؤشرات تدل على نظرية النمو الجديدة أهمها: المعرفة شكل أساسي من أشكال رأس المال، يبنى النمو الاقتصادي على تراكم المعرفة، التكنولوجيات الجديدة منطلق لسلسلة من الابتكارات التي تؤدي لتزايد معدلات النمو، التكنولوجيا تزيد من عائد الاستثمار، وهذا يؤدي لاستدامة النمو (خلافاً للنظرية التقليدية التي تتوقع الانخفاض في عائد الاستثمار مع الزمن)، الاستثمار يزيد من نمو التكنولوجيا وبالعكس، وبالتالي هناك نمو مستدام (عكس النظرية التقليدية)، حقوق الملكية الفكرية تؤدي إلى الاستثمار في البحث والتطوير R & D وبالتالي إلى النمو (عكس النظرية التقليدية التي تؤمن بـ التنافسية المثالية الكاملة) [٢].

ب-نظرية مراحل النمو لوات روستو:

يوضح الاقتصادي روستو في نظريته مراحل النمو الاقتصادي ١٩٦٠، أن عملية النمو الكاملة تمر بخمسة مراحل، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير، وتتمثل هذه المراحل بالآتي:

[١] الغرباوي، شادي جمال (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.
[٢] الشمري، محمد جبار طاهر، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي مصر أنموذجاً، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص٧٨.

١- مرحلة المجتمع التقليدي: يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي حسب رأيه يتمثل في محدودية الإنتاج بأقصى حد للإنتاج المتاح للفرد، وذلك يرجع إلى طبيعة التكنولوجيا المتخلفة والسائدة آنذاك والاعتماد على الوسائل البدائية في الإنتاج[١].

٢- مرحلة التمهيد للانطلاق: هي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصادياً، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها. تتميز هذه المرحلة بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة والتجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية. ويشير "روستو" إلى الدور المحرك الذي يلعبه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد، وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الضرورية للتنمية الصناعية. كما يشير "روستو" إلى الدور الهام الذي يلعبه قطاع النقل ووسائل الاتصالات، وأيضاً التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير[٢]، تتميز هذه المرحلة بتغييرات هامة في المجالات الاقتصادية فضلاً عن ظهور فئة جديدة ترغب في التجديد الاقتصادي والابتكار وتجعل منه ممكناً، ومن أهم التغييرات في المجال الاقتصادي زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن معدل نمو السكان وزيادات الاستثمار والابتكار في القطاع الزراعي، مما يخلق فائض يمكن استغلاله بالمجال الصناعي.[٣]

٣- مرحلة الانطلاق: وهي أهم مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي، حيث يعرف فيها المجتمع انقلاباً جذرياً، يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد. في هذه المرحلة تحدث تغييرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية، ذات المردود السريع[٤]. إذن "روستو" يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وتنتشر المراكز الحضرية، تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبياً، وهي أصعب مراحل النمو حيث إنها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، وحسب "روستو" فإن هناك

---

[١] بكراوي، نجاة، وناني، مبروكة (٢٠١٩) أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٠

[٢] عبد الباسط، ولد عمري (٢٠١٦) إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(١٩٨٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص٨.

[٣] عدة، أسماء (٢٠١٦) مرجع سبق ذكره، ص٩٢.

[4] Dabrowski, Marek (2019) Factors determining Russia's long-term growth rate, Russian Journal of Economics 5 (2019) 328–353,p 335

ثلاثة شروط أساسية للانطلاق، ويرى روستو من خلال تجارب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها أن هذه الفترة تدوم حوالي ٢٠ سنة تقريباً لينتقل المجتمع بعدها إلى المرحلة التالية[١].

٤- مرحلة الاندفاع نحو النضوج: وللاختصار يطلق عليها مرحلة النضوج، وتدوم هذه المرحلة حسب روستو حوالي ٤٠ عاماً، وتتميز بانتشار التكنولوجيا الحديثة التي انتقلت عبر جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي، والقدرات التكنولوجية والتنظيمية في عمليات الإنتاج.

٥- مرحلة الاستهلاك الوفير: تتميز هذه المرحلة باتجاه الاقتصاد نحو إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة والاتجاه نحو دعم الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، حيث تصبح عندها الضروريات من السكن والغذاء لا تمثل أهداف استهلاك رئيسية، ويرى روستو أن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغرب أوروبا قد وصلت إلى هذه المرحلة.

إلا أن جوهر نظريات المراحل هو أن النمو الاقتصادي لابد أن يسير في سلسلة معينة عبر مراحل وخطوات محددة بوضوح بالإضافة إلى تحديد العلاقات التحليلية القائمة فيما بين مرحلة والمرحلة الموالية لدرجة كافية، بحيث يوافق الجميع متى ينتقل المجتمع من مرحلة لمرحلة لاحقة. وبالنسبة لتحليل روستو فيرى معظم الاقتصاديين أنه قد فشل في مقابلة الشروط سابقة الذكر المطلوبة لتوفر نظرية مراحل سليمة، ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن تحليل روستو أقرب إلى التفسير الانطباعي لتعميمات واسعة لتجارب مسبقة منه إلى تحليل علمي دقيق حيث تصعب التفرقة بين المراحل بوضوح.

وجهت العديد من الانتقادات لنظرية مراحل النمو تكمن بالآتي:

على الرغم من الجهود التي بذلت في هذه النظرية وما تركته في الفكر والسياسة الاقتصادية، غير أنها لاقت العديد من الانتقادات من طرف بعض الاقتصاديين، ومن أهم ما وجه إليها من نقد[٢]:

[١] حمدان، بدر شحادة (٢٠١٣) أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة- سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٥، العدد ١، فلسطين، ص ٢٧

[٢] العلي، مسلم قاسم حسن (٢٠١٨) العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الآسيوية- دراسة قياسية، مجلة تنمية الرافدين، ملحق العدد ١١٩، المجلد ٣٧، العراق، ص ١٤

- لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض، حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع نظر "روستو" إلى مميزات مراحل النمو الاقتصادي على أنها تبقى ثابتة في كل البلدان بغض النظر عن العصر الذي تكون فيه، فالمجتمع التقليدي في إنجلترا في مرحلة ما قبل الرأسمالية هو في رأي "روستو" مماثل للمجتمعات التقليدية في بلدان اسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية[1].
- وجود نوع من الغموض في التفرقة ما بين مرحلة التهيؤ للانطلاق ومرحلة الانطلاق، حيث في مرحلة التهيؤ للانطلاق يؤكد "روستو" على التحول الزراعي والاستثمار الضخم في رأس المال الاجتماعي، ثم يشير في مرحلة الانطلاق إلى محفز هام مثل ابتكار صناعي ضخم يتمخض عن خلق سلسلة من التوسعات الجانبية. ويركز "روستو" كثيراً على التغيرات الكمية الحاصلة في القوى المنتجة دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات النوعية في العلاقات الإنتاجية[2].

خامساً: مقاييس النمو الاقتصادي:

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي، وبناءً على ذلك فإن قياس التغير يكون من خلال دارسة مؤشرات الاقتصاد القومي المعبرة عن ذلك النشاط، ولقياس النمو يمكن التمييز بين معيارين لقياس النمو الاقتصادي[3] .

١- معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل أن الدخل هو المؤشر الذي يستخدم في قياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي، ولعل أبرز ما يعيق التنمية هو ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف

[1] Dabrowski, Marek (2019) op, cit,p 335

[2] Kotásková, Sylvie Kobzev, Procházka, Petr, Smutka, Luboš, Mansoor Maitah, Kuzmenko, Elena, Kopecká, Markéta, Hönig,Vladimír (2018) the Impact of Education on Economic Growth: the case of India, acta University Agriculture et Silviculture Mendelianae Brunensis, Volume 66, https://doi.org/10.11118/actaun201866010253, p 258

[3] بدر شحدة سعيد، حمدان (٢٠١٢) مرجع سبق ذكره، ص ١٠

الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند التقدير وقياس النمو الاقتصادي[1]، تقسم معايير الدخل إلى:

- الدخل الوطني الكلي: حيث استخدم هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية، لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئاً، إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفاً اقتصادياً، إضافة إلى أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج[2].
- الدخل الوطني الإجمالي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل[3].
- متوسط نصيب الفرد: تمسك الاقتصاديين بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، وهو أكثر المعايير استخداماً وصدقاً بحسب الكثير من الاقتصاديين غير أن قياسه وإحصاءه يتعرض لبعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقاً من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، ويقاس النمو بالمعادلة التالية[4]:

معدل النمو = (الدخل الحقيقي للفرد للفترة t – الدخل الحقيقي للفرد للفترة t−1) ÷ الدخل الحقيقي للفرد للفترة t−1

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة، حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

[1] حكيم، ضامن (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص٥٩.
[2] كبداني، سيدي أحمد (٢٠١٣) مرجع سبق ذكره، ص ٢٢
[3] حكيم، ضامن (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص٦٠.
[4] كبداني، سيدي أحمد (٢٠١٣) مرجع سبق ذكره، ص ٢٢

٢- المعايير الاجتماعية:

يوجد العديد من المعايير التي تندرج ضمن فئة المعايير الاجتماعية، وتشمل كل من المعايير الصحية، والمعايير التعليمية، ومعايير التغذية. [١]

- المعايير الصحية: لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي، كل من عدد الوفيات لكل ألف من السكان، ومعدل توقع الحياة عند الميلاد.
- المعايير التعليمية: وتشمل نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع، ونسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إجمالي الإنفاق الحكومي.
- معايير التغذية: متوسط نصيب الفرد اليومي على السعرات الحرارية.

ووفقاً لدراسات أخرى فإنه من بين أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن قياس التغير في حجم النشاط الوطني، والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، هي:

١- المعدلات النقدية للنمو: وهي معدلات النمو التي يتم حسابها بناءً على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الكلي أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدماتية لما يعادلها من عملات نقدية، ويعتبر هذا الأسلوب الاسهل والأفضل رغم التحفظات عليه كسوء التقدير وإغفال أثر التضخم، وهنا نميز بين معدلات النمو بالأسعار الجارية ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو بالأسعار الدولية [٢]. تقاس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة[٣]، ويتم قياس قيم هذه المعدلات باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية: [٤]

- معدلات النمو بالأسعار الجارية: وهو قياس النمو باستخدام العملة المحلية للبلد، وتنشر بياناته سنوياً، وهكذا يمكن قياس معدلات النمو السنوي استناداً لهذه البيانات، وهذا الأسلوب يناسب دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة.

---

[١] حكيم، ضامن (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص٦١.
[٢] بدر شحدة سعيد، حمدان (٢٠١٢) مرجع سبق ذكره، ص ١٠
[٣] تمار، عز الدين (٢٠١٥) دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة ما بين (١٩٩٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص٥.
[٤] ضيف، أحمد (٢٠١٥) أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (١٩٨٩- ٢٠١٢) أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٢

- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: نظراً لأن الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار، ولذلك أصبح من الضروري تعديل البيانات استناداً للأرقام القياسية للأسعار أي تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.
- معدلات النمو بالأسعار الدولية: يجب تحويل العملات المحلية عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لأنه يمكن استخدام العملات المحلية نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية.

٢- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: نظراً لازدياد السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان ولعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية: كعدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية [١]، ويعتبر معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي، ومن الناتج الوطني، ومن الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس معدل النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية، والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج، أما في مجال الخدمات ونظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية، فقد تم استخدام مقاييس أخرى، والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل عدد الأطباء في كل ألف نسمة[٢].

٣- مقارنة القوة الشرائية المكافئة: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيماً بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استناداً لذلك المقياس، من عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بشكل يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذا تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى[٣].

---

[١] بدر شحدة سعيد، حمدان (٢٠١٢) مرجع سبق ذكره، ص ١٠

[٢] تمار، عز الدين (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص٥.

[٣] ضيف، أحمد (٢٠١٥) أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (١٩٨٩- ٢٠١٢) أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٤- طريقة الإنفاق: يتم قياس الدخل القومي في هذه الطريقة من خلال احتساب أوجه الإنفاق في الاقتصاد خلال السنة (انفاق عائلي، حكومي، استثمار، إنفاق أجنبي)[١].

الناتج الداخلي الخام = الانفاق الكلي

$$Y=C+I+G+(M-X)$$

C:الاستهلاك (انفاق القطاع العائلي)

I: الاستثمار(انفاق قطاع الاعمال)

G:الانفاق الحكومي

(m-x): صافي الصادرات

طريقة القيمة المضافة: حيث يعد الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة، حيث إن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسطية، وتتمثل بالمعادلة الآتية: [٢]

القيمة المضافة = مجموع القيم المضافة = قيمة المنتوج النهائي- قيمة الاستهلاك الوسطية

[١] بكراوي، نجاة، وناني، مبروكة (٢٠١٩) أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٠

[٢] عدة، أسماء (٢٠١٦) مرجع سبق ذكره، ص٦٤.

سادساً: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دوراً مهماً في تحديد النمو الاقتصادي، أبرزها:

١ – العوامل الاقتصادية:

هناك خمسة عوامل اقتصادية وتتمثل في:

أ- كمية ونوعية الرأسمال البشري: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي، ومعدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الإجمالي قسمة عدد السكان، وكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر، وبالتالي زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي [١]. حيث إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، أي إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، إذن فنمو السكان يعتبر المصدر الرئيسي للعامل البشري، كما يمثل مصدراً رئيسياً للطلب في المجتمع، فالإنسان يعد الركيزة الأساسية، وهو في الوقت ذاته الهدف الأساسي الذي تسعى عملية النمو لتوفير حياة كريمة له[٢].

ب-تراكم رأس المال: إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الإدخار، أي أن كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال، والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها: توقعات الأرباح، السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار، فالنمو في رأس المال المادي يعني توفر الآلات الحديثة والمصانع ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار[٣]. يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم انفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية كالطرق والمدارس، وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك

[١] قابوش، فريال (٢٠١٨) اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، ص ٢٣

[٢] بية، إيمان، ووداك، سارة (٢٠١٨) الابتكار والنمو الاقتصادي في الدول العربية (٢٠٠٧-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص٥.

[٣] بية، إيمان، ووداك، سارة (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص٦.

جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية [١].

ت–القوى العاملة: أو ما يسمى برأس المال البشري من خلال دور المؤسسات في الارتقاء بالمستوى العلمي والعملي لموظفيها، وأهمية بناء مؤسسات فعالة للرفع معدلات النمو الاقتصادي[٢].

ث–البيئة الاقتصادية: إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة، ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفوء وقادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي ووجود نظام ضريبي سلس ومرن لا يعمل على إعاقة الاستثمار، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم والنمو الاقتصادي[٣].

ج– التقدم التكنولوجي: إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير[٤].

ح– الموارد الطبيعية: تعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي كتوفير المياه والأراضي الصالحة للزراعة ومصادر الطاقة: كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من دول حدوث نمو اقتصادي، بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة كالدول النفطية العربية أمثال العراق والسودان هو سبب تدني الوضع الاقتصادي، وفي نفس الوقت هناك دول لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية، استطاعت استغلال ما لديها من موارد طبيعية وتعويض ما يلزمها عن طريق الاستيراد، مما أدى إلى تحقيق أعلى معدلات نمو من بين الدول [٥].

---

[١] قابوش، فريال (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص ٢٤

[٢] الحويج، حسين فرج (٢٠١٩) رأس المال البشري وجودة المؤسسات والنمو الاقتصادي – دليل تجريبي جديد لمجموعة من الدول المتقدمة والدول النامية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجاً) جامعة المرقب، ليبيا، ص ٤

[٣] قابوش، فريال (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص ٢٤

[٤] معلالة، نادية، ودرويش، مليكة (٢٠١٥) أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) دراسة تحليلية قياسية، رسالة ماجستير، جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٢٠

[٥] بدر شحدة سعيد، حمدان (٢٠١٢) مرجع سبق ذكره، ص ١٤

٢- العوامل غير الاقتصادية:

تلعب كل العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية دوراً مهما في عملية النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد فإن العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية لها نفس القدر من الأهمية مثل العوامل الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد، وتتمثل أهم العوامل غير الاقتصادية في مايلي[١]:

١- انتشار التعليم: انتقال أو انتشار التعليم على نطاق واسع، وهو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد ودور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، التعليم يجلب الانقلابات أو الثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي، الاستثمار في التعليم لا يحقق فقط إنتاجية عالية، ولكن ينتج عنه ايضاً زيادة العوائد لذلك، فإن التعليم يلعب دوراً رائداً في خلق رأس المال البشري والتقدم الاجتماعي والذي بدوره يحدد تقدم البلد

٢- العوامل السياسية: يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالوضع السياسي للبلد، فكلما كان البلد مستقراً زادت ثقة الأفراد، وبالتالي الأنظمة القوية والفعالة تعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة، وعلى سبيل المثال البلدان المتقدمة التي بلغت درجة عالية من النمو الاقتصادي لتواجد إدارة قوية في هيكلها النظامي، كالإضراب والديموقراطية والدساتير الجديدة.

٣- العوامل الاجتماعية: يتأثر النمو بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية التي تحدث تغيراً على مستوى سلوكيات الأفراد، والتي تتغير بنوعية التعليم ونوعية النفقات من مجتمع لآخر، وكذلك أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين التطور الصحي والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي الغذاء دوراً كبيراً في تعزيز الصحة لدى الأطفال في سن مبكرة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى التعلم وزيادة الإنتاجية وتحقيق منافع طويلة الأجل لرأس المال البشري[٢]. كالصحة والعمر المتوقع والتعليم.

٤- عدم الاستقرار الأمني: إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال، يمنح الاستقرار الأمني الذي يعتبر شرطاً ضرورياً لجذب المستثمرين[٣].

---

[١] قابوش، فريال (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ، ص ٢٥

[٢] صافي، زياد محمد، وسبيتان، خولة عبد الله (٢٠١٩) أثر تطور الاقتصاد الصحي على النمو الاقتصادي لعدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١١، الأردن، ص ١٢٧

[٣] دحماني، ادريوش (٢٠١٣) النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر- دراسة قياسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٦، الجزائر، ص ١٢٩٨

كما توجد عدة عوامل أساسية تؤثر في عملية النمو، أهمها ما يلي[1]:

١- الادخار ورأس المال المادي والبشري:

تشير العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية إلى أن الادخار والاستثمار المادي يرتبطان ايجابياً ومعنوياً في معدل النمو، كما تلعب مستويات رأس المال البشري دوراً هاماً كمحدد النمو الداخلي الفردي.

٢- الانفاق الحكومي:

أكدت الدراسات الحديثة على أن الاستثمار الحكومي في البنى التحتية وفي النقل والاتصالات، كان له أثر معنوي إيجابي على النمو.

٣- التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي:

تناولت البحوث التجريبية أثر التضخم والاستقرار الاقتصاد الكلي على النمو في الأجلين الطويل والقصير، وكشفت وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي، إذ إن التضخم يعكس فقدان الحكومة متابعة ومراقبة وضيعة الاقتصاد الكلي.

٤- الانفتاح والتبادل الخارجي:

أشارت الكثير من الدراسات إلى أن الانفتاح التجاري يكون له انعكاس موجب على النمو الاقتصادي، وخلصت إلى أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً تنمو بمعدلات أكثر من اقتصاديات أخرى.

[1] مومين، محمد، ومسلم، محمد إسلام (٢٠١٨) عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية) رسالة ماجستير، المركز الجامعي عين تموشنت، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٩

سابعاً: اثار سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي:

يؤثر التضخم بشكل كبير على كافة المتغيرات والعوامل الاقتصادية، وقد اختلف الباحثون حول ما إذا كان لسياسة استهداف التضخم آثاراً إيجابية محفزة لعملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر بعض الاقتصاديين أن التضخم يشكل حافزاً للنمو الاقتصادي، حيث إن التضخم يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، وبالتالي زيادة المدخرات، والتي يتم توجيهها فيما بعد إلى الاستثمار، بالإضافة إلى أن ارتفاع الأسعار وخاصة الناتجة عن زيادة حجم الطلب عن المعروض من السلع والخدمات، تشجع المستثمرين على زيادة الإنتاج، وبالتالي تحريك عجلة النمو الاقتصادي[1].

كما اختلف العلماء في تحديد كيفية تأثر النمو الاقتصادي بمعدلات التضخم المستهدفة في الدولة حيث يلخص هذا الاختلاف في قوله إن هناك من قال: إن للتضخم آثاراً طبية على زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات ورفع معدل النمو الاقتصادي، حيث إن التضخم يعمل على خلق الادخار الاجباري أي الاعتماد على ارتفاع الأسعار في خفض مستوى الاستهلاك، وما يترتب على هذا من تحرير موارد إضافية للاستثمار، ويضيف بعض الاقتصاديين أن التضخم عند المعدلات المنخفضة يكون له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي حيث إن زيادة أسعار المنتجات تعمل على زيادة أرباح الشركات، مما يزيد من التحصيل الضريبي للحكومة، ويؤدي إلى دفع عجلة النمو، وهناك آخرون يرون أنه يعمل على زيادة الطلب الكلي، حيث انه يحفز المجتمع على زيادة استهلاكهم لمعرفتهم بأن ما يشترونه في الحاضر سيكون ارخص مما لو اشتروه في المستقبل بسبب التزايد المستمر في الأسعار، يقترح ما يعرف بأثر توبين ان التوسع في السياسة النقدية يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي على المدى البعيد مؤدياً في النهاية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، والسبب في ذلك أن ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن التوسع في السياسة النقدية يؤدي في النهاية، إلى انخفاض العائد الحقيقي لحامل النقود، حيث تنخفض قيمتها ويصبح التضخم كضريبة يدفعها حامل النقود على نقوده، مما يقود حاملي النقود إلى التحول إلى الأصول الثابتة نظراً لاحتفاظها بقيمتها، مما يدفع معدلات التراكم الرأسمالي إلى الازدياد، وقد جاءت أفكار توبين بعد القصور

[1] حبيب، خالد صبحي (٢٠١٨) أثر التضخم على التنمية الاقتصادية، https://bohooth.team/scientific-magazine/scientific-articles/8680

الذي عانت منه النماذج غير النقدية للنظرية الكلاسيكية الحديثة للنمو، والتي تنص على أن التراكم الرأسمالي ومعدلات سعر الفائدة تتحدد بعوامل القدرة الإنتاجية مثل التكنولوجيا وعوامل السلوك الإدخاري، وهناك من يرفضون بشدة الحجج السابقة، ويرفضون أن يكون للتضخم آثار طبية على المدخرات، ويضيفون بأن التضخم يعوق النمو الاقتصادي حيث إن الحجة الأساسية بأن التضخم يفضي إلى تدهور قيمة النقود باعتبارها مخزناً للقيمة، وبالتالي إلى تحطيم القيم الإدخارية فيضر بأهم الدعائم التمويلية للتنمية الاقتصادية ألا وهي المدخرات الحرة [١]، وقد توصلت دراسات عديدة إلى وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي عبر تأثير التضخم على توزيع الدخل، وتأثيره على ميزان المدفوعات[٢].

أ- أثر التضخم على توزيع الدخل القومي:

لعل اسوء الآثار الاقتصادية التي تنتج عن حدوث التضخم في أي اقتصاد قومي، يعتمد إلى حد كبير على قوى السوق، هو ذلك الأثر الذي يباشره على حالة توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، فالتضخم يصادر جزءاً من ثروة الجماعة لمصلحة بعض أفرادها، فهناك طائفة معينة من الدخول تتسم ببطء التغيير عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع، وهذه الفئة تضم أصحاب الدخول الثابتة كالموظفين أصحاب المرتبات والأجور بالجهاز الحكومي [٣].

بمعنى أن التضخم يؤثر على دخول الطبقة الوسطى والفقيرة ويؤثر بذلك على النمو.

ب-أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات حيث أن التراجع المستمر في قيمة وحده النقود من عملة الدولة يجعل المدخرين يلجؤون إلى الاحتفاظ بثرواتهم في شكل أصول مقاومه للتضخم مثل العقارات والأراضي وغيرها أو يؤدي إلى تراجع الثقة في عملة الدولة، وهو ما يؤدي إلى حدوث إحلال نقدي، وهذا يؤدى إلى

[١] أبو رمضان، مصطفى وائل مصطفى (٢٠١٦) العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، كلية التجارة، فلسطين، ص ٢٤

[٢] بني خالد، حمود حميدي (٢٠١٧) أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ٥، العدد ٣، الجزائر.

[٣] أبو رمضان، مصطفى وائل مصطفى (٢٠١٦) مرجع سبق ذكره، ص ٢٤

تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات وذلك لأن قيمة ما تشتريه الدولة من سلع وخدمات مستوردة سوف يحتاج إلى مبالغ أكبر، وذلك بمقدار التضخم للحصول على نفس الكميات[١]

أثر التضخم على أسعار الفائدة:

لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلى أخر الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم إلى العائد على أموال المقترضين ومن هنا يجري التفريق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، والذي يمثل معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ بعين الاعتبار توقعات معدل التضخم [٢].

[١] عامر، عادل (٢٠١٧) التضخم وأثره على النمو الاقتصادي، دنيا الوطن
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/443982.html

[٢] أبو رمضان، مصطفى وائل مصطفى (٢٠١٦) مرجع سبق ذكره، ص ٢٤

المبحث الثاني

تجارب دولية في استهداف التضخم (تركيا، البرازيل)

تمهيد

في بداية التسعينات اتبعت العديد من البلدان أسلوباً حديثاً لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار عرفت بسياسة استهداف التضخم، وباستعراض واقع اقتصاد هذه الدول ومدى فعالية هذه السياسة المنتهجة التي تهدف إلى الحد من القوى التضخمية من خلال تحليل تجارب دول مختارة لعدة أسواق (تركيا، والبرازيل) [1] يمكن الاستفادة من تجارب هذه الدول في إغناء التجربة السورية في هذا المجال عبر استعراض التجربة التي مرت بها ونجحت في هذه المهمة نتيجة لتوافر الشروط التي ساعدت على الوصول إلى معدل التضخم المستهدف والمرجو تحقيقه.

ولعل سبب اختيار هذين البلدين هو ارتباطهما باتفاقية توأمة بين عدة مدن برازيلية وتركية منذ عام ١٩٦٩ واشتراكهما في عضوية مجموعة من المنظمات الدولية في فترات زمنية متقاربة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، اليونيسكو، الأمم المتحدة، مؤسسة التنمية الدولية، وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، مؤسسة التمويل الدولية) إضافة إلى تقاربهما من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد (١٥,٨٩ ألف دولار أمريكي في البرازيل، و١٩,٧٩ ألف دولار أمريكي في تركيا)، إضافة إلى مؤشر التنمية البشرية (٠,٧٥٤ في البرازيل، و٠,٧٦١ في تركيا).[2]، وتقاربهما من حيث النمو الاقتصادي حيث احتلت البرازيل المرتبة التاسعة خلال عام ٢٠٢٠، وكذلك احتل الاقتصاد التركي المرتبة الثالثة خلال عام ٢٠٢٠، إضافة إلى تباطؤ نموهما الاقتصادي معاً خلال عام ٢٠٢٠ وفقاً لتقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية بينت فيه النتائج الاقتصادية في هذين البلدين وسلطت الضوء على المصاعب التي تمر بها العديد من اقتصادات العالم النامي، حيث انكمش الاقتصاد بنسبة ٥% في البرازيل و ٣% في تركيا[3].

[1] عينو، فلة شايب (٢٠١٥) مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للأسعار- تجارب دولية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٥٦

[2] العلاقات البرازيلية التركية، ٢٠٢٠، نسخة محفوظة على موقع واي باك ماشين، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٠.

[3] تركيا والبرازيل والهند ماذا فعل كورونا بالاقتصادات الناشئة؟، اقتصاد العالم، ٢٠٢٠، www.aljazeera.net

أولاً: تجربة تركيا في استهداف التضخم

خلال العقود الثلاثة وتحديداً في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ٢٠١٠ مر الاقتصاد التركي بمراحل متعددة، أفرزت ما يعرف بالنموذج التركي الذي أثار تساؤلات عديدة أبرزها: كيف تمكن الاقتصاد التركي من أن يتحول من بين أسوأ الاقتصاديات في العالم إلى أن أصبح من المراتب المتقدمة عالمياً، حيث لعبت الحكومة التركية دوراً هاماً في النهوض بالاقتصاد التركي إلى أعلى مستوياته، وبدأت تركيا بالخروج من بعض الصعوبات الاقتصادية بخطتها الخمسية الثامنة (٢٠٠١-٢٠٠٥) حيث كانت معدلات التضخم والبطالة مرتفعة وآثار الإصلاح الاقتصادي قصيرة المدى بادية بالظهور والنمو الاقتصادي متواضعاً، وفي نفس الوقت كان هناك تفاوت بين المناطق في النمو وضعف في مشاركة المرأة، كما أن أغلب المشروعات لم تكن مسجلة وبذلك هناك اتساع في القطاعات غير المنظمة[١].

أ- لمحة عن الاقتصاد التركي:

يتميز الاقتصاد التركي بالنمو والتطور، فعند قيام الحكم الجمهوري في العشرينيات من القرن العشرين لم تكن تركيا سوى دولة زراعية، وبفضل توجيه وإشراف الحكومة ازدادت أعداد المصانع من ١١٨ مصنعاً في عام ١٩٢٣ إلى أكثر من ١٠٠٠ مصنع في عام ١٩٤١، وقد تطور عدد المصانع فيما بعد وأصبح يوجد ما يقارب ٣٠ ألف مصنع، ولكن ظلت الزراعة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تحظى بأهمية بالغة، حيث أنها توفر فرص العمل لنسبة ٥٨% من حجم الأيدي العاملة بالبلاد، وأن حجم الإنتاج الزراعي يمثل فقط ما يقارب ٢٠% من حجم قيمة جميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في تركيا، وتستوعب الصناعة ما يقارب ١١% فقط من الحجم الكلي للأيدي العاملة في البلاد، ولكن قيمة عائدات الإنتاج الصناعي تفوق قيمة عائدات الإنتاج الزراعي[٢].

يتنوع اقتصاد تركيا مع ازدهار قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، فالقطاع الصناعي كان الأكثر تأثراً، وبما أن تركيا تصدر بشكل رئيسي الملابس والمنسوجات، فقد تراجع التصدير إلى حد كبير أما عن صادرات السيارات والالكترونيات فهما أهم الصناعات التي نمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، والتي

[١] الخضر، علي، والمصطفى، سامر (٢٠١٥) إدارة المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص ٤٢٨
[٢] عينو، فلة شايب (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٦٦

يرجح أنها جنبت تركيا خسائر أكبر على صعيد التصدير، فبالنسبة للصادرات فقد ارتفعت صادرات السلع التركية من ٣١ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ١٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت انخفاضاً حاداً في عام ٢٠٠٩، بعد الأزمة العالمية لتصل إلى ١٠٢ مليار دولار فقط، وبنسبة انخفاض قدرها ٢٣% وارتفعت في عام ٢٠١٠ إلى مستوى ١١٣ مليار دولار فقط، مما يشير للصعوبات الكبيرة التي تواجهها الصادرات التركية، وفي عام ٢٠١٣ وصلت قيمة الصادرات إلى ١٥٢ مليار دولار[١].

إن أهم ما يميز تركيا هو تدفق الواردات على نحو بالغ الخطورة ففي عام ٢٠٠٠ لم تتجاوز الواردات التركية ٥٤,٥ مليار دولار وقت وصلت خلال عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١,٩ مليار دولار، مع العلم أنها انخفضت بشكل ملموس بعد الأزمة المالية العالمية، ثم عاودت الارتفاع ونتيجة لذلك اتجه عجز الميزان التجاري التركي إلى التزايد باستمرار، حيث إن الصادرات غير قادرة على مواجهة ذلك التزايد الكبير في الاستيراد، ففي عام ٢٠٠١ كان عجز الميزان التجاري في حدود ١٠ مليار دولار، وقد وصل في عام ٢٠١٠ إلى ٧١,٦ مليار، ولم تستطع الزيادة في صادرات الخدمات تغطية العجز الخطير المتزايد ونتيجة لذلك اتجه العجز الإجمالي لحساب العمليات الجارية (صادرات وواردات السلع والخدمات معاً) إلى التزايد، كما وصل إلى حوالي ٨٠ مليار في عام ٢٠١١.[٢].

أ- الخطوات المتبعة في تركيا لاستيفاء المتطلبات الأساسية لسياسة استهداف التضخم:

لتغطية العجز المالي لجأت الحكومة التركية إلى الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي سواء من خلال سوق الأوراق المالية (البورصة) أو من خلال الاقتراض من البنوك الخارجية، ساهم ذلك في تزايد كبير في الدين الخارجي، والذي هو في غالبيته دين للقطاع الخاص، وقد ارتفع ذلك الدين من ١١٦,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩٣,٩ مليار دولار عام ٢٠١٠، لذا لجأت الحكومة التركية إلى طبع المزيد من ورق البنكنوت دون غطاء الأمر الذي ضاعف من معدلات التضخم في فترة التسعينيات من القرن الماضي بدرجة كبيرة ولمواجهة الأزمة وبهدف دعم سعر صرف الليرة التركية مقابل العملات الأجنبية طلبت قرضاً من صندوق النقد الدولي والالتزام بكل الإصلاحات المفروضة، مما زاد من عمق الأزمة.

[١] عينو، فلة شايب (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٦٦

[٢] الخضر، علي، والمصطفى، سامر (٢٠١٥) إدارة المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص ٤٢٨

الأمر الذي دفع البنك المركزي التركي إلى اتخاذ مجموعة من الخطوات قبل الاستهداف الصريح للتضخم، وهي[1]:

- تم تنفيذ العديد من الإصلاحات في إطار السياسة الكلية، وقد تم تعديل قانون البنك المركزي عام ٢٠٠١ بهدف تقوية استقلاليته، وان يكون له الحق الكامل في إدارة السياسة النقدية، ليصبح الهدف الأساسي له تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة عليها.
- أعلن البنك المركزي عن ليرة تركية جديدة، واتخاذ خطوة تعويم سعر الصرف.
- تم الاتفاق على تنفيذ برنامج بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠١ ليغطي الفترة من (٢٠٠٢:٢٠٠٤) حيث يهدف هذا البرنامج إلى خفض معدل التضخم إلى ٣٥% و٢٠% و١٢% على التوالي.
- أعلنت المؤسسة الإحصائية تغيير الطريقة التي يتم بها حساب الأرقام القياسية بما فيها الرقم القياسي لأسعار المستهلكين اعتباراً من عام ٢٠٠٥.
- تمكنت هذه الإجراءات الرامية إلى التطبيق الصريح لسياسة استهداف التضخم في تركيا أن تأتي بأكلها رغم الظروف العصيبة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل ما فرضته الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) من تباطؤ في معدلات النمو، وتزايد جموح التضخم المستورد، وتنامي معدلات البطالة.

ث-آلية السياسة النقدية في ظل تطبيق سياسة استهداف التضخم:

في عام ٢٠٠٠ عمدت تركيا على تحقيق استقرار في الأسعار عن طريق سياسة استهداف سعر الصرف، حيث كان الاقتصاد بحاجة ماسة إلى نظام نقدي بديل، وبعد انهيار سياسة سعر الصرف تم تخفيض العملة المحلية وهي الليرة التركية بشكل واضح وارتفعت نسبة التضخم لتبلغ ٦٨% عام ٢٠٠١، ومن اجل تخفيض هذا المعدل تبنت تركيا سياسة استهداف التضخم الضمني، وفي بداية عام ٢٠٠٢ أصبح البنك المركزي يتمتع بالاستقلالية التامة[2].

[1] جلال الدين، لبنى أحمد، (٢٠١٧) *السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥*، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، ص ٢٣١

[2] جلال الدين، لبنى أحمد، (٢٠١٧) *مرجع سبق ذكره*، ص ٢٣١

وفي عام ٢٠٠٥ تم عقد اجتماعات لمجلس النقد بهدف اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بمستوى أسعار الفائدة وعلى أعقاب هذه الاجتماعات نشر البنك المركزي بياناً أكد فيه أن السياسة النقدية أصبحت أكثر قابلية للتنبؤ.

وفي عام ٢٠٠٦ تم الاعتماد الرسمي للسياسة حيث اتخذ البنك المركزي التركي الإجراءات الآتية[١]:

- تم اختيار مؤشر أسعار الاستهلاك لقياس التضخم باعتباره المؤشر الذي يتمتع بسهولة كبيرة للمتابعة والقراءة الواضحة لدى الجمهور، بالإضافة إلى القدرة الجيدة على قياس تكلفة المعيشة.
- معدلات التضخم المستهدفة للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) هي (٥%-٤%-٤%) على التوالي.
- تم تحديد نطاق السماح بالتغير لمعدل التضخم الفعلي بحوالي ٢% مقارنة بالمعدل المستهدف، كما قدم البنك المركزي الفاصل الزمني اللازم لترك معدل التضخم الفعلي تتغير وإعطاء التفسيرات الملائمة لذلك.
- تم إنشاء الأفق الزمني حتى يصل فيه معدل التضخم إلى قيمته المثلى، ويحتوي هذا الإجراء تحديداً ضمنياً للسرعة اللازمة للتدخل لمعالجة الاختلال عند وقوعه، ويعتبر هذا من صميم الإجراءات المتعلقة بالسياسة في المدى المتوسط.

الجدول رقم (٢) بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد التركي بعد سلسلة من الإصلاحات في مختلف نواحي الحياة

المؤشرات الاقتصادية	١٩٩٠-٢٠٠١	٢٠٠٢-٢٠٠٨
التضخم	%٧٤	%١٣,٤٠
النمو	%٣	%٦
الاستثمار	%٣,١٠	%١٤,٥٠

[١] بوشرمة، عبد الحميد، وبوعاملي، ياسين (٢٠١٣) *سياسة استهداف التضخم- دراسة تجارب بعض البلدان-* ملتقى وطني حول سياسة استهداف التضخم دراسة تجارب دولية، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٠

الإنتاج الصناعي	%٣,٨٠	%٦,١٠
الصادرات	%٨,٨٠	%٢٣
القطاع الزراعي	%٢,٦٠	%٣,٥٠

المصدر: (بوشرمة، وبوعاملي، ٢٠١٣)

انخفض معدل التضخم خلال عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨ عما كان عليه سابقاً، وكذلك ارتفع معدل النمو بواقع ٣% عما كان عليه خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١). وكذلك حققت نمواً في الاستثمارات وتزايد حجم الصادرات ونم والقطاع الزراعي.

ب-نجاح سياسة استهداف التضخم في تركيا

تمكنت الحكومة التركية من تقليص معدل التضخم، وهو ما يعكس النجاح الباهر الذي حققه الاقتصاد التركي عن طريق السياسات التي اتبعتها انطلاقاً من عام ٢٠٠٢، ثم تقلص معدل التضخم إلى ٦,٣% بحلول عام ٢٠١٠، وبعد كل هذه الإصلاحات والإجراءات وبعد معاناة طويلة مع معدلات تضخم مرتفعة لجأت تركيا إلى تغيير عملتها وحذف الأصفار حيث حذفت (٦ أصفار) من عملتها، والذي بدأ تنفيذه فعلاً في ٢٠٠٥/١/١، إذ قامت الحكومة التركية بتغيير عملتها وإصدار عملة جديدة حلت مكان ١ مليون من الليرة التركية القديمة[١].

الجدول رقم (٣) المؤشرات الاقتصادية في تركيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)

	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	سعر الفائدة الحقيقي (%)	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% سنوياً)	نمو إجمالي الناتج المحلي (سنوياً%)
1990	60.30386913	6.4439811	0.002608642	53.0784361	9.266146671
1991	65.97856799	5.1994382	0.004171816	82.92999719	0.720279036
1992	70.07610387	5.1641068	0.006872423	78.14060137	5.035634939
1993	66.09384298	5.37942835	0.010984628	64.22198164	7.651265203

[١] حسن، سحر أحمد (٢٠١٥) عوامل *نهوض الاقتصاد المصري – دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٤*، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثالث عشر، مصر، ص ١٨٩.

	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	سعر الفائدة الحقيقي (%)	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% سنوياً)	نمو إجمالي الناتج المحلي (سنوياً%)
1994	105.2149865	-7.7491372	0.029608676	144.7967923	-4.66814736
1995	89.11331722	18.0075424	0.045845061	104.1895754	7.878266876
1996	80.41215114	21.2235122	0.081404892	116.5397528	7.379664474
1997	85.66936165	15.4548625	0.151865	97.79596298	7.577663644
1998	84.64134348	-18.6925393	0.26072425	89.31653727	2.308213464
1999	64.86748764	25.2904746	0.418782917	101.9909036	-3.38930488
2000	54.91537058	21.3406816	0.6252185	40.65796037	6.640061122
2001	54.40018876	19.0982362	1.225588083	90.36813458	-5.96231076
2002	44.96412095	20.52380724	1.507226417	27.88545484	6.430278635
2003	21.60243845	18.06506598	1.500885209	14.43683139	5.608255093
2004	8.598261681	14.23942355	1.42553725	20.7916923	9.644322582
2005	8.179160368	14.01625229	1.343583108	35.9674536	9.009853311
2006	9.597242123	9.090371037	1.428453413	22.17427552	7.109703431
2007	8.75618091	11.2710883	1.302930905	15.22566678	5.030457589
2008	10.44412838	6.986303663	1.301521703	24.82368926	0.845251452
2009	6.250976631	12.92267865	1.549959776	12.65944754	-4.70446592
2010	8.566444206	3.49852228	1.50284863	18.54685909	8.487372187
2011	6.471879671	1.363601759	1.674954552	15.20402661	11.11349555
2012	8.891569965	1.932033907	1.796000944	10.42227468	4.789940207
2013	7.493090305	1.851055944	1.903768242	21.15282176	8.491309393
2014	8.854572714	1.892597515	2.188542418	11.18342526	5.166690703
2015	7.670853648	6.772622	2.720008528	16.51465581	6.085886632
2016	7.775134153	7.979419	3.020134748	17.64878823	3.183831543
2017	11.14431108	7.6970429	3.648132635	16.35192242	7.470866893
2018	16.3324639	9.804387	4.828370147	18.38002716	2.826776118
2019	15.17682157	6.252475	5.673819308	27.0230865	0.877433458

المصدر: البنك الدولي

تراوح معدل التضخم مقاساً وفق الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين ٦% و ١٠٥% خلال الفترة المدروسة، حيث أخذ منحى تصاعدياً من عام ١٩٩٠حتى ١٩٩٤ ليصل لأعلى مستوى له طيلة الفترة المدروسة ويعزى ذلك إلى سلسلة الإصلاحات التي تبناها البنك المركزي التركي، ومن ثم اتخذ اتجاهاً بالتراجع حتى عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٢١% شهد بعدها سلسلة من الانخفاضات تزامناً مع تطبيق سياسة استهداف التضخم.

وكذلك شهد سعر الصرف تحسناً ملحوظاً خلال الفترة تزامناً مع انخفاض اسعار الفائدة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) ومن ثم ارتفاعها خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) ومن ثم شهدت انخفاضات متتالية حتى عام ٢٠١٥ لتعاود الارتفاع فيما بعد، ترافقاً مع حدوث تذبذبات في العرض النقدي بالارتفاع والانخفاض.

وقد كان من ضمن أسباب نجاح سياسة استهداف التضخم ما يلي[١]:

- استقلالية البنك المركزي، إذ استطاعت تركيا زيادة درجة استقلالية البنك المركزي لديها بإدخال تعديلات على قانون البنك المركزي وحل مشاكله مع الخزينة العامة والحرية من الهيمنة المالية.
- امتلاك تركيا لهدف وحيد هو استقرار الأسعار وإعطاء هذا الهدف الأولوية، علاوة على ذلك فإن سعر الصرف أصبح أكثر مرونة منذ عام ٢٠٠١، إذ احتاجت إلى استخدام أداة ارتكاز أخرى بعد قيامها بتعويم سعر الصرف ومن ثم تبنيها لسياسة استهداف التضخم.
- تحسن سياسة الاتصال وشفافية المعلومات وتطوير أدوات وطرق جديدة للتنبؤ بالتضخم إذ قام البنك المركزي بتصميم عدد من النماذج لتشخيص وضع الاقتصاد التركي إلى جانب إصدار تقارير شهرية دورية وتقارير خاصة بسوق النقد الأجنبي والسياسة النقدية، وكان لهذه الشفافية الجديدة آثار إيجابية في زيادة ثقة المتعاملين بالسوق.

[١] بندر، رجاء عزيز (٢٠١٥) استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، العراق، ص ١٩

ثانياً: تجربة البرازيل في استهداف التضخم

أ- لمحة عن الاقتصاد البرازيلي:

يعد الاقتصاد البرازيلي أحد الاقتصادات الناشئة التي حقق البرازيليون بها فخراً عام ٢٠١١، باعتبارها أصبحت سادس أكبر اقتصاد على مستوى العالم متقدمة بذلك على بريطانيا، فمن أهم البرامج التي انتهجتها البرازيل لإصلاح اقتصادها، اتباعها برنامج للتقشف يهدف لسد عجز الموازنة، تخفيض سعر الفائدة على القروض وتوفير التسهيلات الائتمانية، الاهتمام بقطاع الزراعة والتوسع في استخراج النفط والمعادن، التأكيد على أهمية قطاع الصناعة، والاهتمام المتزايد بقطاع صيد الأسماك، واتباع برنامج الجذب السياحي، إضافة إلى حل مشكلة الفقر ومنح الإعانات الاجتماعية المباشرة، واتجاهها نحو التصدير، ونحو التكتلات الاقتصادية[١].

ب-الخطوات المتبعة في البرازيل لاستيفاء المتطلبات الأساسية لسياسة استهداف التضخم:

أعلنت الحكومة البرازيلية عن خطة لاستقرار اقتصادها، وقد اتخذ البنك المركزي البرازيلي مجموعة من الخطوات قبل الاستهداف الصريح للتضخم، وهي كالتالي[٢]:

- تم إعادة هيكلة القطاع المصرفي عقب الأزمات المصرفية عام ١٩٩٤-١٩٩٦، مما جعل القطاع المصرفي البرازيلي في حالة استعداد للانتقال لتطبيق سياسة استهداف التضخم.
- لم يوجد نص قانوني صريح يعطي الاستقلالية للبنك المركزي، ويعطي الأولوية لهدف استقرار الأسعار، بل تم تحديد ذلك بموجب قرار رئاسي.
- وضع البنك المركزي نصب عينيه مهمة أساسية وهي الإدارة الرشيدة لأسعار الفائدة.
- تم تأسيس مجلس يهدف إلى إدارة العملة وتهدئة الاضطراب المالي والتخفيف من وتيرة التضخم والعمل بشكل مستمر على خفض أسعار الفائدة فضلاً عن اعتماد نماذج تنبؤ كفوءة للتضخم تركز

[١] حسن، سحر أحمد (٢٠١٥) *عوامل نهوض الاقتصاد المصري – دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٤*، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثالث عشر، مصر، ص ١٨٩.

[٢] جلال الدين، لبنى أحمد، (٢٠١٧) *السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥*، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، ص ٢٢٨

على تقنيات المعلومات الحديثة، وتتبنى سعر الصرف المرن بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود[1].

- فرض زيادة على الضرائب الفيدرالية، وقد بلغت ٥% وإنشاء صندوق اجتماعي للطوارئ من خلال اقتطاع ١٥% من حصيلة الضرائب والمساهمات الفيدرالية (محمد وآخرون، ٢٠١٧، ص ٢٥)

ت-آلية السياسة النقدية في ظل تطبيق سياسة استهداف التضخم

في مواجهة الأزمات المالية في آسيا أعلن البنك المركزي البرازيلي عام ١٩٩٩ عن التطبيق الرسمي لسياسة التضخم وتم استهداف معدلاً للتضخم يبلغ ٨%، مع هامش سماح (+/- ٢) استخدمت البرازيل معدل الفائدة لليلة واحدة بين المصارف بمثابة الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، كما قامت بتطبيق سياستها النقدية من الناحية التشغيلية من خلال عمليات السوق المفتوحة على سندات الخزانة أو السندات التي يصدرها البنك المركزي البرازيلي، كما لجأ البنك المركزي البرازيلي إلى تنظيم السيولة المتاحة في البنوك والمؤسسات المالية من خلال مجموعة من الأدوات وهي: متطلبات الاحتياطي القانوني وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة، والتي تعد الأداة الأساسية في إدارة السياسة النقدية، حيث يتدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترياً لسندات حكومية يتم تسعيرها وفقاً لقوى السوق، حيث يعتمد البنك المركزي على عمليات الشراء النهائي وعمليات الشراء مع إعادة البيع[2].

[1] جباري، شوقي، والعوادي، حمزة (٢٠١٤) *سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي، وتركيا*، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٩٠

[2] جلال الدين، لبنى أحمد، (٢٠١٧) *السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥* ، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، ص ٢٢٩

الجدول رقم (٤) المؤشرات الاقتصادية في البرازيل خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)

	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	سعر الفائدة الحقيقي (%)	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (سنوياً%)	نمو إجمالي الناتج المحلي (سنوياً%)
1990	2947.732772	25.2931709	0.00002955	640.8685147	-3.10235595
1991	432.7866619	49.2310554	0.000175	501.6165875	1.511937238
1992	951.9620531	59.9973426	0.001953	1749.382731	-0.46691321
1993	1927.38079	40.154599	0.038276611	3280.652727	4.66516899
1994	2075.888398	80.240553	0.664683514	1102.383252	5.334551702
1995	66.00703355	28.399775	0.917666667	44.30215492	4.416731355
1996	15.7576656	55.4577835	1.0051	31.03490423	2.207535527
1997	6.926712516	65.40884498	1.077991667	17.24332067	3.394845985
1998	3.195076293	77.616838	1.160516667	12.01934813	0.338097903
1999	4.858447499	67.0609171	1.813932847	18.1153445	0.467937567
2000	7.044141059	48.50472819	1.829423122	19.70463724	4.387949443
2001	6.840359025	45.63781871	2.349631709	38.40780807	1.389896403
2002	8.450164377	48.34043744	2.920363018	6.143616107	3.053461858
2003	14.71491972	46.44739884	3.077475118	18.58424658	1.140828998
2004	6.5971851	43.77915272	2.92511945	13.56683041	5.759964639
2005	6.869537209	44.6351679	2.434390036	18.35230376	3.20213138
2006	4.183568129	41.24032648	2.175326667	16.75810284	3.961988722
2007	3.641272991	35.02251547	1.947058333	22.01997379	6.069870608
2008	5.678593903	35.36675779	1.8337666	17.88245818	5.094195447
2009	4.888034799	34.79200964	1.9994281	15.69467992	-0.125812
2010	5.038726901	29.11580553	1.7592267	13.71888687	7.52822583
2011	6.636449622	32.83349283	1.672828755	16.5779268	3.974425406
2012	5.40349914	26.58202973	1.953068611	13.20689898	1.921150318
2013	6.204310666	18.49887161	2.156089151	10.13768984	3.004846305
2014	6.329040155	22.40367244	2.352951963	12.91188705	0.50395574

	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	سعر الفائدة الحقيقي (%)	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (سنوياً%)	نمو إجمالي الناتج المحلي (سنوياً%)
2015	9.029901024	33.83234397	3.326904383	11.55896755	-3.54576339
2016	8.739143523	40.69836145	3.491313422	11.39080224	-3.27591691
2017	3.44637335	41.76030445	3.191389446	4.190150913	1.322869054
2018	3.664850284	34.65918669	3.653825361	7.104205464	1.317223999
2019	3.732976212	31.9917026	3.944471097	8.604158663	1.136585572

المصدر: البنك الدولي

نجحت البرازيل في ضبط التضخم في بداية الفترة المدروسة وقبل تطبيق سياسة استهداف التضخم واستطاعت تخفيض معدل التضخم من ٢٩٤٧% إلى ٣,٧% كما نجحت في ضبط العرض النقدي حيث تراجع من ٦٤٠% إلى ٨%.

وكذلك فإن النمو الاقتصادي قد تقلب بين انكماش ٣% ونمو ٥,٣% وكانت فترة النمو الاطول خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٧)

ث-نجاح سياسة استهداف التضخم في البرازيل

سمح تطبيق سياسة استهداف التضخم في البرازيل بالتخفيف من وتيرة التوقعات السلبية، ولا سيما بعد اعتماد نظام الصرف المرنن ويرجع ذلك إلى التحسن الكبير الذي تحقق في مجال زيادة شفافية البنك المركزي وقدرته على خدمة الهدف النهائي بكفاءة عالية وتعزيز السياسة المالية، بما يتلاءم ومتطلبات النظام الجديد[١].

[١] جباري، شوقي، والعوادي، حمزة (٢٠١٤) *سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي، وتركيا*، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٩٧

خلاصة الفصل

نظراً لكون ظاهرة النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي شغلت حيز كبير في الفكر الاقتصادي فقد ازداد الاهتمام بهذه الظاهرة من قبل مختلف الدول وخاصة الدول النامية التي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي لها من خلال رفع معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها، باعتبار أن النمو الاقتصادي يشكل المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، ومؤشراً صريحاً عن حقيقة الأداء الاقتصادي ومن خلاله تتوضح العلاقة بن المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، وهو ما نتج عنه العديد من النظريات ونماذج التي بحثت بماهية النمو الاقتصادي والتي حاولت إعطاء تفسير لهذه الظاهرة، ومعرفة مختلف عناصرها ومحدداتها، وكيفية قياسها.

حيث لاقى النمو الاقتصادي اهتماماً كبيراً من قبل الاقتصاديين الذين طوروا هذه النظريات نتيجة التطور الذي يشهده الفكر الاقتصادي في إطار معالجة المشكلات الاقتصادية، منطلقين في ذلك من مقولة الاقتصادي جيمس توبين أن مشكلة النمو لم يطرأ عليها جديد، فالاقتصاديون يعملون دوماً على مقارنة الحاضر والمستقبل، وذلك يعني أن التطلع إلى مستقبل اقتصادي أفضل هو الذي يدفع نظريات النمو الاقتصادي إلى التطور.

يؤثر التضخم بشكل كبير على كافة المتغيرات والعوامل الاقتصادية وقد اختلف الباحثون حول ما إذا كان لسياسة استهداف لتضخم آثاراً إيجابية محفزة لعملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر بعض الاقتصاديون أن التضخم يشكل حافزاً للنمو الاقتصادي، حيث أن التضخم يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وبالتالي زيادة المدخرات والتي يتم توجيهها فيما بعد إلى الاستثمار، بالإضافة إلى أن ارتفاع الأسعار وخاصة الناتجة عن زيادة حجم الطلب عن المعروض من السلع والخدمات، تشجع المستثمرين على زيادة الإنتاج، وبالتالي تحريك عجلة النمو الاقتصادي

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول:
الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيق سياسة استهداف التضخم في سورية

إنّ ظاهرة التضخم ليست وليدة العصر الحديث، بل إنها سايرت كافة الأنظمة الاقتصادية في مختلف العصور، ولم تفرق بين دولة متقدمة أو نامية، إذ تشكل آثاراً خطيرة على التنمية كالحدّ من الادخار وعدم تحفيز الاستثمار، وبالتالي تخفيض معدلات النمو الاقتصادي. أضف إلى ذلك التوزيع غير العادل للثروات، مما دفع السلطات النقدية إلى البحث عن مزيج من السياسات الاقتصادية الرامية إلى التخفيض من حدة التضخم. لهذا اتبعّت معظم بلدان العالم مع بداية التسعينات إطار آخر لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار، تقوم هذه السياسة على استهداف معدلات رقمية أو مدى محدّد من التضخم، بحيث يكون الهدف الأساسي لهذه السياسة هو الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل.

وتعدّ سياسة استهداف التضخّم أسلوباً حديثاً لإدارة السياسة النقدية؛ بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار. وهي نظام يتبعه مسؤولو السياسة النقدية، يتميّز بالإعلان عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الإعلان الظاهر بأنّ تحقيق واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول والأسمى للسياسة النقدية[1].

أولاً- التضخم في سورية:

وفقاً لدراسة أجريت على معدل التضخم من عام 1970 وحتى 2004 تبين فيها أن هناك علاقة طويلة الأجل بين التضخم والمتغيرات التالية: السياسة النقدية للدولة، ومؤشر الركود، والناتج المحلي الإجمالي[2]. في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين سار معدل التضخم في سورية ببطء بمعدلات متدنية بعد سياسة انفتاح الاقتصاد أدى لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في سورية ترافق معها ارتفاع أسعار النفط

[1] **Tutar**, Eser.**, inflation targeting in developing countries and its applicability to the trukish economy,**Thesie submitted to the faculty Virginia Polytechnic Institute and State University in partial Fulfillment of the requirements for the requirements for the degree of Master of Arts in Economics,2002,p1.

[2] **المصبح**، عماد الدين أحمد، **محددات التضخم في سوريا خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٣٤ (٤)، ٤٥-٧١، ص٧.

العالمية ساعدت في تحقيق نسب نمو جيدة قاربت الـ /5%/ ، والجدير بالذكر هنا أن الصادرات النفطية مثلت قرابة /٧٥%/ من إجمالي الصادرات السورية وأن الإيرادات النفطية شكلت نسبة /٢٥%/ من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة. ومن خلال نظرة على الأوضاع المعيشية للمواطن السوري في الفترة بين عامي /٢٠٠٠-٢٠١٠/ نجد أنها اتسمت بارتفاعات متواصلة للأسعار طال بالدرجة الأولى المواد الغذائية بنسب متفاوتة بين /٣٣-٧٠%/ عزاها مسؤولون بتقلبات أسعار السوق العالمية، بحكم أن الاقتصاد السوري يعتمد على استيراد المواد المصنعة ونصف المصنعة، بالإضافة إلى ارتفاع العقارات بسبب نزوح الآلاف إلى سوريا من العراق ولبنان[١].

وتشير النتائج أن التضخم كان بضغط الطلب وخاصة في فترة الثمانينيات، حيث مولت الحكومة إنفاقها من خلال طباعة النقود (التمويل بالعجز) في حين يمكن وصف التضخم في فترة التسعينيات بأنه تضخم تكلفة ناجم عن ارتفاع أسعار المستوردات، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي تعرضت له سورية في الثمانينات وأدى إلى تضخم ناشئ عن قلة المعروض مع بقاء الطلب.

وتشير البيانات الواردة في الدراسة أن نسبة التمويل بالعجز قد بلغت في عام 1985 نحو /٣٤%/ مقابل /١٠%/ في عام 1990 و /١٤%/ في عام 1994 أي أن الفترة الممتدة من ١٩٨٥ إلى 1995 شهدت كلها تمويلاً بالعجز أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى الشكل الجامح، مما ألحق أضراراً بالغة في الاقتصاد السوري[٢].

وفي الفترة الممتدة من عام 2000 إلى قبل بداية الأزمة السوريّة كان من أسباب الارتفاع في التضخم انكشاف الاقتصاد السوري على الخارج وتبعيته للاقتصاد العالمي ، حيث أصبح التضخم مرتبطاً بتقلبات الأسعار العالمية، فضلاً عن انخفاض الناتج الصناعي والزراعي السوري حيث بلغت الواردات في عام 1999 حوالي /١٧/ مليار ليرة بينما بلغت في عام 2005 حوالي /٢٦٨/ مليار ليرة، أما المواد نصف المصنعة فقد استوردت في عام ١٩٩٩ نحو /٢٠/ مليار ليرة وفي عام 2005 حوالي /١٩٢/ مليار ليرة.

---

[١] **حيسو**، معتز، **ظاهرة التضخم**، الحوار المتمدن، مجلة الاقتصاد، العدد ٢١٨٦، ٢٠٠٨، http://google/aqNk2C

[٢] **حيسو**، معتز، **ظاهرة التضخم**، مرجع سبق ذكره.

كما أن سورية لم تستثمر الارتفاع في الإيرادات النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية، لكونها ذو اقتصاد متخلف يعتمد على استيراد المواد الخام والمشتقات النفطية والمواد المصنعة ونصف المصنعة، وهذا كله يؤدي إلى تضخم مستورد، دون الاهتمام بتأسيس قاعدة صناعية في البلاد.

أما نتائج التضخم على الاقتصاد السوري منذ ارتفاعه إلى نسب /١٤%/ في السبعينات واتخاذه للشكل الجامح في الثمانينات، تجلّت أثار التضخم بضعف الثقة في الاقتصاد وتمركز الاستثمارات في القطاعات الريعية غير المنتجة كالعقارات والسيارات والمضاربة بأسعار العملات، كما أدى إلى زيادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، حيث ظهر في تلك الفترة تفاوت بين طبقتي الفقراء والأغنياء في المجتمع.

وشهد الاقتصاد السوري خلال الخطة الخمسية التاسعة اتجاهاً تضخمياً امتد على مدار هذه الفترة. وفي عامي /٢٠٠٣-٢٠٠٤/ سجل مؤشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته /٤,٨%/ و /٤,٦%/ على التوالي. وجاء هذا الارتفاع على الرغم من وجود الإعانات المالية والتحكم في الأسعار، وهو الأمر الذي من شأنه تقييد الارتفاع في أسعار المستهلكين إلى حدٍ ما. وفي عام ٢٠٠٤ ساهم القطاع العقاري بدور كبير في رفع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فقد بلغت نسبته إلى /٧,٥%/.

أما خلال الفترة /٢٠٠٥-٢٠٠٩/ فقد عاش الاقتصاد السوري في هذه الفترة من الخطة الخمسية العاشرة فترة تأسيس للتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يمثل إخضاع السوق السورية لقوانين العرض والطلب وتحرير الاقتصاد من القيود، وعلى الرغم من تحسّن الاقتصاد في هذه الفترة في بعض النواحي كتحقيق معدلات نمو عالية، وتدفق الاستثمارات وغيرها، إلّا أنّ مستوى المعيشة لم يتحسّن، ويعود ذلك لأسباب كثيرة منه انخفاض مستوى الأجور والدخل المتاح أمام الاستهلاك الحقيقي، وأيضاً وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار الحقيقية بشكل ملحوظ، أما الأرقام القياسية المعلنة لمختلف القطاعات وخاصة مكوّن الغذاء فقد ارتفع مؤشر الرقم القياسي لأسعار الغذاء من /١١٢/ عام ٢٠٠٦ إلى /١٤٨/

عام ٢٠٠٩، وارتفع مؤشر الرقم القياسي للنقل من /١١١/ عام ٢٠٠٧ إلى /١٥١/ عام ٢٠٠٨ وهذا المؤشر ساهم أيضاً في التضخم حيث وصل معدل التضخم إلى /١٥,٢%/[١].

وخلال الفترة بين عامي /٢٠١٠-٢٠١٥/، فإن الحالة المعقدة التي مرّت بها البلاد، والعوامل المتشابكة المتداخلة التي كان يصعب الفصل بينها، لم تنتج تضخما صافيا عادياً، بل أدّت إلى ركود تضخمّي، وهو عبارة عن أحد الأمراض الاقتصادية، التي يعيشها الاقتصاد بالتزامن مع الحروب والأزمات. وتترافق هذه الحالة مع ارتفاع في أسعار السلع والمنتجات ويقابله طلب ضعيف. وبالتالي، إذا كان التضخّم يفسر بأنه زيادة في الطلب على العرض، ويكون علاجه عن طريق سياسة مالية ونقدية تقشفية تقوم على الحد من عرض النقود في السوق، فإنّ الانكماش (الركود) يفسّر بأنه زيادة في العرض على الطلب، ويكون علاجه عن طريق سياسة توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي وزيادة في العرض النقدي، وبالتالي فإن علاج الأول هو عكس علاج الثاني.

وقد ارتفع المتوسط السنوي لمعدل التضخم من /٤,٢%/ في عام ٢٠١١ إلى /٣٧%/ في عام ٢٠١٢، وإلى /٨٨%/ في عام ٢٠١٣، وفي عام ٢٠١٤ كان متوسط معدل التضخم /٣٦,٨%/، وبلغ معدل التضخم على أساس سنوي ذروته عند حوالي /١٢٠%/ في تموز وآب عام ٢٠١٣ (النقطة التي وصل فيها سعر السوق السوداء للدولار الأمريكي إلى مستواه القياسي). ولكنّ التخفيف اللاحق لربما ساعد في تخفيض معدلات التضخم وخصوصاً بعد المساعدة الاقتصادية الإيرانية التي تم الاتفاق عليها في أيلول عام ٢٠١٣.[٢].

إنّ حالة الركود التضخمي هي نتيجة للخلل القائم بين الكتلة النقدية التي ازدادت بأكثر من /٢٠%/ خلال الأزمة وتراجع الاقتصاد الحقيقي ممثلاً بالناتج المحلي بحوالي (-١١,٥%) وسطياً. كما أنّ

[١] **جميل**، قدري، **التضخم في سورية**، أُعدّ هذا البحث بناء على دراسة قامت بها الطالبة "بروين رجال" بإشر اف د.قدري جميل في معهد التخطيط بعنوان "بناء سلة الاستهلاك وعلاقتها بالتضخم" في ٢٠١٠/١١.

[٢] **Butter**, David, **Syria's Economy picking up the pieces**, Research paper, The Royal Institution of International Affairs, Chatham House, Middle East and North Africa Programme, June 2015, p.24.

المعالجة التي تتم من جانب الحكومة، بالتركيز على الجانب النقدي في زيادة عرض النقد وإهمال الجانب الاقتصادي الحقيقي، من شأنه أن يفاقم هذه المشكلة ويزيد من صعوبة معالجتها[1].

ثانياً–أسباب التضخم في سورية:

يشكّل الإصدار النقدي العامل الأهم في إحداث التضخّم في أغلب اقتصادات الدول، فكيف في بلدٍ نامٍ كسورية يفتقر إلى السوق المالية الكفء التي ترفع عبء تمويل عجز الموازنة عن الإصدار النقدي الجديد من خلال الإقراض. في الآتي نورد أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدل التضخم في سورية[2]:

١–الأسباب النقدية والمالية:

تنقسم الأسباب المالية والنقدية للتضخم في سورية إلى ثلاثة أسباب هي عجز الموازنة –تمويل المصارف المتخصصة –سرعة التداول النقدي.

أ– **عجز الموازنة:** تعاني الدولة السورية من عجز في موازنتها نتيجة:

- الدعم الاجتماعي الكبير الذي تقدمه لأفراد المجتمع من خلال الخدمات منخفضة السعر التي تقدمها له بالإضافة إلى البرامج الطموحة التي تضعها وافتقارها إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه البرامج، ويعود السبب الأكبر في ذلك إلى التهرب الضريبي الكبير.
- كما تقدم الدولة الدعم للقطاع الزراعي، وذلك بهدف دعم المزارع السوري وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، حيث تقوم الدولة السورية بشراء المحاصيل الزراعيّة من المزارعين بأسعار قد تفوق الأسعار العالمية.
- تقوم الدولة بالتوسع في تشغيل الأيدي العاملة على اعتبار مؤشر التشغيل هو عامل أساسي للقيام بالمشاريع العامة أو الخدمات الاجتماعية. وقد بلغ عدد العاملين في القطاع العام /183323/ عامل

[1] مركز دمشق للأبحاث والدراسات **(مداد)، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري**، ٢٠١٥، ص٢٤.

[2] **حسين**، حسن صبري، **تطبيق سياسة استهداف التضخم في الدول النامية وامكانية التطبيق على الاقتصاد السوري، أطروحة دكتوراه** غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، ٢٠٠٤، ص٢٠٥.

لعام 2010 بإجمالي رواتب /٥١٣٨٩/ مليون ليرة سورية (مصرف سورية المركزي النشرات الربعية ٢٠١٠).

- بالإضافة إلى تطوير خدمات الدفاع والأمن التي تزيد من عجز الموازنة على اعتبار الدولة السورية دولة مواجهة مع الكيان الصهيوني، ولا بد من ذكر الأحداث التي تمر بها سورية منذ عام ٢٠١١ والتي أرهقت الدولة من ناحية التكاليف المادية بالنسبة لمصاريف الأمن والدفاع بالإضافة إلى التكاليف البشرية الكبيرة. ولا ننسى الدمار والخراب الذي يشكل ضغوطاً إضافية على الموازنة السورية لإعادة إعمار سورية.

- وهناك توجهات جديدة بالنسبة لسياسة الإنفاق الحكومي، حيث نلاحظ تراجع الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الدولة تدريجياً، حيث تم رفع أسعار المشتقات النفطية بشكل تدريجي و بعض الخدمات الأخرى في خطة ممنهجة تتبعها الدولة لتخفيف هذا العبء تدريجياً (الخطة الخمسية الحادية عشرة).

ثالثاً–سياسة استهداف التضخم في سورية:

تقضي استراتيجية استهداف نمو عرض النقود من وجهة نظر النقديين ضرورة توافق نمو العرض النقدي بالتزامن مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة ذاتها، وقد عملت سورية على استهداف نمو عرض النقود بالتزامن مع استهداف التضخم، وتَوضّح ذلك من خلال الخطة الخمسية العاشرة التي تم من خلالها الإعلان عن معدل مستهدف لنمو العرض النقدي محدد بـ /٨%/ سنوياً خلال الفترة الخمسية العاشرة بين أعوام /2006–2010/، ولم تنجح السلطات النقدية في استهدافها لنمو العرض النقدي في الفترة المذكورة، كما أنّ الاقتصاد السوري باستثناء عام ٢٠٠٩ قد شهد ارتفاعاً في معدلات نمو العرض النقدي تجاوزت المعدل المستهدف /٨%/[١].

وللوصول إلى هدف مصرف سورية المركزي في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة نسبياً، تم الحفاظ على تقارب بين نمو نسبتي الكتلة النقدية M1 والسيولة المحلية M2، على سبيل المثال بلغت

[١] **قطماوي**، بانا، **أثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠١٦، ص٨٨.

مساهمة الكتلة النقدية M1 حوالي /٦١%/ من إجمالي الزيادة في السيولة المحلية في نهاية عام ٢٠١٠، بالمقارنة بـ /٥٥%/ في نهاية عام ٢٠٠٩، في حين ساهم شبه النقد بحوالي /٣٩%/ بالمقارنة مع /٤٥%/ خلال عامي /٢٠٠٩-٢٠١٠/.

وبالنسبة لإدارة سعر الصرف، فإنّ سياسة سعر الصرف المتبّعة من قبل مصرف سورية المركزي تقوم على إدارة سعر صرف حقيقي فعّال قريب من مستوياته التوازنيّة بحيث يحقق تنافسية الاقتصاد السوري، مع التركيز على هدف مصرف سورية المركزي في استهداف معدلات تضخم منخفضة باعتباره الهدف النهائي له. لذلك يقوم مصرف سورية المركزي باتباع سياسة سعر صرف قائمة على ضبط تقلبات الليرة السورية مقابل المكونات الأساسية لسلة الربط (SDR)، وذلك بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، فوجود عملة وطنية مستقرة يعتبر مؤشراً رئيساً على استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وبالتالي تحقيق التوازن السليم بين ضبط معدلات التضخم من جهة، والحفاظ على تنافسية الاقتصاد السوري، خاصة ما يتعلق بتشجيع الصادرات على المدى المتوسط والطويل من جهة أخرى[١].

ومن خلال التعمق في دراسة الاقتصاد السوري يمكن عرض النقاط التالية:

لتبني سياسة استهداف التضخم ينبغي توافر مجموعة من المتطلبات أهمها:

- وجود استقرار في الاقتصاد الكلي وفي القطاع المالي بالقدر الكافي، إضافة إلى عدم ارتفاع نسبة المديونية الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.
- عدم وجود هيمنة للسياسة المالية على حساب السياسة النقدية أو العكس.
- استقلالية المصرف المركزي وتفويضه بتحقيق ثبات الأسعار.
- توافر بيانات دقيقة ربع سنوية عن الناتج المحلي الإجمالي، وهو الذي لا يتوفر في سورية، وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار.

✓ يفتقر مصرف سورية المركزي إلى الاستقلالية اللازمة لتطبيق استهداف التضخم على الرغم من المحاولات المبذولة لمنح المركزي هذه الاستقلالية إلا أن عمل المصرف لا زال مرتبطاً وبشكل كبير بالسلطة السياسية في أهم مفاصل عمل المصرف.

[١] **مصرف سورية المركزي**، تقرير التضخم كانون الثاني ٢٠١١، مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة، ٢٠١١، ص٩-١١.

- ✓ تفتقر السياسة النقدية في سورية إلى الشفافية والمصداقية، وهما سمتان متلازمتان لا يمكن اكتسابهما بسهولة، وإنّما على مراحل من أجل بناء جسر من الثقة بين الجمهور والمستثمرين من جهة والسلطة النقدية من جهة أخرى. وتعاني المنظمات المدنية والبحثية في سورية من مشكلة عدم توافر بيانات كافية عن الاقتصاد السوري وحجب الكثير من البيانات واعتبارها سرية، مما يؤثر على شفافية ومصداقية أيّة بيانات تصدر عن السلطات النقدية في سورية.
- ✓ تعدد أسعار الصرف خلال سنوات الأزمة والمضاربة على سعر صرف الليرة السورية، كان ولا يزال يشكل عائقاً اقتصادياً، ولكن التوجه نحو توحيد سعر الصرف (اقتراب سعر الصرف الرسمي من سعر صرف السوق السوداء) يمكن أن يترك آثاراً اقتصادية إيجابية، وخصوصاً من ناحية الوصول إلى معدلات تضخم مستهدفة مقبولة.
- ✓ يجب مكافحة التضخم من خلال التخلص من أسبابه، والسيطرة على نتائجه، وتوفير البيئة اللازمة لتطبيق سياسة استهداف التضخم في سورية من خلال الاستفادة من تجارب الدول التي تملك اقتصادات مشابهة للاقتصاد السوري

المبحث الثاني: تحليل النتائج

أولاً: عينة الدراسة

تم إجراء الدراسة التطبيقية على تجربتي كل من تركيا والبرازيل خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩) بواقع (٦٠) مفردة، وقد تمت عملية جمع البيانات بالاعتماد على التقارير المنشورة على الموقع الالكتروني لكل من البنك المركزي التركي والبنك المركزي البرازيلي، إضافة إلى الموقع الالكتروني للبنك الدولي.

ثانياً: أساليب قياس المتغيرات

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي spss الإصدار ٢٤ لتحليل البيانات التي تم جمعها، وقد تم استخدام العديد من الاختبارات الإحصائية التي تلاءم متغيرات الدراسة وتخدم فرضياتها وفق ما يلي:

١- الإحصاءات الوصفية باستخدام كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري إضافة إلى أكبر قيمة وأقلها.

٢- اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة أدوات سياسة استهداف التضخم (معدل التضخم، معدل الفائدة الحقيقي، سعر الصرف، نمو المعروض النقدي) في المتغير التابع النمو الاقتصادي.

٣- اختبار الانحدار الخطي البسيط (simple Linear Regression) لمعرفة أثر كل أداة من أدوات سياسة استهداف التضخم على حدة في المتغير التابع النمو الاقتصادي.

٤- اختبار ت لعينتين مستقلتين (Independent Samples T – Test) لاختبار متوسطات النمو الاقتصادي بين البلدان المدروسة.

٥- اختبار مان وتني لعينتين مستقلتين: لاختبار درجة نجاح سياسة استهداف التضخم في البلدان المدروسة.

ثالثاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تم عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (Descriptive Statistics) من خلال: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة وأقلها، وذلك لوصف متغيرات الدراسة وصفاً، يعكس واقع البيانات.

حيث تم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية التي تلائم متغيرات الدراسة، وتخدم أهدافها في التوصل إلى النتائج، وهي كما يلي:

١- مقاييس النزعة المركزية: حيث تم اختبار الوسط الحسابي؛ لأنه من أشهر مقاييس النزعة المركزية وأكثرها شيوعاً واستخداماً.

٢- مقاييس التشتت: وتم استخدام مقياس متميز بكثرة الاستخدام وصلاحيته في كثير من الحالات، وهو: الانحراف المعياري.

٣- فضلاً عن أعلى قيمة وأقلها، وذلك لكل متغير من متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (٥) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
معدل التضخم	60	3	2948	160.97	526.086
معدل الفائدة الحقيقي	60	-19-	80	25.96	21.136
التغير في سعر الصرف	60	0	6	1.68	1.292
نمو المعروض النقدي	60	4	3281	151.74	494.694
النمو الاقتصادي	60	-6-	11	3.41	3.919

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

- بلغ الوسط الحسابي لمعدل التضخم (١٦٠,٩٧)، وبلغت أكبر قيمة لمعدل التضخم (٢٩٤٨)، وأقل قيمة (٣)، مما يدل على انخفاض معدل التضخم بشكل واضح ما بين المتوسط وأكبر قيمة وأقلها.
- بلغ الوسط الحسابي لمعدل الفائدة (٢٥,٩٦)، وبلغت أكبر قيمة لمعدل الفائدة (٨٠)، وأقل قيمة (-١٩).
- بلغ الوسط الحسابي لسعر الصرف (١,٦٨)، وبلغت أكبر قيمة لسعر الصرف (٦)، وأقل قيمة (٠).

- بلغ الوسط الحسابي للعرض النقدي (١٥١,٧٤)، وبلغت أكبر قيمة للعرض النقدي (٣٢٨١)، وأقل قيمة (٤)، مما يدل على انخفاض معدل العرض النقدي بشكل واضح ما بين المتوسط وأكبر قيمة وأقلها.
- بلغ الوسط الحسابي لمعدل نمو الانكماش الاقتصادي (٣,٤١)، وبلغت أكبر قيمة لمعدل النمو الاقتصادي (١١)، وأقل قيمة (-٦).

وبالتالي يتبين من الإحصاءات الوصفية أن سياسة استهداف التضخم استطاعت تخفيض معدلات التضخم بنسبة عالية، بينما كان تأثيرها في التحكم بأدواتها (معدل الفائدة، سعر الصرف، العرض النقدي) محدوداً.

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة نجاح سياسة استهداف التضخم في (البلدان المدروسة) تركيا والبرازيل

لاختبار الفرضية الأولى ولغاية استخدام اختبارات T يجب التأكد من شروط استخدام اختبار T (قياس المتغير التابع بشكل كمي، والتوزيع الاعتدالي للبيانات).

لذا تم إجراء اختبار كولمجروف – سمرنوف "One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test" لاختبار التوزيع الاعتدالي للتضخم ومعرفة فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ووفق الاختبار المذكور يتم قبول الفرض بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (٠,٠٥)، وفق الجدول أدناه.

الجدول رقم (٦) اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov–Smirnov[a]

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
تركيا	٠.265	30	٠.000	٠.810	30	٠.000
البرازيل	٠.452	30	٠.000	٠.451	30	٠.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

أظهرت نتائج اختبار كولمجروف – سمرنوف أن قيمة الاختبار للتضخم في تركيا تساوي (٠,٢٦٥) وأن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة الاختبار تساوي (٠,٠٠٠) وكذلك أن قيمة الاختبار للتضخم في البرازيل تساوي (٠,٤٥٢) وأن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة الاختبار تساوي (٠,٠٠٠) وبما أن قيمة sig أصغر من (٥%) إذاً، فالبيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن شروط اختبار T غير محققة، وعليه تم استخدام mannwhitney وهو اختبار لا معلمي بديل لاختبارات T يستخدم هذا الاختبار عندما لا تتحقق شروط اختبار T حيث تكون البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وعليه تظهر نتائج اختبار مان وتني لعينتين مستقلتين كما يلي:

الجدول رقم (٧) اختبار Mann-Whitney Test

Ranks				
	البلد	N	Mean Rank	Sum of Ranks
التضخم	البرازيل	30	37.50	1125.00
	تركيا	30	23.50	705.00
	Total	60		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

أظهرت نتائج الاختبار أن متوسط الرتب للعينة الأولى (البرازيل) مساوي إلى ٣٧,٥٠، بينما متوسط الرتب للعينة الثانية تركيا مساوي إلى (٢٣,٥٠) وبالتالي يوجد فرق في متوسطات الرتب بين عينتي الدراسة لصالح البرازيل.

الجدول رقم (٨) اختبار mannwhitney Test Statisticsa

Mann-Whitney U	240.000
Wilcoxon W	705.000
Z	-3.105-
Asymp. Sig. (2-tailed)	٠.002

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

أظهرت نتائج اختبار mannwhitney أن قيمة معامل معنوية الاختبار تساوي (٠,٠٠٢)، وبما أن قيمة sig أصغر من (٥%)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، حيث توجد فروق ذات دلالة معنوية لدرجة نجاح سياسة استهداف التضخم، لدى كل من (تركيا والبرازيل)، حيث نجحت البرازيل في تخفيض معدلات التضخم بنسب عالية في زمن قصير نسبياً.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل

تم إجراء اختبار Independent Samples T-Test لقياس الفرق المعنوي بين متوسط عينتين مستقلتين(Independent Samples) . وذلك لاختبار الفروق بين متوسط معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل.

وذلك بعد التأكد من شروط استخدام اختبار T (قياس المتغير التابع بشكل كمي، والتوزيع الاعتدالي للبيانات).

تم إجراء اختبار كولمجروف – سمرنوف "One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test" لاختبار التوزيع الاعتدالي للنمو الاقتصادي ومعرفة فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ووفق الاختبار المذكور يتم قبول الفرض بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (٠,٠٥)، وفق الجدول أدناه.

الجدول رقم (9) اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov–Smirnov[a]

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
تركيا	٠.135	30	٠.175	٠.940	30	٠.093
البرازيل	٠.116	30	٠.200*	٠.954	30	٠.218

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

أظهرت نتائج اختبار كولمجروف – سمرنوف أن قيمة الاختبار بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي في تركيا تساوي (٠,١٣٥) وأن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة الاختبار تساوي (٠,٠٩٣) وكذلك أن قيمة الاختبار

بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي في البرازيل تساوي (٠,١١٦) وأن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة الاختبار تساوي (٠,٢١٨) وبما أن قيمة sig أكبر من (٥%) إذاً، فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن شروط اختبار T محققة، وعليه يمكن استخدام اختبار Independent Samples T-Test.

الجدول رقم (10) الإحصاءات الوصفية لمعدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل

Group Statistics					
	البلد	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
لمعدل النمو الاقتصادي	تركيا	30	4.60	4.561	٠.833
	البرازيل	30	2.22	2.742	٠.501

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يبين الجدول أعلاه الإحصاءات الوصفية لمعدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل، حيث بلغ الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في تركيا ٤,٦٠ بينما الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في البرازيل ٢,٢٢ وبالتالي يوجد فروق لصالح الوسط الحسابي الأكبر وهي معدل النمو الاقتصادي في تركيا.

الجدول رقم (11) اختبار فروق معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل

Independent Samples Test										
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
النمو	Equal variances assumed	5.962	٠.018	2.447	58	٠.017	2.377	٠.972	٠.432	4.322
	Equal variances not assumed			2.447	47.542	٠.018	2.377	٠.972	٠.423	4.331

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

أظهرت نتائج اختبار Independent Samples Test اختبار ت لعينتين مستقلتين (تركيا) و(البرازيل) أن مستوى دلالة اختبار ليفين للتجانس يساوي (٠,٠١٨) وهي أصغر من (٥%) مما يدل على أن التباين بين البيانات غير متساوٍ Equal variances not assumed، كما أظهرت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة جاء أصغر من ٥% وبالتالي يوجد فروق ذات دلالة معنوية لصالح الوسط الحسابي الأكبر، وهي تجربة تركيا في استهداف التضخم.

وبالتالي يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل، تعزى إلى تطبيق سياسة استهداف التضخم، حيث نجحت سياسة تركيا في استهداف التضخم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها خلال الفترة المدروسة.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة.

تم إجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد: (Multiple Linear Regression) وهو من الأساليب الإحصائية المتقدمة التي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات، والذي يُعنى بدراسة أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع.

وبغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أدوات سياسة استهداف التضخم (معدل التضخم، معدل الفائدة، العرض النقدي، سعر الصرف) كمتغير مستقل في المتغير التابع النمو الاقتصادي

الجدول رقم (١٢) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين أدوات سياسة استهداف التضخم والنمو الاقتصادي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
3.871	٠.024	٠.091	٠.301[a]	1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (٠,٣٠١)، وهو ما يبين وجود ارتباط متوسط ما بين أدوات سياسة استهداف التضخم وأن معامل التحديد هو (٠,٠٢٤)، أي إن أدوات سياسة استهداف التضخم تفسر (٢,٤%)، من النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (١٣) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVA[a]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
٠.256[b]	1.370	20.520	4	82.082	Regression	1
		14.982	55	824.015	Residual	
			59	906.097	Total	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (١,٣٧٠)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig= ٠,٢٥٦)، مما يؤكد عدم الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام غير معنوي.

الجدول رقم (١٤) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر أدوات سياسة استهداف التضخم في النمو الاقتصادي

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
٠.000	5.054		1.047	5.291	الثابت	
٠.254	-1.153-	-٠.217-	٠.001	-٠.002-	معدل التضخم	
٠.150	-1.461-	-٠.198-	٠.025	-٠.037-	سعر الصرف	
٠.272	-1.109-	-٠.155-	٠.425	-٠.471-	معدل الفائدة	
٠.589	٠.544	٠.102	٠.001	٠.001	نمو المعروض النقدي	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يشير الجدول أعلاه إلى أن (أدوات سياسة استهداف التضخم) هي غير دالة إحصائياً وفق الدلالة الإحصائية، التي جاءت أكبر من (٥%)، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة حيث **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة.**

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة.

تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط (simple Regression): بغية اختبار فرضيات البحث، واختبار المتغير المستقل ومعرفة مدى تأثيره في المتغير التابع، حيث إن كل تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل سيؤدي إلى تغير بمقدار قيمة معامل الانحدار في المتغير التابع، كما تم استخدام اختبار ستيودنت (T test) لمعرفة معنوية معامل الانحدار أو عدم معنويتها، وذلك عند مستوى ثقة (٩٥%) أي مستوى معنوية (٥%) فإذا كان مستوى معنوية sig لاختبار ستيودنت أصغر من (٥%) ستكون معلمة الانحدار معنوية، كما تم أيضاً استخراج معامل التحديد الذي يعبر عن النسبة المئوية التي يفسرها المتغير المستقل من تغيرات المتغير التابع، فضلاً عن استخدام اختبار anova لمعرفة فيما إذا كان النموذج معنوياً أم لا، وذلك حسب قيمة(F).

وبغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر معدل التضخم كمتغير مستقل في المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (١٥) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
3.913	٠.003	٠.020	٠.140[a]	1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (٠,١٤٠)، وهو ما يبين وجود ارتباط ضعيف ما بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، وأن معامل التحديد هو (٠,٠٠٣)، أي إن معدل التضخم يفسر (٠,٣%)، من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (١٦) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVA[a]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
.285[b]	1.165	17.845	1	17.845	Regression	1
		15.315	58	888.252	Residual	
			59	906.097	Total	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (١,١٦٥)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig= ٠,٢٨٥)، مما يؤكد عدم الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام غير معنوي.

الجدول رقم (١٧) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر معدل التضخم في النمو الاقتصادي

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
٠.000	6.764		٠.529	3.577	(Constant)	1
٠.285	-1.079-	-٠.140-	٠.001	-٠.001-	معدل التضخم	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يشير الجدول أعلاه إلى أن (معدل التضخم) هي غير دالة إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وهي تساوي (-١,٠٧٩) والدلالة الإحصائية (٠,٢٨٥) أكبر من (٥%)، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم ورفض

الفرضية البديلة حيث **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في معدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة.**

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل الفائدة كأداة من أدوات استهداف التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة.

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر معدل الفائدة كمتغير مستقل في المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (١٨) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
3.843	٠.038	٠.054	٠.233[a]	1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (٠,٢٣٣)، وهو ما يبين وجود ارتباط ضعيف ما بين معدل الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي، وأن معامل التحديد هو (٠,٠٣٨)، أي إن معدل الفائدة يفسر (٣,٨%)، من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (١٩) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVA[a]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
٠.073[b]	3.337	49.300	1	49.300	Regression	1
		14.772	58	856.797	Residual	
			59	906.097	Total	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (٣,٣٣٧)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig= ٠,٠٧٣)، مما يؤكد عدم الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام غير معنوي.

الجدول رقم (٢٠) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر معدل الفائدة في النمو الاقتصادي

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
٠.000	5.737		٠.790	4.531	(Constant)	1
٠.073	-1.827-	-٠.233-	٠.024	-٠.043-	معدل الفائدة	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يشير الجدول أعلاه إلى أن (معدل الفائدة) هي غير دالة إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وهي تساوي (١,٨٢٧-) والدلالة الإحصائية (٠,٠٧٣) أكبر من (٥%)، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة حيث **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة في معدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة.**

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العرض النقدي كأداة من أدوات استهداف التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة.

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر العرض النقدي كمتغير مستقل في المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (٢١) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين العرض النقدي ومعدل النمو الاقتصادي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
3.947	-٠.014-	٠.003	٠.053[a]	1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (٠,٠٥٣)، وهو ما يبين وجود ارتباط ضعيف جداً ما بين العرض النقدي ومعدل النمو الاقتصادي، وأن معامل التحديد هو (٠,٠١٤)، أي إن العرض النقدي يفسر (١,٤%)، من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (٢٢) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVA[a]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
٠.688[b]	٠.163	2.535	1	2.535	Regression	1
		15.579	58	903.562	Residual	
			59	906.097	Total	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (٠,١٦٣)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig= ٠,٦٨٨)، مما يؤكد عدم الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام غير معنوي.

الجدول رقم (٢٣) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر العرض النقدي في النمو الاقتصادي

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
٠.000	6.509		٠.533	3.472	(Constant)	1
٠.688	-٠.403-	-٠.053-	٠.001	٠.000	العرض النقدي	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يشير الجدول أعلاه إلى أن (العرض النقدي) هي غير دالة إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وهي تساوي (-٠,٤٠٣) والدلالة الإحصائية (٠,٦٨٨) أكبر من (٥%)، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة حيث **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي في معدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة**

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف كأداة من أدوات استهداف التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر سعر الصرف كمتغير مستقل في المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (٢٤) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
3.922	-٠.001-	٠.016	٠.125[a]	1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (٠,١٢٥)، وهو ما يبين وجود ارتباط ضعيف ما بين سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي، وأن معامل التحديد هو (٠,٠٠١)، أي إن سعر الصرف يفسر (٠,١%)، من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (٢٥) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVA[a]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
٠.343[b]	٠.915	14.079	1	14.079	Regression	1
		15.380	58	892.018	Residual	
			59	906.097	Total	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (٠,٩١٥)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig= ٠,٣٤٣)، مما يؤكد عدم الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام غير معنوي.

الجدول رقم (٢٦) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر سعر الصرف في النمو الاقتصادي

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
٠.000	4.841		٠.835	4.044	(Constant)	1
٠.343	-٠.957-	-٠.125-	٠.395	-٠.378-	سعر الصرف	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج spss

يشير الجدول أعلاه إلى أن (سعر الصرف) هي غير دالة إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وهي تساوي (–٠,٩٥٧) والدلالة الإحصائية (٠,٣٤٣) أكبر من (٥%)، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة حيث **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف في معدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة.**

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

النتائج المستفادة من تجارب الدول الأخرى

أفرزت نتائج دراسة تجربتي كل من تركيا والبرازيل الآتي:

- نجحت الدول التي تبنت سياسة استهداف التضخم، عبر تلبية متطلبات تطبيق هذه السياسة، إذ فشلت في بادئ الأمر بسبب التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها، ولكنها تمكنت فيما بعد من تطبيقها بنجاح.
- إن تبني واعتماد سياسة استهداف التضخم يتطلب من البنك المركزي المحافظة على معدل تضخم محدد، أو السماح بهامش معين خلال فترة زمنية محددة، حيث نجحت سياسة استهداف التضخم في تقليل التقلبات في معدلات التضخم والسيطرة على الصدمات التضخمية عبر جعل مداها الزمني أقصر نسبياً.
- إن التوجه نحو تطبيق سياسة استهداف التضخم يتطلب توافر متطلبات تطبيقها من توافر الشروط الاقتصادية والعامة والأولية لتطبيق هذه السياسة، كما يتطلب وجود أسواق نقدية ومالية وأدوات متطورة للسياسة النقدية، وهو ما لا يتوفر في الاقتصاد السوري.
- إن تعويم سعر الصرف قد أثبت نجاح في الدول الأخرى، وهو ما لا يتوفر في الاقتصاد السوري نظراً لعدم توفر البيئة الاقتصادية المواتية له.

نتائج اختبار الفرضيات

- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة نجاح سياسة استهداف التضخم في البلدان المدروسة (تركيا والبرازيل)، حيث نجحت البرازيل في تخفيض معدلات التضخم بنسب عالية في زمن قصير نسبياً.

- يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل، تعزى إلى تطبيق سياسة استهداف التضخم، حيث نجحت سياسة تركيا في استهداف التضخم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها خلال الفترة المدروسة.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة سياسة استهداف التضخم بأدواتها المتمثلة بـ (معدل التضخم، معدل الفائدة، العرض النقدي، سعر الصرف) في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة، حيث إن هناك عوامل أخرى، كان لها أثرا قوي في تراجع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة أبرزها حدوث الأزمة المالية العالمية، وتراجع قطاع التجارة الخارجية والتصدير، وأن تطبيق سياسة استهداف التضخم ساهمت في تخفيف حدة الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي فيها.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم، في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة، حيث كانت مساهمة التضخم في النمو الاقتصادي بنسبة ٠,١% ودون دلالة إحصائية.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة، في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة، وقد كانت مساهمة معدلات الفائدة في تحقيق النمو الاقتصادي بنسبة ٤,٣%، ودون دلالة إحصائية.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي، في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة، حيث لم يكن للعرض النقدي أي مساهمة تذكر.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف، في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة، كانت مساهمة أسعار الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي بنسبة ٣٧,٨%، ودون دلالة إحصائية ولكن يتم استنتاج أن انخفاض أسعار الصرف للدولار الأمريكي مقابل العملة المحلية ساهم في تدعيم النمو الاقتصادي نتيجة انعكاس ذلك على الصادرات والتجارة الخارجية، ومختلف القطاعات في البلدان المدروسة.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة فإن الباحثة توصي بما يلي:

- ضرورة تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، والتي تقوم بإجراء اصلاحات على الصعيد الاقتصادي قبل البدء في تطبيق سياسة استهداف التضخم ومعالجة أسباب ظاهرة التضخم في سورية.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المطبقة لسياسة استهداف التضخم والوقوف على مواطن القوة التي ساعدت في تحقيق نجاحها ووصولها إلى الهدف المحدد، ومواطن الضعف التي عرقلت سير عملية الاستهداف، وتسببت بحصول انحرافات خطيرة عن المعدل المستهدف.
- من الأفضل ان يكون لدى الدولة السورية رؤية واضحة وإرادة سياسية قوية، تستهدف برنامجاً عملياً يؤدي إلى استهداف التضخم وتحقيق الأهداف المنشودة، عبر وضع خطة اقتصادية متكاملة لرسم مسارات النمو الاقتصادي الممكنة في سورية للفترة القريبة والمتوسطة المقبلة مع أخذ مختلف السيناريوهات المحتملة بعين الاعتبار.
- إعادة النظر في نظام سعر الصرف المتبع في سورية والتحول إلى بيئة اقتصاد كلي جديدة والانتقال تدريجياً إلى نظام سعر صرف مرن، وأن يكون مترافقاً مع إصلاحات اقتصادية عميقة.
- ضرورة دولرة الاقتصاد عبر الاتجاه إلى تعويم سعر الصرف بما يجعل عملة البلد تعكس المعطيات الاقتصادية (كالنمو والتضخم وأسعار الفائدة) بشكل سليم ومتوافق مع مجريات السوق الحقيقية.
- إصلاح أنظمة مصرف سورية المركزي كجزء من جهود الإصلاح وتقييم موقف السياسة النقدية وإمكانياتها لواضعي السياسات، ومقارنة السياسات البديلة وتقييم المخاطر.
- على راسمي السياسة النقدية في سورية انتهاج سياسة نقدية رشيدة، تأخذ بالاعتبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين السياسة النقدية ومعدل التضخم والابتعاد عن سياسية الإصدار النقدي لتمويل العجز، لما في ذلك من أثر كبير في زيادة معدلات التضخم.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

١- الحوراني، أكرم محمود، وصندوق، عفيف عبد الكريم، وحساني، عبد الرزاق حسن (٢٠١٧) الاقتصاد النقدي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.

٢- الحوراني، أكرم، وحساني، عبد الرزاق (٢٠١١) النقود والمصارف، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

٣- حداد، أكرم، ومشهور، هذلول (٢٠٠٨) النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن.

٤- الخضر، علي، والمصطفى، سامر (٢٠١٥) إدارة المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.

٥- خلف، فليح حسن (٢٠٠٧) الاقتصاد الكلي، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن.

٦- عجام، هيثم (٢٠٠١) نظرية التمويل، دار زهران، عمان، الأردن.

٧- العجمي، هيل (٢٠٠٩) النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٨- عطية ناصف، إيمان (٢٠٠٦) مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.

٩- عيسى، نزار (٢٠٠٦) الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن.

١٠- فخر، نواف، الرضا، عقبة، المصري، تيسير (٢٠١١) المشكلات المحاسبية المعاصرة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

١١- كنعان، علي (٢٠٠٠) النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا، دمشق، سورية.

١٢- كنعان، علي (٢٠١٢) النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الدار الجامعية، بيروت.

ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية:

١- عدة، أسماء (٢٠١٦) أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران ٢ محمد بن احمد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٢- أبو رمضان، مصطفى (٢٠١٦) العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية – غزة، فلسطين.

٣- بسيوني محسن، بهاء جمال (٢٠١٥) استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية في مصر: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة بنها، كلية التجارة، مصر.

٤- كبداني سيدي، أحمد (٢٠١٣) أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٥- بدر شحدة سعيد، حمدان (٢٠١٢) تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٥-٢٠١٠) رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، فلسطين.

٦- بية، إيمان، ووداك، سارة (٢٠١٨) الابتكار والنمو الاقتصادي في الدول العربية (٢٠٠٧-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٧- بوشرمة، عبد الحميد، وبوعاملي، ياسين (٢٠١٣) سياسة استهداف التضخم- دراسة تجارب بعض البلدان- ملتقى وطني حول سياسة استهداف التضخم دراسة تجارب دولية، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٨- تمار، عز الدين (٢٠١٥) دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة ما بين (١٩٩٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٩- الجفال، ثامر (٢٠١٦) دور النفط في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في سورية (٢٠١٠-٢٠١٠) رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

١٠- حكيم، ضامن (٢٠١٨) أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، جامعة عبد الحميد بن بادريس مستغانم، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

١١- سرور، أحمد (٢٠١٢) دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين سورية والسعودية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

١٢- الشمري، محمد جبار طاهر، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي مصر نموذجاً، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

١٣- شعيب، يمنى (٢٠٠٩) دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

١٤- الشريف، رزان (٢٠٠٧) السياسة النقدية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

١٥- عبد الرزاق، نذير، وعبد الصمد، سعودي، وحيزية، هادف (٢٠١٩) *دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر (٢٠٠٦/٢٠١٨)*، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

١٦- عبيد، حسان (٢٠١٨) دور السياسة النقدية في معالجة التضخم- دراسة لحالة الجزائر ١٩٩٠/٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

١٧- عرموش، لارا (٢٠١٤) تأثير معدل التضخم في عوائد الأسهم – دراسة تطبيقية على أسواق الأوراق المالية في بعض الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.

١٨- عبد الباسط، ولد عمري (٢٠١٦) إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(١٩٨٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

١٩- عادل، مقلاتي (٢٠١٥) دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من سنة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٢، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٢٠- عينو، فلة شايب (٢٠١٥) مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للأسعار- تجارب دولية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٢١- الغرباوي، شادي جمال (٢٠١٥) أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، كلية التجارة، فلسطين.

٢٢- قابوش، فريال (٢٠١٨) اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر

٢٣- الفرا، مرام، (٢٠١٢)، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (٢٠١١-١٩٩٥)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٢٤- كبداني، سيدي أحمد (٢٠١٣) أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٢٥- مسلم، ميس توفيق (٢٠١٥) استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية.

٢٦- مومين، محمد، ومسلم، محمد إسلام (٢٠١٨) عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية) رسالة ماجستير، المركز الجامعي عين تموشنت، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٢٧- مسعودة، علو، ومرزوق، يوسف (٢٠١٦) أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٢٨- موقاري، حورية (٢٠١٥) دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٢٩- المفتي، نسرين (٢٠١١) المصارف الإسلامية وأثرها في نمو الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

٣٠- محمد، قريشي، ومصطفى، نعيمي (٢٠١٧) أثر التعليم على النمو الاقتصادي دراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٣١- نجاة، بكراوي، ومبروكة ،ناني (٢٠١٩) أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧، رسالة ماجستير، جامعة احمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٣٢- هارون، عمر (٢٠١٢) النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، الجزائر.

٣٣- وجدي، جميلة (٢٠١٦) السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٣٤- الخربوطلي، ماجد محمد يسرى (٢٠١٩) ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، جامعة عين شمس، مصر.

٣٥- جلال الدين، لبنى أحمد، (٢٠١٧) السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر.

٣٦- دحماني، رابح (٢٠١٩) أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧) رسالة ماجستير، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٣٧- شنافة، جهرة (٢٠١٨) أثر سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي – دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٣٨- عبورة، حسام الدين (٢٠٠٩) سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٣٩- دحان، كنزة، وسلوكي، كريمة (٢٠١٧) فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٤٠- ضيف، أحمد (٢٠١٥) أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (١٩٨٩-٢٠١٢) أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٤١- معلالة، نادية، ودرويش، مليكة (٢٠١٥) أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) دراسة تحليلية قياسية، رسالة ماجستير، جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٤٢- بكراوي، نجاة، وناني، مبروكة (٢٠١٩) أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٤٣- بن هارون، عبد الرزاق (٢٠١٣) استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر- القطاع الزراعي- حالة التمور الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة قاصد مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

ثالثاً: الأبحاث العلمية والدوريات

١- أحمد، زينب عبد الواحد (٢٠١٨) أثر التضخم على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان (١٩٩٠-٢٠١٥)، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد ١٢، العدد ٤٦، السودان.

٢- ادريس، يوسف عثمان (٢٠١٨) نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية المتطلبات وتجارب التطبيق، إدارة البحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد التاسع والأربعون، السودان.

٣- بشيشي، وليد (٢٠١٥) متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٤- بندر، رجاء عزيز (٢٠١٥) استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق.

٥- بن زيدان، فاطمة الزهراء (٢٠١٨) محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال أفريقيا باستخدام نماذج بانل، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، الجزائر.

٦- بن عدة، محمد (٢٠١٧) واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد ٣، العدد ١، الجزائر.

٧- جبارة، شوقي (٢٠١٤) تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة البرازيل، الشيلي، وتركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٦، الجزائر.

٨- جباري، شوقي، والعوادي، حمزة (٢٠١٤) سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي، وتركيا، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٩- زناقي، سيد أحمد، وحسناوي، مريم (٢٠١٨) انعكاس سعر الصرف على التضخم في الاقتصاديات الناشئة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السابع، الجزائر.

١٠- زريقات، زياد محمد (٢٠١٥) تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٨٠-٢٠٠٩) المجلة العربية للإدارة، المجلد ٣٥، العدد الاول، الأردن.

١١- السياسة النقدية تحت إطار استراتيجية استهداف التضخم (٢٠١٨) ورقة عمل مشروع حلول للسياسات البديلة، مصر.

١٢- عبد المنعم، هبة، والوليد، طلحة (٢٠٢٠) استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، صندوق النقد العربي.

١٣- عرقوب، علي، وبظاهر، بختة (٢٠١٥) رؤية واضحة لسياسة استهداف التضخم من خلال تجارب بعض الدول، السياسة النقدية المستهدفة للتضخم في الدول النامية، الملتقى الدولي العاشر حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية تجارب الماضي وتحديات المستقبل، جامعة شلف، الجزائر.

١٤- مرابط، ساعد (٢٠١٦) اختبار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العشرون، الجزائر.

١٥- الموسوي، صفاء عبد الجبار، ونجم الدين، عدنان كريم، وحسين، آلاء نوري (٢٠١٨) قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، العراق.

١٦- ياس، أسماء خضر (٢٠١٣) تحليل معدلات التضخم في العراق ٢٠٠٠-٢٠١٠، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق.

١٧- حيسو، معتز (٢٠٠٨) ظاهرة التضخم، الحوار المتمدن، مجلة الاقتصاد، العدد ٢١٨٦، http://google/aqNk2C

١٨- المصبح، عماد الدين أحمد، محددات التضخم في سوريا خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٣٤ (٤)، ٤٥-٧١.

١٩- جلال الدين، لبنى أحمد، (٢٠١٧) *السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥*، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر.

٢٠- جباري، شوقي (٢٠١٤) *تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة: البرازيل، تشيلي، تركيا*، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد ٦، الجزائر.

٢١- جميل، قدري، التضخم في سورية، أُعدّ هذا البحث بناء على دراسة قامت بها الطالبة "بروين رجال" بإشر اف د.قدري جميل في معهد التخطيط بعنوان "بناء سلة الاستهلاك وعلاقتها بالتضخم" في ٢٠١٠/١١.

٢٢- مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، ٢٠١٥.

٢٣- حسين، حسن صبري (٢٠٠٤) تطبيق سياسة استهداف التضخم في الدول النامية وامكانية التطبيق على الاقتصاد السوري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.

٢٤- قطماوي، بانا (٢٠١٦) أثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.

٢٥- الموسوي، صفاء عبد الجبار، ونجم الدين، عدنان كريم، وحسين، آلاء نوري (٢٠١٨) *قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة*، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، المجلد الثالث، العدد العاشر، العراق.

٢٦- مصرف سورية المركزي، تقرير التضخم كانون الثاني ٢٠١١، مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة، ٢٠١١.

٢٧- مطر، سراب عبد الكريم، وبتال، أحمد حسين (٢٠١٧) أثر التضخم على عوائد أسهم قطاعات سوق العراق للأوراق المالية: تحليل نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد ٢٥، العدد ٢، العراق.

٢٨- الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها، كلية الزراعة وكلية الاقتصاد والمحاسبة، ٢٠١٦، ص ٤٥.

٢٩- آل زيارة، كمال عبد حامد، والدباغ، حكمت عبد الرزاق (٢٠١٨) ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة جامعة أهل البيت، العدد الثاني عشر، العراق، ص ٣٢.

٣٠- السيد، ليلى علي القشاط (٢٠١٥) قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٢) رسالة ماجستير، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان.

٣١- بشير، سعد زغلول (٢٠١٢) التضخم في الاقتصاد العراقي، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، وزارة التخطيط، العراق.

٣٢- الرفاتي، علاء الدين عادل (٢٠٠٨) ظاهرة التضخم تحد كبير للمحاسبة في الاقتصاد الفلسطيني قطاع غزة، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٨٩، العراق، ص ١٩٠.

٣٣- الحويج، حسين فرج (٢٠١٩) رأس المال البشري وجودة المؤسسات والنمو الاقتصادي – دليل تجريبي جديد لمجموعة من الدول المتقدمة والدول النامية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجاً) جامعة المرقب، ليبيا.

٣٤- دحماني، ادريوش (٢٠١٣) النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر- دراسة قياسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٦، الجزائر.

٣٥- صافي، زياد محمد، وسبيتان، خولة عبد الله (٢٠١٩) أثر تطور الاقتصاد الصحي على النمو الاقتصادي لعدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١١، الأردن.

٣٦- عوض، طالب، والمحادين، مالك ياسين (٢٠١١) أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٨، العدد ٢، الأردن.

٣٧- أبرز ما جاء في خطة تحفيز النمو الاقتصادي للسنوات الخمس القادمة (٢٠١٨-٢٠٢٢) غرفة تجارة عمان، ٢٠١٨

٣٨- حواس، أمين (٢٠١٦) محاضرات في النمو الاقتصادي، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٣٩- ساطور، رشيد (٢٠١٧) أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، جامعة البليدة، الجزائر.

٤٠- نصر، ربيع (٢٠١٠) رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سورية.

٤١- العلي، مسلم قاسم حسن (٢٠١٨) العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الآسيوية- دراسة قياسية، مجلة تنمية الرافدين، ملحق العدد ١١٩، المجلد ٣٧، العراق.

٤٢- الدوري، مؤيد عبد الرحمن (٢٠١٨) الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية على المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات (١٩٩٥-٢٠١٥)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد ٢١، العدد ٢، الأردن.

٤٣- حمدان، بدر شحادة (٢٠١٣) أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة- سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٥، العدد ١، فلسطين.

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية

1- Longa He et Vanbove (2001), " économie général ", Dunod, paris , Année, PP54-58.
2- Rania Al-Mashat and Andreas Billmeier (2009) "The Monetary Transmission Mechanism in Egypt," IMF Working Paper no. 285,. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07285.pdf
3- Benlialper, Ahmet and Hasan Cömert. (2016)"Implicit asymmetric exchange rate peg under inflation targeting regimes: the case of Turkey." Cambridge Journal of Economics 40, no. 6, 1553-158،
4- Izzet Tasara, Tayfur Bayat (2015) Inflation Targeting for Turkey, Emerging Markets Queries in Finance and Business, Procedia Economics and Finance 32, 861 – 869.
5- Faraji kasidi, Kenani Mwakanemela, Impact of Inflation on Econonmic Ggowth: A Case Study of Tanzania, Asian Journal of Empirical Research, 3(4):363-380.

6- HakanKara(2017) TurkishExperiencewithInflationTargeting Central Bank of Turkey, International Financial Congress, July 12–14, 2017St. Petersburg.

7- Mokgola Aubrey (2015) The Effects of Inflation Targeting on Economic Growth in South Africa, Master of Commerce in Economics, University of Limpopo.
8- Bean, Charles, 2004, "Asset Prices, Financial Instability, and Monetary Policy," American Economic Review, Vol. 94, No. 2, pp. 14–18.
9- Fisher, P. (2019). "Why do most central banks target inflation?", The University of Warwick, May.
10- Magda & others (2019), "Three decades of inflation targeting", NBP Working Paper No. 314.
11- IMF Paper (2019), Rahul Anand, Gee Hee Hong and Yaroslav Hul, Achieving the Bank of Japan's Inflation Target.
12- Yoshino, and others (2014), "Three Arrows of "Abenomics" and the Structural Reform of Japan: Inflation Targeting Policy of the Central Bank, Fiscal Consolidation, and Growth Strategy", Asian Development Bank.

13- Suggested Citation: Popa, Ana-Maria (2012) : The impact of social factors on economic growth: Empirical evidence for Romania and European Union countries, Romanian Journal of Fiscal Policy (RJFP), ISSN 2069-0983, Editura ASE, Bucharest, Vol. 3, Iss. 2, pp. 1-16.

14- Hoinaru, Răzvan, Buda, Daniel, Borlea, Sorin Nicolae, Văidean, Viorela Ligia, Achim, Monica Violeta (2020) The Impact of Corruption and Shadow Economy on the Economic and Sustainable Development. Do They "Sand the Wheels" or "Grease the Wheels"? Sustainability 2020, 12, 481; doi:10.3390/su12020481.

15- Kotásková, Sylvie Kobzev, Procházka, Petr, Smutka, Luboš, Mansoor Maitah, Kuzmenko, Elena, Kopecká, Markéta, Hönig,Vladimír (2018) the Impact of Education on Economic Growth: the case of India, acta University Agriculture et Silviculture Mendelianae Brunensis, Volume 66, https://doi.org/10.11118/actaun201866010253.

16- Dotsey, Michael (2006) *A Review of Inflation Targeting in Developed Countries,*Q3, **Business Review.**

17- Dabrowski, Marek (2019) Factors determining Russia's long-term growth rate, Russian Journal of Economics 5 (2019) 328–353.

18- Bryan, Jon L. (2013). The Impact of Government Policy on Economic Growth. In Management Faculty Publications. Paper 23. Available at: http://vc.bridgew.edu/management_fac/23.

19- William G. Gale, Andrew A. Samwick (2014) Effects of Income Tax Changes on Economic Growth, Effects of Income Tax Changes on Economic Growth, The Brookings Institution, economic studies at brookings.

20- Charles Bean (2003) Inflation Targeting: The UK Experience, the German Economic Association, Zurich.

21- Christopher Allsopp, Amit Kara, Edward Nelson (2006) U. K. Inflation Targeting and the Exchange Rate, Working Paper 2006-030A, FEDERAL RESERVE BANK OF ST. LOUIS

22− **Tutar**, Eser.**, inflation targeting in developing countries and its applicability to the trukish economy,**Thesie submitted to the faculty Virginia Polytechnic Institute and State University in partial Fulfillment of the requirements for the requirements for the degree of Master of Arts in Economics,2002

23− **Butter**, David, **Syria's Economy picking up the pieces**, Research paper, The Royal Institution of International Affairs, Chatham House, Middle East and North Africa Programme, June 2015.

24- Eroglua, Çınarb, Erogluc, 2017**, An evaluation of the effectiveness of an inflation targeting strategy in Turkey**, Economic Research, VO L. 30

25- Ruslan, Ramlan, 2017 **The Impact of Interest Rate and Exchange Rate Towards Inflation at Malaysia**, Journal of Humanities, Language, Culture and Business (HLCB), Vol. 1

26- Tutar , Eser,2002 , **inflation targeting in developing countries and its Applicability to the Turkish Economy**.

27- Magda & others (2019), "Three decades of inflation targeting", NBP Working Paper No. 314.

28- Charles Bean (2003) Inflation Targeting: The UK Experience, the German Economic Association, Zurich.

Abstract:

The study aimed to introduce the policy of targeting inflation, the requirements for implementing this policy and its future, and highlight the role of the policy of targeting inflation in achieving economic growth, by addressing the successful experiences of some countries in using the policy of targeting inflation and how to benefit from it, and to obtain results that can be used in Syria if it is done. Adopting its inflation targeting policy. Two experiments were selected to conduct the applied study (the experience of Turkey) and (the experience of Brazil), where the study was divided into two periods before the application of the inflation targeting policy and after the application of this policy, based on the descriptive and analytical approach, where the data collection process was carried out based on the World Bank website and websites Electronic data for the Turkish Central Bank and the Brazilian Central Bank, and the statistical program spss was used to complete the applied study, using statistical tests that fit the study variables and serve its hypotheses. The results of the study showed the success of other countries in adopting an inflation targeting policy, by meeting the requirements of applying this policy and they were able to apply it successfully, reduce fluctuations in inflation rates and control inflationary shocks, in addition to the absence of a statistically significant impact of the contribution of the inflation targeting policy to achieving growth. The economic growth in the countries studied during the studied period, as there are other factors that had a strong impact on the decline in economic growth rates in the countries studied, as the study of the experiences of Turkey and Brazil showed that the trend towards implementing the policy of targeting inflation requires the availability of the requirements for its application of economic and general conditions. The priority is to implement this policy, and it also requires the existence of monetary and financial markets and advanced monetary policy tools, which are not available in the Syrian economy. The study recommended the necessity to benefit from the experiences of other countries applying the policy of targeting inflation and to identify the strengths that helped achieve its success and reach the specified goal and the weaknesses that impeded the progress of the targeting process and caused serious deviations from the target rate.

Key words: inflation, inflation targeting policy, economic growth.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economic

Banking and insurance Department

Contribution of the Inflation Targeting Policy to Achieving Economic Growth and how to Benefit from it in Syria

(A Comparative Study)

A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master Degree in Banking and Finance

Prepared By:

Aya MHD Emad Albalkhi

Supervision Of:

Dr.Akram alhourani

2021